طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

شباط | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٠

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

طليعة لبنان يدين لقاء البرهان - نتنياهو

قيادة قطر العراق: بغزو العراق اكتملت شروط التغول الصهيوني

شعبوية الخطاب السياسي ومخاطر الانزلاق إلى طائفية (غب الطلب)

بغير إقفال البوابة العراقية حصار النظام الإيراني حديث خرافة

٤٥ عاماً على استشهاد القائد الوطني معروف سعد

كلمة الطليعة

لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي

أن تأتي متأخراً أفضل من أن لا تأتي أبداً.

هذا ما ينطبق على مبادرة إطلاق الإطار السياسي تحت مسمى لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي. هذا اللقاء الذي أعلن عن نفسه في الثالث والعشرين من شباط لعام ٢٠٢٠، في احتفال شعبي في مسرح المدينة في بيروت، شكل قفزة نوعية في صيغ العمل الوطني الجبهوي، بعد عمل دؤوب استمر لأشهر وكان مقدراً له أن يعلن قبل ذلك، إلا أن الرغبة في توسيع دائرة المشاركين والمنضوين في إطاره أخرت الإعلان بعض الوقت إلى أن حصلت الولادة الطبيعية للمولود السياسي الجديد بعد نيف وخمسة اشهر على انطلاق الانتفاضة الشعبية في السابع عشر من تشرين الأول من العام الماضي.

لقد ضم الإطار السياسي الجديد قوىً سياسية منظمة، كما قوى حراكية منضوية في إطار مجموعات وهيئات مجتمع مدني نزلت إلى الشارع واعتصمت في الميادين منذ انطلقت الانتفاضة وبعضها كان يعمل على ملفات تتعلق بالهدر والفساد.

كما انضوى في الإطار الجديد عدد من الشخصيات الإعلامية والأدبية والنقابية والعاملين في الحقل العام، وبذلك شكل الإطار السياسي وعاءً يتسع لكل من يسعى للتغيير في ظل الدعوة لقيام دولة الرعاية الاجتماعية التي توفر للمواطن حياةً كريمة، لا عوز فيها ولا فاقة ولا حاجة للاستزلام السياسي لشغل موقع في الإدارة التي تتولى إدارة المرفق العام.

إن لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي لا يكتسب أهميته فقط من مضمون الإعلان السياسي الذي انطوى على اثني عشر بنداً لخصت الورقة السياسية التي تضمنت الرؤية الوطنية الموحدة للمرحلة الانتقالية، بل أهميته تكمن في كونه أعاد استحضار تجربة العمل الوطني بعد مخاض طويل وجهد حثيث للارتقاء بالعلاقات الوطنية إلى مستوى الإطار المؤسسي الذي يلبي الحاجة الوطنية في توحيد الموقف السياسي والرؤية لآليات العمل في مواجهة المنظومة السلطوية التي وان تعددت أطرافها أو اختلفت في ما بينها، إلا أنها تبقى محكومة بإدائها بقواعد المحاصصة التي حكمت سلوكها السياسي والإداري منذ عقود واستفحلت ظاهرة فسادها منذ دخل لبنان مرحلة ما سمي نظرياً بانتهاء الحرب الأهلية. هذه الحرب التي أسقطت عليها تسميات متعددة غلب عليها الطابع العسكري والأمني لم يصل لبنان في ظلها إلى مستوى الانهيار الاقتصادي والمالي كما هو حاله. فلبنان الذي يقع اليوم تحت عبء تثقيل اقتصادي -اجتماعي من جراء تداعيات النتائج السلبية للسياسات المالية التي اعتمدت منذ التسعينيات، وسياسات الاقتراض الداخلي والخارجي والفساد الذي استشرى، والهدر في المال العام والعبء الذي ترتب عليه من جراء المراهنة على دور افتراضي للبنان في المنظومة الشرق الأوسطية التي روج لها قبل وبعد مؤتمر مدريد، كل ذلك أدى إلى إدخال لبنان نفق هذه الأزمة التي ترخي ظلالها الثقيلة على الواقع المعيشي بعدما بات البلد يفتقر إلى أبسط عناصر مناعته الداخلية في ظل اقتصاد تحكمه قواعد الاقتصاد الريعي التي تديره طبقة طفيلية هدفها تحقيق الربح السريع أياً كانت الانعكاسات السلبية على مقومات الأمن الحياتي.

إضافة إلى هذا التثقيل الاقتصادي الاجتماعي، والذي شكل أحد الأسباب الأساسية للازمة، فإن لبنان يرزح تحت عبء تثقيل سياسي أمني ناتج عن تصادم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتقابلة على أرضه، واستعمال ساحته قاعدة لتنفيذ أجندات تلك الاستراتيجيات في الإقليم بجوانبها العسكرية والأمنية الاقتصادية والمالية وهو الذي انعكس هزات ارتدادية للزلزال الذي ضرب العديد من البنى العربية. لهذا فإن الحل للأزمة التي تعصف بلبنان، يتطلب إزالة لعبء هذين التثقيلين وإلا فإن الانسداد السياسي سيبقى قائماً وهو السائد حالياً على مسرح الحياة السياسية.

أمام هذا الانسداد السياسي لاستخراج حلول للازمة، والذي بات ينذر بمضاعفات خطيرة على الاستقرار الوطني والمجتمعي، كان لابد من مبادرة سياسية تشخص أسباب الأزمة وتداعياتها وتقديم الرؤية لمخرجات الحلول للازمة ببعديها السياسي والاقتصادي -الاجتماعي. واستجابة لهذه الضرورة الوطنية، جاء إطلاق لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي، ليجيب على تساؤل أي لبنان نريد؟، وكيف الخروج من أتون المأزق الوطني الذي تسبب به أداء المنظومة السلطوية بكل أطرافها وقد بلغ عهرها

السياسي مداه الأبعد، عندما حاولت التنصل من مسؤولية تدهور الأوضاع من ناحية أولى، ومن محاولة تطهير نفسها من دنس الفساد الذي راكمته، بركوب موجة الحراك وسعي أطرافها استغلال وجع الناس وجوعهم ومعاناتهم في تحسين المواقع السلطوية، وكأن الذي حصل من متغير شعبي لم يقرأ من قبل الأطراف السلطوية.

من هنا فإن الانتفاضة الشعبية كانت بحاجة لمرجعية سياسية توجه بوصلة الحراك بالاتجاه الذي يدفع نحو تحقيق الأهداف التي انطلق الحراك لأجلها، وصولاً إلى تعرية السلطة ووضعها تحت مجهر الرقابة الشعبية تمهيداً للمحاسبة والمساءلة وتقديم البديل الذي تبنى عليه السلطة التي يحاكي سلوكها مصالح الشعب ويلبي حاجاته الأولية والتي أدى حرمانه منها وهي حقوق طبيعية له إلى انتفاضته العارمة التي تتواصل مشهدياتها بتعبيرات مختلفة.

إن البديل الذي لخصه إعلان لقاء التغيير هو برنامج مرحلي لمرحلة انتقالية، إدراكاً من فهم القوى الأساسية لهذا اللقاء وكتلته الصلبة بان موازين القوى السائدة لايمكن أن تنتج أكثر من تحقيق اختراق في بنية النظام القائم ولهذا أعطى الإعلان أولوية لتحقيق ثلاثة أهداف.

الأول، هو إعادة تشكيل السلطة على أساس تكوين السلطة التشريعية التي تنبثق عنها سائر السلطات، استناداً إلى قانون انتخابي وطني وخارج القيد الطائفي وعلى أساس النسبية وتنفيذاً للمادة ٢٢ من الدستور.

الثاني، إقرار قانون استقلالية السلطة القضائية، عملاً بالنص الدستوري الذي يؤكد على الفصل بين السلطات ولأجل رفع الوصاية السياسية عن القضاء وحتى يتمكن من ممارسة دوره بشفافية في الفصل بالدعاوى وفي المحاسبة والمساءلة.

الثالث، وضع قانون الإثراء غير المشروع ومكافحة تبييض الأموال وتهريبها موضع التنفيذ.

إن هذه الأولويات الثلاث جرى التركيز عليها لأنها ترتبط بالأسس الصحيحة لبناء الدولة التي تصان في ظل قوانينها النافذة حقوق المواطنة على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

أما لجهة ما تطرق إليه الإعلان من عناوين أخرى وخاصة المتعلقة منها بالإجراءات السريعة للحد من تدهور العملة الوطنية وانعكاساتها على الوضع المعيشي من جراء التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية ،فهي ترسم حلولاً إجرائية للتخفيف من الاختناقات ،لكنها لا تشكل أساساً لحلول مستدامة تحول دون التكرار إذا لم يقارب الحل برؤية سياسية وطنية عبر إعادة تكوين السلطة على أسس جديدة، تعطي أولوية للشرعية الشعبية التي عبرت عنها مشهدية الانتفاضة منذ انطلاقتها في التمثيل السياسي، وإعطاءها أولوية لبناء الاقتصاد الإنتاجي الزراعي منه والصناعي بدل استمرار تسيد الاقتصاد الريعي الذي مكن قلة متناقصة من السيطرة على الثروة الوطنية برأسمالها النقدي والموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز.

من هنا فإن إطلاق لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي، هو لقاء وطني بأطرافه وبرؤيته السياسية، وهو لقاء مفتوح ومنفتح على من يشاطر القوى المؤسسة رؤيتها لإنجاز التحول الوطني الديموقراطي، لإقامة دولة المواطنة الحقيقية، التي تصان الحريات العامة فيها، ويمارس الشعب خياراته الوطنية، بما تقتضيه المصلحة الوطنية، لا مصلحة القوى التي تعمل على تطويع ساحة لبنان خدمة لأجندات إقليمية ودولية وهي سبب التثقيل الاقتصادي -الاجتماعي والسياسي -الأمني.

وعلى هذا الأساس وكي لا تعيد السلطة إنتاج نفسها وان بصيغ ومسميات مختلفة كما حصل مع تشكيل الحكومة الجديدة، أطلقت المبادرة السياسية التي يؤدي نجاحها في مهامها إلى تحقيق نتيجتين سريعتين، الأولى، توفير الرافعة الوطنية للحركة الشعبية التي اطلت على الرأي العام من خلال الانتفاضة، والثانية، توفير المناخ الشعبي والسياسي الوطني لاستعادة الحركة النقابية إلى حاضنتها الوطنية وتحريرها من هيمنة المنظومة السلطوية، وحتى يشكل نضال الحركة النقابية رافداً من روافد النضال الوطني وهذا هو دورها وتموضعها الطبيعيين .فلتعط هذه المبادرة فرصتها من النجاح، وهذا رهن بقدرة مكوناتها على تفعيل حضورهم وتقديم نفسهم عبر الإطار الجامع والخطاب السياسي الواحد بمفرداته وكليته وحتى تؤدي هذه الخطوة وظيفتها الوطنية في تحقيق الامتلاء السياسي للقاعدة الشعبية العريضة التي قدمت نفسها من خلال الانتفاضة بتعبيرات ديموقراطية وبمفردات خطاب وطني وهو التحول الأبرز في الوعي السياسي ،وعليه يؤسس لجعل المشروع الوطني الذي صاغته قوى لقاء التغيير، هو مشروع البناء الجديد للبنان الذي دخل مع انتفاضته مرحلة جديدة من حياته السياسية وبعدما استطاع الخطاب الوطني أن يخترق مناطق الانغلاق الطائفي والمذهبي ،ويثبت مرة جديدة أن الجماهير تختزن في ذاتها جينات وطنية، والمسؤولية الوطنية تقتضي- تنمية هذه الجينات ومدها بكل مقومات الحياة والاستمرارية، وهنا تقع المسؤولية على القوى التي تحمل مشروعاً للتغيير.

إن هذا هو ابرز تحدٍ مطروح عليها ويجب أن تكون على مستوى التحدي في حماية المولود السياسي الجديد في خضم الصراع المفتوح مع منظومة سلطة المحاصصة الطائفية والسياسية.

* * * * *

القيادة القومية

- الأمة العربية تنبعث مجدداً من خلال انتفاضات الجماهير
- لإعطاء التحولات الديمقراطية مساحة أوسع في النضال العربي
- لا لصفقة القرن ولا للتطبيع مع العدو الصهيوني ونعم لتصعيد المقاومة

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أن الأمة العربية تقف على عتبه انبعاث متجدد من خلال انتفاضة جماهيرها، ودعت إلى إعطاء التحولات الديمقراطية مساحة أوسع في النضال العربي، وإلى مقاومة كل أشكال الاحتلال الأجنبي للأرض العربية ورفض صفقة القرن وإجراءات التطبيع. جاء ذلك في بيان للقيادة القومية هذا نصه:

تحل الذكرى الثانية والستين لقيام أول وحدة بين قطرين عربيين والأمة العربية تمر بمرحلة مفصلية في تاريخها المعاصر مع ارتفاع منسوب التآمر والعدوان الإقليمي والدولي عليها ،حيث أتى الإعلان الأمريكي بطرح "صفقة القرن" كمشروع حل لما يسمى بأزمة الشرق الأوسط ليدفع الصراع إلى مرحلة جديدة من المواجهة بين الأمة العربية وأعدائها المتعددي المشارب والمواقع.

إن هذه الصفقة بكل ما تنطوي عليها من مضامين وأبعاد، تم توقيت إعلانها بعد قرن على وعد بلفور، و على احتلال القوات البريطانية للقدس، وإعلان الجنرال اللنبي في السادس من كانون الأول ١٩١٧ "الآن انتهت الحروب الصليبية".

و كما تعرضت الأمة العربية على مدى قرن من هذا الزمن لعدوان متعدد الأشكال، من "سايكس بيكو إلى اغتصاب فلسطين"، ومن إعلان مبدأ أيزنهاور الذي برر التدخل الأمريكي في المنطقة بضرورة ملء الفراغ، إلى العدوان الثلاثي على مصر وقيام حلف بغداد وصولاً إلى عدوان حزيران الذي أوقع كامل فلسطين وأرض عربية أخرى تحت الاحتلال الصهيوني، فإن هذه العدوانية لم تتوقف عند هذا الحد، بل نحت مساراً جديداً بعد حصول التغيير السياسي في إيران وسيطرة الملالي على نظام الحكم فيها الذي لم يتأخر طويلاً بإعلان الحرب على العروبة انطلاقاً من بوابه العراق تحت عنوان ما أسماه تصدير الثورة.

ولما لم يستطع النظام الإيراني تحقيق أهدافه من جراء الحرب التي فرضها على العراق، بل خرج منها مهزوماً، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتبدأ تحضير مواجهة مفتوحة مع العراق بعد خروجه من الحرب أكثر قوة واقتداراً، مبتدئة بإجراءات الحصار الاقتصادي والتحشيد الدولي لشن الحرب عليه بعدوان ثلاثيني ومن ثم حصار اقتصادي وانتهاءً بالغزو الذي أوقع العراق تحت الاحتلال بعد إطلاق مبررات ومزاعم كاذبة وباعتراف أمريكي لاحقاً.

لقد أدى احتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني إلى انكشاف الأمة أمام المشاريع المهددة للأمن القومي، وتقدم المشروع الفارسي ليشكل رديفاً موضوعياً للمشروع الصهيوني، من جراء تغوله في الواقع العربي الذي يدفع باتجاه تفكيك البنى المجتمعية العربية المترافق مع ارتفاع منسوب الخطاب الطائفي والمذهبي الذي حملته قوى مارست وتمارس كل أشكال التخريب والتدمير البنيوي للمجتمع العربي، وحيث تبين بالحس والملموس، إن هذه القوى هي منتج (أميركي -إيراني) بعنوانيه "الداعشي والحشدي" وكل من تماه معهما من تشكيلات ميليشياوية طائفية تعمل بتوجيه من مراكز التحكم والتوجيه الإيراني، وصولاً إلى خلق وقائع تدفع نحو المزيد من تقسيم المقسم على المستوى الكياني وتفتيت المفتت على المستوى المجتمعي ولأجل إجهاض التحولات الإيجابية التي أفرزها النضال العربي، وإضعاف عناصر المناعة العربية في مواجهة عدوان الخارج وأمراض وتخريب قوى الداخل.

وعليه فإن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وفي ضوء ما تتعرض له الأمة العربية من استفراس الهجمة المعادية عليها بهدف إيجاد أرضية لإعادة تشكيل ما يسمى بنظام إقليمي تحت مسمى "الشرق الأوسط الجديد" وجعل الكيان الصهيوني والموقعين الإيراني والتركي من مكوناته الأساسية وعلى حساب الموقع القومي العربي ترى وتؤكد على ما يلي:

أولاً: إن القوى المعادية التي استطاعت أن تحقق مكاسب سياسية واقتصادية واختراقات أمنية، وإقامة قواعد عسكرية على أرض العديد من الأقطار لم يكن بسبب ما تملك هذه القوى من إمكانات في ظل موازين القوى السائدة وحسب، بل أيضاً بسبب خضوع بعض الأنظمة العربية للابتزاز الأمريكي، ومقايضة توفير مظلة الحماية الأجنبية مقابل خوات مالية، كما بارتباط بعض النظم العربية بمواقع إقليمية ونسج علاقات تحالفية معها، بحيث أدى ذلك إلى تأمين متكآت عربيه لقوى العدوان الدولي والإقليمي راحت توظف ذلك لمصلحة مصالحها ومشاريعها وحفظ أدوار لها في مخرجات الحلول السياسية في الأقطار التي تعرضت للاحتلال أو تلك التي تنوء تحت أزمات بنيوية كحال العراق وسوريا واليمن وليبيا ولبنان.

وعلى هذا الأساس فإن الأطراف و القوى العربية من كان منها في مواقع السلطة أو خارجها والتي سهلت أو وفرت ممرات عبور للقوى المعادية إلى الداخل القومي، إنما تتحمل مسؤوليه أساسية فيما آلت إليه الأوضاع العربية وبالتالي فإن المصلحة القومية تقتضي محاسبتها على الدور الذي لعبته في تمكين القوى المعادية من غرز مخالبها في البنية القومية، وهو الذي أدى إلى إنتاج قضايا قومية مركزية جديدة إضافة إلى المركزية التاريخية للقضية الفلسطينية.

وعليه فإن القيادة القومية للحزب، ترى أن كل من احتل أرضاً عربية هو عدو قومي للأمة، وكل من يخرب في بنى المجتمع العربي ويعمل على إضعاف عُرى تماسكه هو عدو قومي للأمة، وكل من يستغل الجماهير ويمارس سياسة الفساد والنهب للمال العام ويبدد الثروة الوطنية للشعب في غير مجالات التنمية والتوظيف الوطني هو مدمر للبنية الوطنية والمجتمعية وهو يندرج ضمن اصطفاف أعداء الأمة، ولهذا فإن الحزب عندما ربط بين ثلاثية أهدافه الثورية فلأنه أدرك أن لا حرية سياسية دون حرية وطنية وقومية، وأن معركة مواجهة الاستلاب الاجتماعي لا تنفصل عن معركة مواجهة الاستلاب القومي وان كلتاهما يتكاملان بالنتائج.

ثانياً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وفي الذكرى الثانية والستين لوحدة مصر وسوريا والتي كان للبعث شرف قيامها، فإنها ورغم الانتكاسة التي تعرضت لها وما يتعرض له العمل الوحدوي العربي من تحديات وصعوبات ومعوقات، تدعو إلى إبقاء الشعار الوحدوي شعاراً مظللاً للنضال العربي على كافة الصعد والمستويات، لأنه لا إمكانية على مواجهه أعداء الأمة إلا بوحدتها بغض النظر عن طبيعة النظام الدستوري الذي يحكم قواعدها، ولهذا فإنه وفي هذه المناسبة لا بد من التأكيد دائماً على الحريات الأربع التي يجب التمسك بها كخطوات أولية، وهي حرية التنقل والإقامة للمواطنين العرب وإقامة السوق العربية المشتركة وفتح الحدود وإقامة المصالح المشتركة التي تشكل الأساس الاقتصادي للبناء السياسي والاقتصادي وتعيد للاقتصاد العربي دوره في تلبية الحاجات الأساسية للمواطن العربي وإيلاء الاقتصاد الإنتاجي الأولوية في التنمية الشاملة على حساب الاقتصاد الريعي.

وعليه تدعو القيادة القومية للحزب جماهير الأمة وقواها الطليعية إلى الانفتاح على المستقبل، وعلى الاقتصاد المعرفي والاستفادة من كل معطياته في التنمية المستدامة، وإعطاء التحولات الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان وإقامة النظم الرشيدة وتطبيق قواعد الحوكمة ومواجهة الفساد السياسي والإداري المستشري، مساحة أوسع في النضال الوطني العربي بمضمونه الاجتماعي وبعده القومي، مع ما يتطلب ذلك من توسيع لأطر المشاركة السياسية على قاعدة التعددية في إعادة هيكلة المجتمع العربي وبما يزيد من رفع مستوى الوعي الوطني في المراجعة والمحاسبة السياسية للأداء السلطوي وأداء المرفق العام.

ثالثاً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تعتبر أن حماية الحريات العامة وإقامة دولة الرعاية الاجتماعية وإقامة النظام القائم على الفصل بين السلطات وتداولها، ترى أن الحراك الشعبي الذي يختلج به الشارع العربي منذ أعوام وما زال على قوة نبضه، هو السبيل لإقامة دولة المواطنة، وهو بتعبيراته الشعبية إنما يشكل انبعاثاً متجدداً للأمة وهي تعبر عن ذاتها من خلال حراك قواها الشبابية التي تعتصم في الساحات والميادين، مطالبة بالتغيير بوسائط التعبير الديموقراطي راسمة ملامح المستقبل الذي يرنو إليه الجيل العربي الجديد ويعمل على تجذير الانتماء الوطني وحماية الهوية القومية والحد من هجرة الكفاءات إلى أسواق العمل الأجنبية بعدما تكون قد وفرت لهم فرص العمل في بلادهم التي تعتبر القوة الشبابية هي أحد مكامن القوة في بنيان الأمة.

إن الحركة الجماهيرية العربية التي تستعيد حضورها في أكثر من ساحة عربية، استطاعت أن تسقط نظام التمكين والدكتاتورية في السودان وتفتح الآفاق أمام التحول الديموقراطي في الحياة السياسية سعياً لإقامة نظام وطني تحكمه قواعد الديمقراطية والتعددية، وتحقق للسودان سلمه الأهلي كي تنطلق مسيرة النهوض الشامل الذي يضع ثروة السودان في خدمة التنمية الشاملة التي توفر أوسع رزمة من مستلزمات الأمن الحياتي والمعيشي والاقتصادي، والتي حرمت منها في ظل تسلط منظومة فاسدة على حكم البلاد والعباد.

إن القيادة القومية للحزب التي تقدر عالياً نضال الشعب السوداني من خلال ما آلت إليه ثورته وإدخال هذا القطر العربي مرحلة جديدة من حياته السياسية، ترى أن انطلاق انتفاضة العراق الشعبية واستحضار جماهيرها لكل عناوين القضية الوطنية والاجتماعية في حراكها، هو ما جعلها تتحول إلى انتفاضة شاملة عبر ربطها بين هدف إسقاط العملية السياسية بكل رموزها وشخوصها وآليات عملها، بهدف تحرير العراق من الاحتلال الإيراني وبقايا الاحتلال الأمريكي. وباستمرار هذه الانتفاضة رغم ما تتعرض له من قمع سلطوي وميليشياوي وتحريض مكشوف من مركز التحكم والتوجيهي الإيراني فإنها دخلت طور الثورة الشاملة، التي تستمد قوتها من احتضان جماهيري لها غطى مساحة العراق بكل مدنه وحواضره، كما من مشروعية مشروعها السياسي الداعي إلى تحرير العراق من الاحتلال والاستلاب وإعادة بناء الدولة الوطنية التي تشكل مظلة للشعب وحامية لمقدراته وثروته من النهب المنظم والسرقة الموصوفة.

وكما شكل حراك جماهير السودان والعراق مفاجأة للقوى المعادية المطبقة على الوطن العربي ومنظومات الفساد الحاكمة، فإن الحراك الشعبي في لبنان يندرج ضمن ذات السياق، بحيث أدت الانتفاضة الشعبية ضد منظومة الفساد إلى كشف الطبقة الفاسدة والتي مارست سياسة المحاصصة وأوقعت الشعب تحت تثقيل سياسي و اقتصادي واجتماعي حاد على الشرائح الشعبية التي تآكلت مداخيلها، وأفرزت واقعاً سياسياً وشعبياً جديداً بات يشكل رقيباً وحسيباً على الأداء السلطوي ويفتح كوة في جدار الانسداد السياسي نحو تحقيق اختراق في بنية النظام السياسي الذي تحكمه قواعد المحاصصة الطائفية والسياسية.

وإذ تقدر القيادة القومية للحزب دوره في حراك العراق ولبنان والسودان والطريقة التي يدار فيها حضوره السياسي والعملاني، تقدر الحراك الشعبي في الجزائر ودور الحزب فيه، وهو الذي يطوي عامه الأول دون كلل أو ملل لأجل إنتاج سلطة سياسية جديدة تحكمها قواعد الديموقراطية في آليات الحكم والحوكمة الرشيدة، ومحاسبة الفاسدين

ومحاصرة قوى التغريب والفرنسة وكل من يضمر شراً لهوية الجزائر العربية.

رابعاً: إن القيادة القومية للحزب إذ تدعو إلى تصعيد النضال الجماهيري من خلال المشهديات الرائعة للانتفاضات الشعبية العربية التي تتفاعل وتتكامل وتتواصل فيما بينها، تواصل الأوعية المتصلة، فلأنها تعتبر ذلك الضمانة الوحيدة لحماية المكتسبات النضالية التي تحققت بفضل تضحيات الأمة في مقاومة الاحتلال وفي مقارعة أنظمة القمع والاستبداد، وهذا الإنجاز هو ما يؤسس عليه في بناء المستقبل العربي لأجل استنهاض قومي شامل تحشد فيه إمكانات الأمة في مواجهة الأعداء المتعددي المشارب والمواقع، الذين يستوطنون فلسطين ويحتلون العراق، ويخربون سوريا واليمن وليبيا ولبنان، ويمتصون ثروات الأمة ويصادرون الحريات العامة ويعطلون مسار التحول الوطني الديمقراطي.

إن القيادة القومية للحزب وفي ضوء ما تتعرض له بعض الأقطار العربية من تهديد لوحدتها الوطنية وتماسك نسيجها الاجتماعي من جراء عقم سياسات نظم الاستبداد والقمع والاستقواء بقوى إقليمية ودولية لقمع الجماهير، ترى أن الحلول السياسية التي تخرج هذه الأقطار من أزماتها السياسية والاقتصادية هي الحلول التي تنتجها إرادة وطنية تحاكي مصالح الشعب نحو التغيير وإقامة النظام الديموقراطي ودولة الرعاية الاجتماعية، وهذه تنطبق على مخرجات الحلول لأزمات ليبيا وسوريا واليمن والتي يراد تدويل وأقلمة الحلول لها خدمة لمصالح القوى الدولية والإقليمية على حساب معاناة جماهير هذه الأقطار.

خامساً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تؤكد على مركزيه قضيتي فلسطين والعراق، ترى أن مقاربة الأزمات التي عصفت ببعض الأقطار العربية، تبقى مقاربة ناقصة إن لم يسلط الضوء على طبيعة الدور الإيراني والخطورة التي يجسدها تغوله في العمق القومي العربي وما قام به مباشرة، أو عبر أذرعه الأمنية والميليشياوية وما ينتج عن ذلك من تدمير وتهجير وتغيير في التركيب الطائفي للسكان وحيثما وصلت امداءات دوره التخريبي في العديد من الأقطار العربية. وإنه بقدر ما يجب وضع المشروع الفارسي الصفوي في خانة المشاريع شديدة الخطورة على الأمن القومي العربي فإن الدور التركي وتدخله العسكري في أكثر من قطر عربي، بات يمس الأمن العربي بالصميم. ولهذا فإن المصلحة القومية تقتضي ليس إطلاق الإدانة السياسية لهذا الدور وحسب، بل مواجهته بالآليات العملية باعتباره دوراً مشبوهاً وعدائياً يكمل بنتائجه الدور الإيراني، سواء لجهة الاستثمار السياسي في قضية فلسطين، أو لجهة موقع مرسوم له في إطار ما تسعى له الإمبريالية الأمريكية لإقامة ما يسمى الشرق الأوسط الجديد.

سادساً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إذ تدعو إلى أن يبقى الموقف الشعبي العربي في أعلى درجات التحصن السياسي والنفسي من محاولات الاختراق والترويج للحلول الاستسلامية وآخرها إعلان "صفقة القرن"، فإنها تدين كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وكل من يعمل ويروج له وتحذر من المضي في الوقوع في مطب اعتبار التطبيع وفتح قنوات الاتصال أو الأجواء أمام العدو مدخلاً للرفاه الاقتصادي، لأن هذا لا يعدو كونه سوى فخاً ينصب لاستثمار الوضع الاقتصادي الضاغط في بعض الدول العربية لأجل انتزاع مواقف سياسية تُمهد للاعتراف بالعدو الصهيوني. فالتطبيع مع العدو وأياً كانت مبرراته مدان ومرفوض وكل من يعمل على ذلك سيكون في موضع الإدانة التاريخية.

إن العدو الصهيوني اغتصب أرض فلسطين بالقوة، وهو يسعى لأن يجعل من فلسطين نقطة انطلاق لفرض هيمنته على الأمة، والتطبيع إحدى وسائلها، ولهذا يجب مواجهتها، بنفس مبدئية الموقف التي يواجه بها الاحتلال بكل تجسيداته، والأسلوب الوحيد الذي يجب التعامل معه هو أسلوب المقاومة والكفاح المسلح لأن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ـوهي تدعو إلى وضوح المواقف العربية مما يهدد الأمة بأمنها ووجودها وتدعو إلى الخروج من رمادية المواقف حيال ما يتهدد الأمة من أخطار، وإلى إزالة كل القواعد العسكرية عن الأرض العربية، والعودة إلى التظلل بالخيمة العربية وإعادة الاعتبار للموقع القومي في تحديد مصير الأمة، وفي مناسبه الذكرى الثانية والستين لقيام أول وحدة عربية، توجه التحية لصانعي هذه الوحدة وتدعو إلى إبراز إيجابياتها وتجاوز ما رافقها من شوائب وسلبيات، وتدعو إلى موقف عربي موحد رسمي وشعبي من صفقه القرن وكل مشاريع التسوية التصفوية لقضية فلسطين ودعم خيار المقاومة عبر توحيد الرؤيا والموقف لقوى الثورة الفلسطينية، وإلى توحيد الموقف العربي في مواجهة الدور الإيراني ومعه التركي، وحيث هذا الكل العدائي يعمل تحت مظلة تفاهم دولي تتبوأ أمريكا الموقع الأكثر تأثيراً لفرض الهيمنة الشاملة على الأمة العربية.

إن القيادة القومية للحزب وهي توجه التحية لمنظمات الحزب والرفاق المناضلين في كافة أقطار الوطن العربي من أقصى مغربه إلى مشرقه على الدور النضالي الذي يضطلعون به تدعوهم لأن يبقوا متصدرين الصفوف في النضال الجماهيري، وهذا عهد حزبهم وأمتهم بهم.

تحية لفلسطين وثورتها، وتحية لانتفاضات السودان والعراق ولبنان والجزائر والاحواز، وتحية لشهداء الأمة على مساحة الوطن العربي الكبير، وتحية إلى الرفيق عزة إبراهيم الأمين العام للحزب القائد الأعلى للجهاد والتحرير، وعهد النضال أن تستمر مسيرة النضال العربي لتحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين والعراق والأحواز والجزر الثلاث، وكل أرض عربيه محتلة وسليبة، وصولاً إلى تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

٢٥ شباط ٢٠٢٠

إطلاق لقاء التغيير من أجل لبنان ديموقراطي

في احتفال حاشد في مسرح المدينة، الحمرا- بيروت، أُطلِق "لقاء التغير" –من أجل لبنان ديموقراطي- بدعوة من عدد من الأحزاب والشخصيّات الوطنيّة بحضور رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حسن بيان، والأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنّا غريب، والأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد، ورئيس الحزب الديموقراطي الشعبي، ووزراء ونواب سابقين، وقادة أحزاب ونقابات وجمعيّات مدنيّة، وثوّار الانتفاضة من معظم المناطق.

افتتح الاحتفال بالنشيد الوطني اللبناني، وعُرض فيديو وثائقي عن انتفاضة ١٧ تشرين. تلا ذلك كلمات معبّرة لمندوبات ومندوبين من ساحات الاعتصام في البقاع، وصور، وبرجا، وحاصبيّا، والنبطيّة، وكفر رمّان، وطرابلس، وعكّار، وصيدا، وجبيل. لخّص المندوبون والمندوبات الظروف المحيطة بساحات الاعتصام والنشاطات فيها، وتطرّقوا إلى أهداف الانتفاضة الرئيسيّة التي يتمّ الإعلان عنها من قبل الناشطين منذ انطلاقتها، إضافةً إلى اقتراحات تطال بنية النظام اللبناني مثل المطالبة باللاّمركزيّة الإداريّة، وفصل ارتباط العملة الوطنيّة بالدولار، وبناء جبهة وطنيّة لمواجهة السلطة، والتي تحتاج إلى نقاش عميق ومتابعة مستقبلاً من قبل الأطراف المشاركة في اللقاء. بعد ذلك، قدّمت مداخلات عن أبعاد الانتفاضة لكلّ من الخبير الاقتصادي محمّد زبيب حول البعد الاقتصادي، والناشطة إلهام مبارك حول البعد الاجتماعي، ومن لجنة محامي الدفاع عن المتظاهرين رانيا الدغيدي حول أعمال القمع والإعتقال، والمحامي واصف الحركة حول ملفّات الفساد، والناشط بشّار القوّتلي حول البعد السيّاسي. اختتم الاحتفال بإطلاق الإعلان السياسي الذي تلا شقه الأول الناشط محمد بزيع ثم الناشطة جمال عيسى حول الأسباب التي دفعت إلى انطلاق وتصعيد الانتفاضة، والموجبات التي دعت إلى إطلاق القوى المشاركة في الاحتفال "لقاء التغيير" والذي سيبقى مفتوحاً أمام مشاركة كلّ الرّاغبين المناضلين من أجل التغيير.

الأهداف التي يناضل اللقاء لتحقيقها جاءت في ١٢ بنداً هي:

١- تصعيد الانتفاضة الشعبيّة، التي ثبت أنّ لها من القوّة والتأثير كي تستمرّ في بناء قواها، رفضاً لسياسات الحكومة الجديدة، التي جاءت ممثّلةً لنظام المحاصصة الطائفيّة، والتي لم تحظَ على ثقة السّاحات الشعبيّة، والمضي قدماً لتحقيق التغيير الشامل للسلطة ونظامها السياسي والاقتصادي.

٢- الالتزام بتطهير القضاء وتحريره، كما سائر مؤسّسات الدولة، من التبعيّة السياسيّة والطائفيّة من خلال إقرار قانون استقلالية السلطة القضائيّة ورفع أيدي قوى السلطة عن سائر إدارات الدولة ومؤسّساتها، واسترداد الأموال المنهوبة وضبط مزاريب الهدر، ومحاكمة المسؤولين الفاسدين الذين تعاقبوا على السلطة منذ تسعينيّات القرن الماضي بعد رفع الحصانة عنهم، والسرّية المصرفيّة عن حساباتهم وتجميدها.

٣- الالتزام بحماية مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسّطة، في كلّ ما يتعلّق بانهيار سعر صرف الليرة وانعكاسات ذلك على القوّة الشرائيّة للأجر والمداخيل

ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعمّال والموظّفين والأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وسائر الصناديق الضامنة، وكلّ ما يتعلّق كذلك بتداعيات إعادة هيكلة الدّين العامّ وآثاره المتوقّعة على الودائع والادخارات المصرفيّة، لا سيّما الصغيرة والمتوسطة منها، وتحميل كلفة هذه الانعكاسات والتداعيات لكلّ من انتفع واستفاد وراكم الأرباح السهلة والكبيرة وهرّبها إلى الخارج، متلطيّاً وراء السياسات العامّة النقديّة والماليّة المتعاقبة، بما فيها الهندسات الماليّة سيّئة الذّكر.

٤- تعزيز دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية- وبخاصّة لجهة تحقيق التغطية الصحيّة الشّاملة، وتعزيز جودة التعليم الرسمي- والحؤول دون خصخصَة المرافق والمؤسّسات العامّة، وتحسين حجم الخدمات العامّة ونوعيّتها، وتطبيق الضريبة التصاعديّة على أرباح الشركات والريوع والثروات الكبيرة، واستحداث ضريبة تصاعديّة موحّدة على إجمالي مصادر الدخل، ومكافحة الاحتكارات وإلغاء الوكالات الحصريّة وتفكيك شبكة المصالح الخاصّة التي تربط "أهل" السياسة وأصحاب المال.

٥- ألتمسّك ببناء اقتصاد وطني منتج بديلاً من الاقتصاد الرّيعي، بما يتيح استثمار ما تبقّى من موارد ومزايا نسبيّة واعدة في أنشطة الزراعة والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، ويعزّز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار العربي في حقول الإنتاج والتبادل والتقسيم المثمر للعمل، ويؤمّن فرص عمل لائقة للشباب والشابّات وخرّيجي الجامعات، ويحدّ من الفقر والبطالة والهجرة في صفوفهم، وتعديل اتفاقيّات التجارة الحرّة التي وقّع عليها لبنان والتي تضرّ باقتصاده الوطني.

٦- العمل الجادّ لصيانة الحرّيات العامّة التي تتقلّص، ويبدو أنّها سوف تكون مرشّحةً للمزيد من التقلّص كلّما تفاقمت الأزمة الاقتصادية والإجتماعيّة، ومنع القبضة الأمنيّة من ممارسة أيّ عنف ضدّ الشعب في شرائحه المنتفضة والثّائرة بسلميّة مكشوفة ومُبرهن عليها.

٧- العمل الجادّ والصّارم وبلا هوادة لاستئصال نظام المحاصصة الطائفيّة وتبعيّته للرأسمال، الذي لم يكفّ يوماً عن توليد الأزمات واستثمارها من قبل السلالات الحاكمة، والتي أدّت إلى تعطيل النّظم الإجرائيّة الرّسميّة النّاظمة لحياة اللبنانيّين، فحوّلت الدولة إلى ركام سياسي وإداري وقضائي واقتصادي واجتماعي، فقد فيها البلد الانتظام العامّ.

٨- الالتزام بتغيير السلطة المرتهنة للخارج، التي حرمت البلد المسار السّلمي والديموقراطي، فصادرت، بتبعيّتها وفسادها ونزاعاتها، الحياة السياسيّة، وتقاسمت وبدّدت المرافق والموارد والأصول العامّة، حتّى سدّت على لبنان المنافذ، فغرق في الدّيون والإفلاس والخراب.

٩- تحرير القرار السياسي للسلطة اللبنانيّة من أيّ تبعيّة للخارج، عبر إقامة دولة وطنيّة قادرة على مقاومة العدوّ الصهيوني، مع حقّ شعبنا اللبناني بالمقاومة لتحرير المناطق المحتلّة، ووجوب توفير الدولة كلّ مقوّمات الصمود الشعبي السياسي والاقتصادي لمقاومة الضغوط والتدخّلات الخارجيّة.

١٠- دعم مقاومة الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال الصهيوني ومشاريع تصفية قضيّته، تأميناً لحقوقه الوطنيّة المشروعة بالعودة وتقرير المصير وإسقاط صفقة القرن، ودعم نضالات وتحرّكات شعوبنا العربيّة من أجل تحقيق تحرّرها الوطني والاجتماعي.

١١- إقرار قانون انتخاب قائم على النسبيّة وخارج القيد الطائفي، على صورة ومثال الانتفاضة الوطنيّة العابرة للطّوائف والمذاهب والمناطق، وتطبيقاً للمادّة ٢٢ من الدستور وسائر الموادّ الدستوريّة ذات الصلة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وإجراء انتخابات نيابيّة على أساسه، وتحت الإشراف الكامل لهيئة وطنيّة مستقلّة، وبما يضمن صحّة التمثيل وشفافيّة الانتخابات بعيداً عن تأثيرات المال السياسي والتنفيعات الإنتخابيّة، مع تفعيل مشاركة الشباب والنساء وسائر القوى الشعبيّة والوطنيّة في الحياة السياسيّة للانتقال بلبنان من أسر الدولة الطائفيّة إلى رحاب الدولة المدنيّة الديموقراطيّة.

١٢- سنّ قانون مدني موحّد للأحوال الشخصيّة، كجزء من عمليّة انتقال لبنان من الدولة الطائفيّة إلى الدولة المدنيّة.

كلمة الرفيقة إلهام مبارك في إعلان لقاء التغيير

وألقت الرفيقة إلهام مبارك كلمة هذا نصها:

17تشرين الأول ٢٠١٩ كان يوم التحوّل الكبير في حياة اللبنانيين، فكل ما سبق هذا التاريخ من حراكات في الشارع لم تستطع ان تكسر حاجز الخوف والتردد لدى أكثرية الشعب اللبناني ، إذ ان المشاركين والمقبلين على تلك التحركات

في غالبيتهم كانوا من الحزبيين أو من الجمعيات أو أصحاب الحقوق ذات الصلة بالتحرك مثل المعلمين والنساء وغيرهم.

في ١٧ تشرين الأول كانت المشاركة الأوسع والأشمل في تاريخ الشارع اللبناني إذ ان فئات واسعة من الشعب التي خرجت من عباءة الزعماء الطائفيين اعتبرت أن الوقت قد حان لاسترجاع حقوقها المنهوبة على مدى ٣٠ عاماً من قبل الطبقة السياسية الحاكمة التي ظلمتهم وسرقتهم وهمشتهم بحيث اصبحوا يشكلون الفئة الأكبر في المجتمع.

النساء، الشباب المعطلين عن العمل، ذوي الاحتياجات الخاصة، مسنين مكتومي القيد وأهالي المفقودين، مزارعين، صغار الكسبة تلامذة وطلاب المدارس والمعاهد الرسمية والجامعة الوطنية وغيرهم ممن حرموا من ابسط حقوقهم التي حرمتهم منها الدولة بسبب عجزها عن وضع سياسات خاصة لهذه الفئة الواسعة من الشعب اللبناني الذي يفتقد لأي حماية اجتماعية صحية أو اقتصادية...

نزلوا إلى الشارع ملؤا الساحات رفعوا أصواتهم بوجه سلطة الفساد والمحاصصة مطالبين بحقوق لن يسكتوا عن استردادها بعد اليوم.

إن انتفاضة ١٧ تشرين كانت الرد الطبيعي على مفهوم تزييف دور الدولة وسيادة النظام التحاصصي الطائفي الذي يفتقد لأدنى رؤية في الشأن الاقتصادي الاجتماعي او السياسي مما أدى بالتالي إلى الفساد على أوسع نطاق

وغياب آليات المحاسبة والمساءلة، كما أدى ضعف وهشاشة البنى والمؤسسات الرقابية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والطلابية والتعاونيات أمام تعاظم الأضرار الناتجة عن السياسات الخاطئة على كافة المستويات والصعد، هذه الأضرار التي لحقت بكافة الفئات الشعبية وبشكل خاص بالفئة التي تم ذكرها أي المهمشين في المجتمع لذلك نرى الحلول عبر عناوين عريضة، (دون الخوض في تفاصيل الورقة المتكاملة اقتصادية اجتماعية وسياسية وضعها اختصاصيين بهذا المجال).

تغيير التوجهات السياسية والثقافية والاجتماعية من سلطة المزارع والزبائنية الطائفية إلى دولة مدنية علمانية تسودها العدالة والحرية والديمقراطية تظلل الشعب كل الشعب بمظلة أمان وحماية صحية اجتماعية واقتصادية.

تأخير الموازنة يعيق تنظيم مالية الدولة... ودياب "غاضب" لغياب المساعدات

غادر وفد صندوق النقد الدولي بيروت، وبقيت هنا الأزمات المتراكمة مع وعد من الوفد بالاستعداد لتقديم المزيد من المشورة الفنية للبنان، لكن من دون الإعلان عن رأيه بموضوع السندات المتوجبة في آذار المقبل.

وبانتظار خطة الحكومة التي وعدت بإبلاغها للصندوق ليبنى على الشيء مقتضاه، بات من المسلّم به أن مجلس الوزراء وافق على الاستعانة بخبيرين دوليين مالي وقانوني لإعادة هيكلة الدين بما يسمح بتسديده من دون تكليف الدولة أعباء إضافية.

وبرأي خبراء اقتصاديين فإن الاستعانة بالاختصاصيين الدوليين هو من البديهيات لبلدٍ كلبنان يعيش منذ فترة أزمة اقتصادية حادة من دون تسجيل أي بارقة أمل تساعده على تخطيها في وقت قريب، وبالتالي لا بد من إعادة هيكلة هذا الدين بما يسمح بتجاوز هذه المرحلة. وهذا ما فعلته معظم الدول التي مرت بأوضاع مشابهة للوضع المأزوم الذي يعيشه لبنان.

لكن الخبراء الاقتصاديين يرون أن المشكلة ليست بالاستعانة بالاختصاصيين بقدر ما تتعلق بقدرة الحكومة على سداد الديون في الأوقات المحددة لأن تأجيل الدفع يضر بلبنان وبسمعته بين الدول، كما يحجب عنه المساعدات مستقبلاً خاصة اذا تلكأت الحكومة عن تنفيذ الإصلاحات الموعودة في قطاع الكهرباء وغيره من القطاعات؛ أو في معالجة الأزمة النقدية والارتفاع الجنوني في سعر صرف الدولار.

ووسط كل ذلك بدا غريباً جداً عدم توقيع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على موازنة ٢٠٢٠ حتى اليوم، بعد أن أحيلت إليه أوائل هذا الشهر. وقد عبّر مرجع دستوري عن هذا الاستغراب عبر "الأنباء"، خصوصا وأن البلاد بأمسّ الحاجة إلى تنظيم شؤون الصرف في إداراتها ومؤسساتها العامة وتنظيم النفقات، خصوصاً وأن الصرف في الوزارات على القاعدة الاثني عشرية لم يعد له مسوّغ قانوني بعد انقضاء كانون الثاني وإقرار الموازنة من المجلس النيابي وتوقيعها من رئيس الحكومة.

وإذ ذكّر المرجع الدستوري بحق رئيس الجمهورية في التوقيع على الموازنة أو ردها إلى المجلس النيابي اذا كان هناك ما يستدعي الرد، سأل عن الجدوى من التأخير بعدم التوقيع طالما أن الرئيس لم يرد الموازنة؛ خصوصا وأن البلاد ليست بحال من الترف الذي يسمح لها بتأخيرٍ من هذا النوع؟

مصادر كتلة "التنمية والتحرير"، وفي اتصال مع "الأنباء"؛ أعادت بدورها التذكير بأن عدم التوقيع على الموازنة من قبل رئيس الجمهورية لا يزال ضمن المهلة الدستورية، وهي ستصبح نافذة بحال لم يوقّع عليها ولم يردها؛ لكن المصادر أشارت إلى أن رئيس المجلس النيابي نبيه بري كان

حرص على مناقشة الموازنة والتصديق عليها قبل ٣ أيام من انتهاء المهلة الدستورية التي تسمح لمجلس النواب بالتصويت عليها، لكي تنطلق العجلة المالية بشكل صحيح؛ والآن أصبحت الكرة في ملعب رئاسة الجمهورية، كاشفة أن لا علم عما اذا كان الرئيس عون سيرد الموازنة أم لا، ولو كان الأمر كذلك لكان حصل ذلك بعد الإحالة إلى الرئاسة بأسبوع أو أسبوعين على أبعد تقدير.

في مجال آخر، توقفت أوساط قيادية معارضة عند خروج رئيس الحكومة حسان دياب عن صمته في البيان المكتوب واللافت الذي تلته وزيرة الإعلام منال عبد الصمد بعد الانتهاء من جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري، والذي تضمن هجوماً عنيفاً على من أسماهم بـ"جوقة الأوركسترا المحلية التي تعمل على تشويه صورة لبنان في الداخل والخارج؛ وتحرّض على الحكومة من خلال الضغط على بعض الدول الشقيقة والصديقة للامتناع عن مساعدة لبنان."

الأوساط المعارضة استغربت أن يصدر عن رئيس الحكومة مثل هذا الكلام "بما يبرر عجز الحكومة عن إيجاد الحلول للأزمات، ما دفع برئيسها للهروب إلى الأمام وافتعال معارك وهمية خارج التاريخ والجغرافيا، من أجل إلهاء الناس عن المشاكل التي يتخبطون بها ."

مصادر كتلة المستقبل النيابية ردّت بعنف على حديث دياب، ورأت في اتصال مع "الأنباء" أن "دياب عجّل بانضمامه لجوقة المحرضين على الحريرية السياسية بحديثه عن العقود الثلاثة الماضية وتحميل من سبقه من رؤساء الحكومات مسؤولية وصول البلاد إلى هذا المنحى؛ وهو لم يمض على وجوده في القصر إلا من مبارح العصر ."

واعتبرت المصادر أن كلام دياب "يدل على فشله وعدم قدرته على حل المشكلة، ومن أجل ذلك يعمل على إيجاد مسوغات ليبرر هذا الفشل"، سائلةً: "طالما أن دياب ليس لديه أي مشروع حل فلماذا قبل برئاسة الحكومة؟"، وتوقعت المزيد من هذه المواقف و"العدائية"، معتبرة أن دياب "يعتمد الأسلوب نفسه الذي يعتمده الوزير جبران باسيل وتياره من أجل تبرير الفشل فيقومون برمي التهم على الآخرين.

لا ثقـــة للحـكـومـــة

كتب المحرر السياسي

يوم الثلاثاء ١١شباط تمثل الحكومة أمام المجلس النيابي، وهي تأمل بنيل الثقة على أساس البيان الوزاري الذي أعدته بعد عدة اجتماعات للجنة الإعداد والصياغة والتي توجت أعمالها باجتماع لمجلس الوزراء في جلستين متتاليتين، الأولى في السراي ، والثانية في بعبدا، وفي كلتا الجلستين لم تسجل أية تعديلات على مشروع البيان الذي اقر بصيغته النهائية في اجتماع بعبدا. ومن مراجعة البيان بعد إقراره يتبين انه بيان غلبت عليه الصياغة الإنشائية، وتناول الأزمة بأسلوب الرغبة والتمني، دون ان يقدم حلولًا عملية تخرج البلد من أتون الأزمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها الضاغطة جداً على الواقع المعيشي .هذه الحكومة ستنال الثقة الاسمية من المجلس ليس لكونها حكومة إنقاذ فعلي، بل لكونها تشكلت من قوى تحوز على أغلبية اسمية في المجلس. وهي ستواجه بمعارضتين، واحدة من داخل المجلس من كتل نيابية أعلنت مسبقاً عن مواقفها، بانها لن تمنح الثقة لحكومة تشكلت من لون واحد . وثانية من خارج المجلس، ومن شارع أعلن موقفه منذ انطلقت انتفاضته في السابع عشر من تشرين الأول. ان المعارضة الأولى لن يعول عليها، لان الذين تشكلت منهم الحكومة، هم من الطينة السلطوية ذاتها لمن كانوا شركاء في الحكومة السابقة قبل ان تقدم استقالتها تحت ضغط الشارع، كما ان الحكومة الحالية تبنت مشروع الموازنة الذي أحالته الحكومة السابقة إلى المجلس وتبنت ما سمي بالورقة الإصلاحية التي اعتبرتها الحكومة المستقيلة ورقة خلاص من الأزمة. ولذلك لا مراهنة على الاعتراض من جزء من المنظومة السلطوية على الجزء الآخر لان الكل السلطوي ساهم في إيصال الوضع إلى ما هو عليه من حالة مأزومة بعدما تمادوا جميعهم في ممارسة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي وتغليب الزبائينة على ضوابط الانتظام في تسيير المرفق العام . وإذا ما وضعنا جانباً الطريقة التي أقرت فيها الموازنة العامة والطريقة التي تمثلت بها الحكومة وكلها تندرج تحت توصيف الهرطقة والبدع الدستورية وكأن المطلوب تهريب الموازنة وقد حصل، فإن طرح الحكومة لنفسها لنيل الثقة على أساس بيانها الوزاري هو مهزلة جديدة تضاف إلى المهازل التي تدار بالاستناد إليها الدولة بكل أجهزتها. وطالما ان الحكومة أنتجت بنفس الآليات التي تنتج بها الحكومات في لبنان، فعندئذٍ لا هم ان كانت من لون واحد أو متعددة الألوان، فهي لن تقدم بتركيبتها وبرنامجها شيئًا جديدًا، بل ستكون نسخة مستنسخة عن سابقاتها، ولهذا يصح فيها قول أن

السلطة تعيد إنتاج نفسها وان بأسماء جديدة. أن حكومة أنتجت بنفس آليات إنتاج الحكومات، وتتبنى موازنة الحكومة التي أسقطت تحت ضغط الشارع ، ولم تقدم رؤية لحل سياسي للازمة ، ولم تأخذ المتغير السياسي الذي أفرزته الانتفاضة في إنتاج عملية سياسية جديدة ،هل يمكن أن تمنح ثقة شعبية ؟ وكيف لانتفاضة شعبية تمنح ثقة شعبية لحكومة كتلك التي أسقطتها ؟ ان الحكومة الحالية، هي حكومة وان نالت ثقة اسمية من مجلس نيابي ، إلا أنها تبقى مفتقرة لأية مشروعية شعبية. ان الانتفاضة التي نزعت الثقة عن الحكومة من خلال ضغط الشارع ،لا يمكن ان تمنح الثقة لحكومة من طينة الأولى، وإلا لن تكون الانتفاضة منسجمة مع نفسها. وطالما أثبتت الانتفاضة ومنذ أربعة اشهر على انطلاقتها ، إنها تمثل شرائح شعبية واسعة وتمثل من خلال المطالب المرفوعة توقاً شعبياً للتغيير بآليات العمل الديموقراطي ، فهي باتت رقماً مؤثراً في الحياة السياسية ،وهي منذ الآن باتت الرقيب السياسي والشعبي على الأداء السلطوي سواء كان تشريعياً أو حكومياً أو إدارياً أو قضائياً، وهنا تكمن حقيقة الشرعية التي تمنح الثقة أو تحجبها . على هذا الأساس يجب أن يبقى ضغط الشارع قائماً من خلال معطى ما هو قائم. والزخم الشعبي وان سجل ضمورًا في حشده إلا أن القضايا التي طرحت والشعارات التي رفعت تحولت إلى قضية رأي عام. وهذا ما يملي على الحراك وبالاستناد إلى حضور كتلته الصلبة التي تطرح مشروعاً وطنياً للتغيير أن تبقى في حالة جهوزية وان يبقى سقف خطابها السياسي عالي المستوى في معارضتها لهذه المنظومة السلطوية بدأ بإعلان لا ثقة بهذه الحكومة، واستمرار الضغط من خلال الشارع لتحقيق الاختراق في بنية السلطة وإعادة تشكيلها على أسس تختلف عن الأسس التي تقوم عليها وتحكمها قواعد المحاصصة واستمراء سياسة النهب للمال العام وحماية منظومة الفساد التي أفقرت العباد وأرهقت اقتصاد البلاد .آن أوان المحاسبة وان تأتي متأخراً أفضل من أن لا تأتي أبداً.

استقلال السلطة القضائية
بداية أساسية لطرد شياطين الفساد من الهيكل

حسن خليل غريب

لقد فصل الدستور اللبناني، والتشريعات الملحقة به، بين سلطات ثلاث: السلطة التشريعية الممثَّلة بمجلس النواب، والسلطة التنفيذية الممثلة بمجلس الوزراء، والسلطة القضائية الممثلة بمجلس القضاء الأعلى. وكان هذا الفصل من أجل فرض سلسلة من سلاسل الرقابة من أجل منع تسلل الفساد إلى أي منها. وتلك تشريعات نابعة من تجارب طويلة في تاريخ البشرية. وإذا اختلَّ التوازن بين السلطات الثلاث، يتسلل منه الخلل الذي يؤدي إلى كل أنواع الفساد.

أمراء الطوائف يصادرون قرار الشعب وقرار نواب الشعب:

ففي لبنان، اختلَّ التوازن بالفعل، إذ فتحت المجالس النيابية الأبواب مشرعة أمام كل أنواع الخلل. وكانت مصدراً لكل أنواع التحريف والتزوير، لأنها تخلَّت عن دورها في التشريع والمراقبة، وكان من أخطرها أن المجلس تنازل عن دوره لمصلحة بضع من أمراء الطوائف، وذلك بعد أن تنازل الشعب عن سلطة اختياره نواباً صالحين لتمثيله. فما بالك إذا كان الشعب لقاء حفنة من المال، أو لقاء حفنة من التضليل، قد سلَّم رقبة لبنان لمقصلة الأمراء الذين كل همهم أن يضمنوا مصالحهم الخاصة، طالما أنهم صادروا قرار الشعب وقرار النواب. وبهذا الواقع المؤسف والمعادي لكل أنواع الحقوق، صادر أمراء الطوائف السلطة التنفيذية.

أمراء الطوائف يصادرون قرار السلطة التنفيذية:

كانت علة العلل في أن السلطة التنفيذية، التي من الواجب دستورياً أن تخضع لرقابة سلطة مجلس النواب، هو أن أمراء الطوائف تقاسموها حصصاً، وجمعوا بين الوزارة والنيابة، فتحولت القاعدة الديموقراطية إلى دمج السلطتين معاً، فأصبح النائب وزيراً، أي أن دور النائب جمع بين بين التنفيذ والمراقبة، فأصبح هو من يراقب نفسه. وبدأت معه سلسلة من الفساد طويلة وطويلة جداً، وليس هناك من حسيب ولا رقيب. فهل يمكن للفاسد أن يراقب نفسه، وإذا راقبها فسوف يغطيها بتشريعات تُبعد الشبهة عنه. فأصبح المجلس النيابي في لبنان، كما قال المثل: (حاميها حراميها). فغرق النواب وغرق أمراؤهم بسلسلة طويلة بالفساد المغطَّى بسقوف قانونية.

أمراء الطوائف يصادرون قرار السلطة القضائية:

ولأن عدد النواب خضع لمنهج المحاصصة، وعدد الوزراء وتسميتهم خضع أيضاً لمنهج المحاصصة، وعدد أعضاء السلك القضائي خضع أيضاً وأيضاً للمنهج ذاته. تحول السلك القضائي الواجب أن يحاكم الفاسدين والخارجين على القانون، إلى طبقة تنفِّذ أوامر من عيَّن أفرادها، غابت العدالة وسقطت سلطة القضاء بين أيدي أمراء الطوائف.

أمراء الطوائف يُسقطون الدولة ويرتهنون قرارها:

وإذا كان من الواجب أن يبدأ الإصلاح هذه المرة تحت ضغط الشعب المنتفض، فيجب أن يبدأ بشكل معكوس على أن يبدأ الإصلاح انطلاقاً من السلطة القضائية. وهذا الإصلاح يُوجب بداية، وقبل أي شيء آخر، إدراك ما يلي:

من بعض التقاليد الدينية أن يفتتح القارئ تلاوة القرآن الكريم بالقول: (أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم، بسم اللّه الرحمن الرحيم). وفيها دلالة على أن طرد الشياطين شرط لازم يسبق النطق باسم اللّه. وهذا حال الوضع في لبنان الذي يحتِّم طرد الشياطين أولاً، لأنهم عاثوا فساداً في كل زاوية من زواياه، وفي كل بقعة من بقاع مؤسساته الرسمية. وكذلك المؤسسات المالية المتحالفة مع شياطين الهدر والسرقة والنهب، وهؤلاء هم ممن تعاقبوا على السلطة منذ أكثر من عشرين سنة.

ولما أيقن شياطين مختلف الإمارات الطائفية، قدرتهم على أن يعاندوا سنن اللّه في العدالة ونظافة الكف. وأنهم يمتلكون القدرة الخارقة في تركيب مجلس النواب ومجلس الوزراء كما تقتضي مصالحهم، ووجدوا استسلاماً وخضوعاً تاماً لمشيئتهم من قبل الخدم والحشم.

ولما اطمأنوا إلى استسلام أنصارهم ممن خُدعوا بمبدأ (حماية الطائفة).

ولما دجَّنوا سلطة القضاء وطرَّزوا مقاعدها بقضاة يحيكون الأحكام على مقاسات مصالحهم.

طاب لهم الجلوس على كراسي الحكم، ولذَّت السرقات وهانت الرشاوى والنهب. وصحَّ فيهم القول الشعبي السائد: (يا فرعون من فرعنك، قال تفرعنت وما حدا ردني).

وجد فرعون، في تلك الحاشية، خضوعاً واستسلاماً من معظم أفرد الشعب، ومن نواب خانعين، ووزراء أتقنوا فن السرقة، ومؤسسات دينية تشرعن سرقاتهم ونهبهم. ليس هذا فحسب، بل استمرأت الحاشية أيضاً أن تتلقى نصيبها من السرقات والرشاوى. واتفق الجميع على القول: (وإن شكرتم لأزيدنَّكم)، ولذلك أتقنوا فن المديح والتزلف، مرددين: (وأما بنعمة أميرك، فحدِّث).

وداعاً لمنهج حكم ما قبل ١٧ تشرين الأول:

هذه كانت صورة لبنان والمشهد المسيطر عليه في محطات سبقت محطة الانفجار الشعبي في السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩. وأما بعدها فقد عمَّ الهم والغمُّ، ودبَّ الرعب في قلوب من كانت قلوبهم لا ترتجف. ولن تعود الطمأنينة إلى تلك القلوب ما دام صوت الشعب لن يعود إلى القمقم، وهو لن يعود مرة ثانية طالما استمرَّ الجوع والبطالة وغيرهما المئات من مظاهر الفقر والحرمان. فالشعب لم يعد لديه ما يخسره، ولكنه لم يفقد الأمل في التغيير. وأدرك أن هذا الأمل لن يعود لأن أمراء لبنان الجدد وملوكه وفقهاءه وموظفيه من المثقفين حمَلَة المباخر وأدوات التجميل، لم يتركوا باباً للفساد إلاَّ وطرقوه. ولم يتركوا حتى للنمل ما يجد في العظم من دسم. ولأنهم كانوا أسخياء بالسرقة صحَّ في كل منهم تسمية (قارون العصر). وكانوا بخلاء على شعب لبنان، حتى أنهم فاقوا بخلاً على (بخلاء الجاحظ).

لقد وعد المنتفضون في الشارع أن بعد ١٧ تشرين الأول لن يعود كما كان قبله وهم في وعدهم صادقون. وأعلن الفاسدون أنهم سيُغيِّرون ما بأنفسهم، ولكنهم بإعلانهم كاذبون.

وإذا كانت حلول بعض الجرائم مستعجلة، ولا تحتاج إلى وقت طويل. وبعضها يحتاج إلى وقت طويل ولكنه ليس مستحيلاً. فإن الشعب ينتظر السلطة الحاكمة على كل المفارق والساحات. وإذا كان يمهلها قبل الانفجار الأكبر، فإنه لن يهملها أبداً. ولكي لا تستمر لعبة التسويف والمماطلة إلى الأبد. يصبح من المطلوب من أجل اختبار النوايا، أن تبدأ الحلول بطرد الشياطين من الهيكل قبل أي شيء آخر لكي تسد مزاريب الهدر والنهب. وهذا يحتاج إلى قرارات حاسمة تصدر عن السلطة القضائية القادرة على استدعائهم من صغيرهم إلى كبيرهم أمام قوس العدالة.

فإذا كانت أحزاب السلطة صادقة في إعلاناتها، سواءٌ أكان الحزب ممثلاً في حكومة اللون الواحد، أم كان في خارجها، فالتلوث أصاب الجميع. فعليها أن تبدأ بالإصلاح من حلقاته الأخيرة. وحلقات الإصلاح تبدأ بإعادة دور الضمير الذي لا يرحم سوى البريء، ويُنزل العقاب بالمجرم، وكل منهم بمقدار جرمه. وهذا الضمير هو السلطة القضائية، أي السلطة الثالثة. وإعادة النظر بتراتيبة السلطات في هذه المرحلة، بحيث تكون السلطة القضائية أمٌ للسلطات كلها، وتوضع في مرتبة السلطة الأولى.

إعلان جمهورية القضاء المستقل:

لماذا الدعوة إلى إحلال السلطة القضائية في المرتبة الأولى؟

-تحيل الحكومة كل من يرتكب عملاً جرمياً إلى المحاكم القضائية لكي تبتَّ في شأنها، فهذا صحيح. أما وأن تكون الحكومة بجميع مكوناتها وشخوصها هي من يرتكب كل تلك الجرائم، فهي لن تقدم أحداً إلى المحاكمة، لأنها لن ترضى بأن تخضع للمساءلة، خاصة أنها بمثابة الرأس المدبِّر للفساد. فالذي يرتكب جرماً عن سابق إصرار وتصميم، لن يقدِّم نفسه للمحاكمة وهو يعرف أنه مدان سلفاً بالوثائق والوقائع. وهذه هي الأسباب التي تدفع للاعتقاد بأن الحكومات خسرت مصداقيتها، وبالتالي خسرت موقعها الثاني بين السلطات.

-ولأن أمراء الطوائف، يأتون بالنواب المطواعين والمنفذين للأوامر، ليستفيدوا من حماية أمرائهم، فهم يمارسون سلطتهم التشريعية بما يتناسب مع مصالحهم، فعاثوا بدورهم فساداً. ولهذا فقد المجلس النيابي شرعيته الوطنية والأخلاقية، لأن معظم نوابه ممن غاصوا بالسرقة لن يشرِّعوا ما يدينهم ويضعهم أمام قوس العدالة. ففقدوا بذلك مشروعية سلطتهم الأولى التي محضهم بها الدستور.

-ولأن الجهاز القضائي هو من صنع أيديهم حسب نظام المحاصصة الطائفية وحصر صلاحيات تسميتهم بأوامر أمراء طوائفهم، فلن يحلم أحد بأن يُحيل قاض واحداً منهم إلى قوس العدالة. وإذا قبلت المحاكم دعاوى وإخبارات عن عتاة الفاسدين، فإنها سوف تُوضع على رفوف المكاتب لكي يأكلها الغبار والإهمال. وإذا استدعي فلكي يُخلى سبيله بضغط من هنا أو من هناك.

-ولأن الوصاية السياسية على تعيين القضاة سارية المفعول، وبالأخص منهم مجلس القضاء الأعلى. ولأن القضاء هو الوحيد المخوَّل بالنظر في الجرائم، ولأن السياسيين، هم الذين ارتكبوا أكبر الجرائم. يُعتبر سبباً كافياً لتسقيط سلطة القضاء كما هي في حالتها الراهنة. وإذا ظلَّت المجالس القضائية عرضة للضغط من قبل السياسيين، ستفقد دورها.

وحتى لا يدور لبنان في دائرة جهنمية مغلقة، من يسبق من في تراتبية السلطات، يمكن طرد الشياطين من الهيكل بحل واحد هو إعادة ترتيب السلطات لتنال فيها السلطة القضائية الدور الأول. ولكن بشروط، ومن أهمها ما يلي:

١-رفع وصاية أمراء الطوائف عن تعيين القضاة، وتعيين المجالس القضائية.

٢-أن يُسمى القضاة من خارج القيد الطائفي، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والأهلية الأخلاقية.

فهل يعلن الشعب اللبناني قيام ثورة بناء جمهورية القضاء المستقل؟

* * * * *

شعبوية الخطاب السياسي
ومخاطر الانزلاق إلى طائفية "غب الطلب"

نبيل الزعبي

في العام ٢٠١١، عندما طرح اللبنانيون شعار إسقاط النظام الطائفي، لم يكن من المتعذر على الطبقة السياسية الحاكمة إجهاض هذا التحرك بالتغلغل وسط الحراكيين وتبني مطالبهم وكأنها مطالب الحاكمين، ولا عجب في كل ذلك حيث أنه في بلد مثل لبنان، تستطيع أن ترفع الشعار مهما كان برّاقاً وصادقاً، وتلجأ إلى العمل بعكس ما يهدف إليه وبالتالي تمكن الساسة اللبنانيون بأحزابهم الطائفية والمذهبية التمديد لأنفسهم السنوات التالية على حراك العام ٢٠١١ واستطاعوا خلالها نهب ما يمكن نهبه من مقدرات البلاد وخيراتها فصادروا مع ما صادروه من ثروات لبنانية فوق الأرض وتحتها، إرادة الطلائع اللبنانية المؤهلة للاعتراض مبتدئين بالاتحاد العمالي العام الذي لم يعد يمثل من الطبقة العاملة اللبنانية سوى الاسم أو "الكليشيهات" فحسب، مروراً بهيئة التنسيق النقابية التي اجهضوا فيها كل صوت نقابي معارض فأجهزوا على قيادات نقابية معروفة بإحلال البدائل المطواعة مكانها وتراءى لهم أن الشعب اللبناني لن يخرج عن كونه مطية في نظرهم يستطيعون توجيهه بالشكل الذي يريدون كما توجه الرياح السفن.

وفي العام ٢٠١٩، يسجل للشعب اللبناني يقظته المتأخرة على كل ما تقدم مستفيداً من خبرات متراكمة ومعاناة متلازمة جعلت شعار "كلن يعني كلن" هو الحل الأمثل لإسقاط هذا النظام، حيث أنه بدون إسقاط هذه الطبقة الحاكمة لا يمكن لهذا النظام الفاسد أن يسقط، وكانت انتفاضة السابع عشر من تشرين الأول التعبير الثوري المطلوب الذي لطالما انتظره اللبنانيون، فإذا به يتحقق على أيدي شرائح الشعب اللبناني كافة، والمتعددة بتعدد مراحل وأشكال القسوة الاجتماعية والاقتصادية التي يعانون منها.

وبدخول الانتفاضة اللبنانية شهرها الخامس منذ أيام، استطاعت على مدى الأيام التي أعقبت السابع عشر من تشرين الأول تحقيق ما لم يكن بالإمكان تحقيقه على مدى سنوات وعقود وليزيد من صدق شعاراتها الكارثة المالية والاقتصادية التي استفاق اللبنانيون عليها وهم يراجعون مدَّخراتهم في المصارف أو ينزلون إلى الأسواق لشراء حاجياتهم الغذائية، ليكتشفوا مستوى الإجرام الذي لحق بهم على أيدي هذه الطبقة الحاكمة، وإن الفساد لم يكن شأن أفراد أو كيانات سياسية وحزبية معينة وحسب وإنما عمل احترافي لصوصي لطبقة سياسية بأكملها لم تكتف بمصادرة آمال اللبنانيين في ماضيهم وحاضرهم، وإنما تجرأت أيضاً على ما تبقى لهم من رمق حياة لم تعد تنبض سوى بالهلع والخوف والقلق على مصير ما هو قادم من أيام.

ومع التشكيل الحكومي الجديد الذي فضح كل ما هو مستور لدى هذه الطبقة الحاكمة بإحلالها البدائل (الدوبلير) في المواقع التي أوهمت الناس أنها تخلت عنها، لتقدم ما هو أسوأ، عبر الاستعانة بالموظفين التابعين الذين شربوا من نبع الفساد الذي أفادهم منه أولياء نعمتهم، وليعمدوا فيما بعد إلى التنصل من هذه الأكذوبة التي ضحكوا بها على اللبنانيين، فإذا بهم يلجأون إلى أخطر ما يمتلكونه من أسلحة خطيرة يواجهون من جديد بها انتفاضة الشعب الغاضب بغرض إجهاضها عبر إعادة إنتاج سلطتهم فكان اللجوء إلى الخطاب السياسي المتشح بالطائفية والمذهبية كأقرب الطرق إلى تحقيق ما يعيد إليهم القدرة على استغباء الناس والعمل على تحريك الغرائز التي تتفتح من خلال التخويف من الآخرين وامتشاق سلاح الدفاع عن حقوق الطائفة المهدورة والمذهب المغيب واستدرار العواطف المريضة، بنبش ما أمكن نبشه من ذاكرة البسطاء الذين راهنوا دائماً على طيبتهم ولكي يتوفر كل ذلك لهم على بساط من حرير، كان لا بد للطرف الآخر أيضاً من استكمال هذه الخديعة بشعارات طائفية، ومذهبية مماثلة، ثم اللجوء إلى إضفاء صفات الطهارة على من يمثل دون أن يتوانى عن حمل السلاح الأبيض والاعتداء على الناس الذين يخالفونه الرأي وهم يتشبثون بمحاسبة الكل دون استثناء، لأي موقع أو طرف أو جهة انتموا وهي التي تشاركت جميعها في دفع البلاد نحو ما هي عليه اليوم من إفلاس وجوع وإملاق.

ثم، ماذا أن ينبري رجل دين في موقع مسؤول، ليدافع عن رجل السياسة مقدماً الولاء الديني له على أي ولاء،

وماذا أيضاً أن ينبري رجل دين آخر مقدماً كل ما يمتلك من هالة طائفية كي لا يتم المس بالموقع المسؤول الذي يعتبره من حصة الطائفة، وكلا الرجلين يغمضان أعينهما عن مطالب الناس ومعاناتهم وتجهيل المسؤول عن كل ذلك، فيما ضجت وسائل الإعلام مؤخراً بأكثر من رجل دين من هذا المقلب أو ذاك، خرج على المؤسسة الدينية الرسمية وقال في هؤلاء المدّافع عنهم، ما لم يقله حتى المواطن العادي الغاضب المتفلت من كل مسؤولية كلامية، الأمر الذي يؤكد أن التغيير المطلوب صار بيد كل العابرين للطوائف والمذاهب والمناطق وإن الشباب والشابات الذين يفترشون الساحات العامة ليل نهار كسروا كل حواجز الطائفية اللعينة وهم يرنون إلى إقامة الدولة الوطنية

العادلة القائمة على المساواة بين جميع أبنائها والإنماء المتوازن لقراهم ومدنهم والشعور بالأمان نحو مستقبل أولادهم وأحفادهم.

إن كل جرعات البقاء على قيد الحياة لهذا النظام الطائفي قد تم استنفادها بعد أن ثبت عدم نجاعتها وملاءمتها للواقع اللبناني المريض المطلوب تغييره ولم يتبق لهذا النظام سوى الخطاب الطائفي الذي يمثل خشبة النجاة وللأسف، لكل هذه المروحة الكبيرة من الفاسدين التي يهمها تسعير هذا الخطاب بالتناغم والتوافق مع أية جهة كانت، شرط أن تكون طائفية ومن قماشة هذه الطبقة،

وبالتالي فإن تواصل الساحات اللبنانية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال مروراً بالعاصمة والبقاع والجبل وانفتاح الشباب اللبناني على بعضه البعض هو جل ما تخشاه الطبقة الحاكمة وهذا ما يجب أن يبقى ديدن الثائرين اليوم وغداً وهم يواجهون الخطاب الشعبوي السياسي الذي يطل عليهم من جديد، عبر فضح مراميه وغاياته التي لم تعد خفية على أحد، والتحذير من أي انزلاق طائفي جديد لن يعيد الساعة إلا إلى الوراء، فبمعاناة الناس يتوحد اللبنانيون وبوحدتهم تنتصر قضية التغيير الحقيقي، وهي آتية لا محالة.

من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين بعض من الشعارات المرفوعة

لا ثقة لحكومة معلبة
لا ثقة لموازنة مهربة

التهرب الضريبي والفساد والسرقة تجوف الميزانية

محاربة الفساد تبدأ بإلغاء الطائفية السياسية

٤ مليارات دولار دعم للسلع الأساسية... المركزي يستنزف احتياطه

الكاتب: نذير رضا في الشرق الأوسط

يلتزم مصرف لبنان بسياسة دعم استيراد السلع الأساسية للمواطن اللبناني، والمتعلقة بتوفير السيولة بالدولار الأميركي، لاستيراد الطحين والمحروقات والأدوية، وسط تأكيدات بأن المصرف مستمر بالدعم، رغم استنزاف احتياطاته بالعملة الأجنبية، وأنه »لا أزمة محروقات تلوح في الأفق.«

بدأ مصرف لبنان سياسة الدعم في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، إثر ظهور أزمة الدولار في السوق اللبنانية، وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وهو ما دفع المصرف المركزي لتلبية السوق المحلية بالسلع الضرورية، عبر صرف الليرة مقابل الدولار بالسعر الرسمي وتحويلها إلى الخارج لاستيراد الحاجات الأساسية، وهو ما ثبّت أسعار تلك السلع في السوق، كما كانت عليه قبل الأزمة.

لكن بعض الإجراءات التي اتخذت، أثارت اعتراضات. ومن بين المعترضين مستوردو المحروقات الذين اعترضوا على تأمين ١٥ في المائة من الأموال المخصصة لاستيراد المحروقات بالدولار الأميركي لقاء فتح الاعتمادات، كما اعترض أصحاب الأفران بأن ارتفاع سعر الدولار انعكس ارتفاعاً بتكاليف الصيانة وثمن »نيلون التوضيب «وغيرها، وهو ما دفعهم للتلويح بالإضراب قبل يومين، قبل أن يتراجعوا عنه.

وترأس رئيس مجلس الوزراء حسان دياب، أمس، اجتماعاً، حضره وزير الطاقة ريمون غجر، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وأوضح غجر أن »الاجتماع تناول موضوع فتح الاعتمادات المخصصة لاستيراد النفط. « وجزم نقيب أصحاب محطات المحروقات سامي البراكس بأنه »لا أزمة محروقات في لبنان«، موضحاً لـ»الشرق الأوسط « أن الأزمة »تُحل .«وقال إن »النسبة التي يلتزم مستوردو النفط بدفعها، والبالغة ١٥ في المائة من الاعتمادات للاستيراد بالدولار الأميركي، جرى الاتفاق على تخفيضها إلى ١٠ في المائة«، مشيراً إلى أن الاجتماع »يمهّد لجدولة الأسعار.«

ويُضاف ملف المحروقات إلى ملفي الأدوية والخبز، اللذين يدعمهما مصرف لبنان، عبر توفير السيولة بالدولار الأميركي لاستيراد الطحين والأدوية. وتقول مصادر مواكبة لملف تأمين الاعتمادات للأدوية إن »هناك لجنة الآن لتصنيف الأدوية وفصلها عن المستحضرات الأخرى التي تبيعها الصيدليات التي لا تدخل ضمن نطاق الأدوية.«

وفي ملف الخبز، أعلن وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة أن »اتفاقاً تم أمس مع نقابات الأفران، لوضع آلية لعناصر كلفة الرغيف .«وقال في مؤتمر صحافي عقده في الوزارة إنه »تم الاتفاق على وضع آلية لسعر الخبز، لنتأكد من أننا ندافع عن المستهلك، ودون إلحاق الخسائر بالأفران، الذين يربحون ضمن الهامش المحدد بالقوانين، وينتجون الخبز بجودة ونوعية عاليتين .«وقال: »هذا الاتفاق لن يعيدنا إلى الوراء، لأن هذه الآلية ستمكننا من تحديد البنود الواردة في الكلفة، وأول اجتماع للجنة سيكون يوم الاثنين المقبل، لوضع هذه الآلية، وستصدر الأسبوع المقبل القرارات اللازمة، في ضوء هذه الدراسة، وعلينا توفير الوقت على الجميع.«

ونقلت وكالة الأنباء »المركزية «عن نائب رئيس اتحاد نقابات المخابز والأفران، علي إبراهيم، قوله إن »الحلّ لا ينحصر برفع الأسعار، بل نطالب بدعم الطحين وتعديل الأسعار الرسمية«، مشدداً على أن »الطحين غير مدعوم، وكان ذلك يحصل منذ ٦ أو ٧ سنوات، وما من سلعة أخرى مدعومة تدخل في صناعة الرغيف.«

وجزمت مصادر مصرفية لـ»الشرق الأوسط «بأن مصرف لبنان مستمر بتوفير الاعتمادات للسلع الأساسية، من غير أن توضح حجم الاعتمادات التي دُفِعَت حتى الآن منذ أكتوبر الماضي. وبغياب أي أرقام معلنة حتى الآن عن حجم الدعم منذ أكتوبر الماضي، تشير تقديرات غير محسومة إلى أن الاعتمادات تصل إلى ٤ مليارات دولار.

وأشارت الخبيرة الاقتصادية فيوليت بلعة إلى أن سياسة الدعم بدأت مع ظهور مشكلة الدولار في لبنان، إذ قبلها لم تكن هناك أي مشكلة على هذا الصعيد، وقالت لـ»الشرق الأوسط «إن المصرف المركزي يدعم فرق سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية الآن، بالنظر إلى أن السلع المستوردة تُدفع بالدولار، في مقابل الحفاظ على أسعار السلع الأساسية كما هي في السوق. وإذ لم تخفِ أن هذه العملية »تستنزف احتياطات المصرف المركزي من العملة الصعبة لديه«، أكدت أن الأزمة فرضت هذا الأمر الواقع، وتلتقي مع استراتيجية المصرف المركزي لتعزيز الأمن الاجتماعي، علماً بأن ذلك من مهام الحكومة اللبنانية.

* * * * *

أكلاف ارتفاع سعر الرغيف بين الدولار والتجار

كتبت صحيفة "اللواء" عن أكلاف ارتفاع سعر الرغيف بين الدولار والتجارة جاء فيها:

لو أن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، يحضر أصحابه للدولة (كما يفعل الأفران في موضوع الخبز)، كشفاً بالفروقات التي بات يتعرض لها هذا القطاع. سواء لجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية بسبب تقنين الاستيراد، أو بسبب الفارق المتصاعد بين سعر الدولار وسعر الليرة، أو بسبب ارتفاع الضرائب والرسوم وأسعار الصيانة وقطع الغيار وصولا »حتى إلى الطوابع!«

كما في اللائحة التي أعدها أصحاب الأفران مطالبين بأن تتحمل الدولة وحدها الأعباء الإضافية على صناعة الرغيف، كي تبقى ربطة الخبز سعراً وكماً ونوعاً كما يقولون، على ما هي عليه الآن، مهددين بزيادتها على المستهلك..

لو أن كل قطاع سيشكو للدولة مثل هذا »القطوع« الذي تمر به الأفران، لكان على الدولة اللبنانية كي تدعم جميع القطاعات، أن تضاعف حجم نفقاتها، في وقت تراجعت وارداتها بسبب الأزمة المالية الحالية أو بسبب الفساد والهدر والمال المنهوب، إلى ما يشبه الحضيض، والدليل عجزها عن دفع استحقاق واحد في آذار المقبل، فكيف بالنسبة لباقي المستحقات؟

وكل هذا لا يعني..

إن أصحاب الأفران عجزوا عن شرح أوضاعهم المالية سواء لجهة ارتفاع سعر طن القمح بحوالي ١٠٠ ألف ليرة (واصل أرض الفرن) أم ارتفاع سعر المازوت بحوالي ١٥٠ الف ليرة أم بارتفاع سعر الطن بـ٢ مليون ليرة أم بارتفاع سعر السكر بـ٩٠ دولاراً أم بارتفاع سعر الخميرة أم بالرسوم التي تدفعها المطاحن للضمان ولاستخدام العمالة الأجنبية والعربية وصولاً إلى الصيانة وقطع الغيار والماء والهاتف والكهرباء..

إلى ما هنالك من النفقات المستجدة أو النثريات التي حفل بها الكشف المقدم من الأفران إلى الدولة، والتي قال عنها وزير الاقتصاد راوول نعمة لـ»اللواء «أن كل بند فيها يحتاج إلى تفصيل وتدقيق وفي مباحثات مشتركة، قبل الوصول إلى الحل النهائي الذي يحفظ سعر الرغيف ووزنه من كماً ونوعاً.

الأمر الذي يحتاج في الظروف الاستثنائية المالية والمصرفية الطارئة التي يجتازها لبنان اليوم، إلى تسوية ولو كان من شأنها خفض أرباح أي قطاع إلى الحد الملائم للظروف الحاضرة،، بدلاً من إعلان الإضراب وتعطيل حياة المواطن ومعيشته لصالح مجموعات من التجار تحقق أرباحاً كبيرة أو صغيرة، فيما المواطن اللبناني الآن يتهدده الفقر وصولا ربما إلى الجوع!

واذا كان قطاع الأفران يشكو الدولة ويطلب دعمها والتعويض له عن ارتفاع أسعار المواد الصناعية ومعها سعر الدولار، – وقد يكون بعض هذه الشكوى أو كله صحيح – فماذا إذن عن باقي القطاعات الحيوية الأساسية التي تشكو من الصعوبات نفسها ومنها قطاعات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والسياحة والخدمات وباقي القطاعات.. حتى لا ننسى قطاع الاعلام؟!.

* * * * *

لبنان والثروة النفطية الموعودة: إن في بعض الأمل، ضرورة!

نبيل الزعبي
٢٠١٦-٠٧-١٩

مع بدء حفر أول بئر استكشافي للنفط في لبنان وتوقع دخول لبنان نادي الدول النفطية ولو بعد عدة سنوات اذا صحت التقديرات حول وجود النفط والغاز، نعيد نشر قديمنا جديداً حول هذا الموضوع.

أخيراً، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على فتح ملف النفط اللبناني، تم خلالها تعيين هيئة عامة للبترول برواتب وامتيازات وحوافز خيالية، من شأنها أن تُطعم مئات العائلات اللبنانية الفقيرة بالمجان، وتساهم في التخفيف من المديونية العامة للبلاد،

طلع علينا مكونان سياسيان لبنانيان يمثلان ما يمثلانه من حيثية مذهبية وطائفية ونيابية،

ليعلنا اتفاقاً مبدئياً على إعطاء الضوء الأخضر للإسراع في إقرار المراسيم المتعلقة بالنفط والغاز اللبناني الموعود، ابتداء بالمسح المطلوب للبلوكات العشر الداخلة ضمن المياه الإقليمية اللبنانية والتسريع في وضع التشريعات لتلزيمها والتعجيل في عمليات التنقيب واستخراج مكنوناتها من الغاز الطبيعي والنفط وما تقدره التخمينات الأولية بالكميات الهائلة التي سوف تدر على الخزينة العامة ثروة مستقبلية هائلة من قيمة ما هو متوفر من النفط والغاز ضمن المياه الإقليمية الدولية اللبنانية المحددة مساحتها: ٢٢٧٠٠كلم مربع، حيث ترجح كميات الإقدام المكعبة من الغاز فيها ما بين ٢٥ مليار إلى الثمانين مليار، إضافة إلى مليار ونصف المليار من النفط الخام، بثروة موعودة تتجاوز إلى ٩٦٠ مليار دولار وبمستقبل اقتصادي واعد يبشر بطفرة غير مسبوقة لناحية التحول إلى دولة مصدرة للنفط وما يجب أن يستتبع ذلك من تشجيع للصناعات المحلية القائمة على البتروكيميائيات والاكتفاء الذاتي الداخلي من الطاقة وطرح آلاف فرص العمل للبنانيين، إلى غير ذلك من موجبات البحبوحة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي الذي يجب أن ينعم به اللبنانيون بعد سنوات الجدب والقحط والفقر والإملاق.
غير أنه، وبالرغم من الاتفاق السياسي الحاصل مؤخراً حول النفط اللبناني وأهميته كما سبق وتقدم، فإنه وحتى لو سارت الأمور بالشكل السليم الذي عليها أن تسلكه وزارياً ونيابياً،

على اللبنانيين أن لا يفرحوا بفرج سريع، فالفرج ليس غداً وإنما سوف يحتاج إلى ما بين السبع إلى العشر سنوات للتنفيذ مما يؤكد على مسألتين أساسيتين:

١- مقدار الضرر الذي لحق بلبنان اقتصادياً واجتماعياً جراء التأخر ثلاث سنوات حتى الآن في دفع عملية النفط إلى الأمام، وما يسبب هذا التأخير في إغراق البلد في المزيد من الديون والأزمات الخانقة.

٢- توجيه أصابع الاتهام، مبدئياً، إلى الجهات السياسية الداخلية التي تتحمل مسؤولية هذا التأخير، والتي تنسب الفضل إليها اليوم، بإعادة الحياة إلى الملف النفطي متجاوزة استهتارها بمرافق البلاد العامة وكل ما تم تضييعه من فرص وإمكانيات.

من هنا، تزداد المخاوف اللبنانية حول ثبات الاتفاق النفطي الثنائي أو عدم ثباته، وتُطرح التساؤلات المحقة والمشروعة حول الأسباب التي دفعت صانعيه إلى إعلانه في هذا التوقيت الزمني وعما إذا دخل ذلك في نطاق تبادل المصالح على طريقة "خذ واعطِ"، وما يمثله العطاء في هذا المجال من تسهيل لانتخاب المرشح المختلف عليه، لرئاسة الجمهورية، مقابل الإفراج عن "الفيتو" الحاصل حول إقرار المراسم النفطية ومن أين يتم البدء بالبلوكات، جنوباً أم شمالاً، وكم عدد المساحات التي سيصار إلى مسحها أولاً، إلى غير ذلك. من الاعتراضات التي باتت معروفة للقاصي والداني في هذا البلد،

وعما إذا كان الدافع للاتفاق، هو الضغوط الخارجية على لبنان التي وجدت الدولة اللبنانية نفسها، واقعة تحت عبئها، عندما استمعت إلى أكثر من نصيحة دولية مفادها: أن لم تباشروا في الاعتماد على نفطكم منذ اليوم، فلن تجدوا منه أية فائدة غداً سوى الاعتماد عليه داخلياً في ظل انسداد أفق التصدير للخارج، ناهيك عن كل ما يحكى ومنذ زمن ليس بالقريب أن العدو الصهيوني باشر في التنقيب في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة، وأن عمليات سرقة قد بدأت من البلوكات المشتركة جنوباً والمتنازع عليها لتتكرر تجربة النفط المسروق مع تجربة المياه اللبنانية المسروقة أيضاً من الليطاني والوزاني عبر الإمدادات التحتية التي يجيد العمل بها.

من هنا، تبدو الحاجة الوطنية العليا الماسة، إلى توفير الضمانات الدستورية والقانونية والتشريعية اللبنانية التي تكفل حماية الثروة النفطية اللبنانية الموعودة، ليس في منع إخضاعها لمنطق المحاصصة السياسية وحسب أو في حال عودة الخلافات الداخلية إلى سابق عهدها بين من اتفقا اليوم، وإنما لمنع سرقتها أيضاً من قبل العدو الصهيوني المتربص على حدودنا البرية والبحرية ولا يخفي أطماعه في ثرواتنا يوماً، دون أن نغفل أن الصندوق السيادي الوطني هو الذي يجب أن يدير هذه الثروة ويحميها ويحفظها لمصلحة الأجيال القادمة.

ولأن الوقت كالسيف، أن لم تقطعه، قطعك، فثمة ما هو مطلوب اليوم وبإلحاح من السلطتين التنفيذية والتشريعية، من إجراءات عملانية على الأرض، متمثلة بالتالي:

١- الإسراع في إقرار المراسيم النفطية واستقبال عروض الشركات والتواصل مع من يرسي عليها الالتزام وإطلاق

أوسع ورشة وطنية لبناء القدرات والمهارات اللازمة في قطاع التنقيب عن النفط والغاز اللبناني.

٢- التواصل مع القطاع الخاص في سبيل تطوير الخدمات وتنسيق العمل والاستفادة من خبرات النقابات الأساسية المعنية والمجتمع المدني.

٣- دفع القطاع التعليمي المهني والجامعي اللبناني، وبدءاً من اليوم، إلى فتح الكليات والمعاهد الفنية للتدريس في مجال البترول والبتروكيميائيات بهدف توفير المهارات المهنية المطلوبة مستقبلاً لهذا القطاع، وعدم التعويل على المهارات الأجنبية وتفويت فرص العمل على اللبنانيين.

٤- دراسة احتياجات السوق المحلية لناحية إقامة الصناعات القائمة على المشتقات النفطية والاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة التي ستتوفر للداخل اللبناني والاستهلاك المحلي دون اللجوء إلى العملة الصعبة والاستدانة من الخارج.

٥- إنشاء المصافي الجديدة على طول الساحل اللبناني وتطوير المرافئ اللبنانية المؤهلة للتصدير من خلالها.

٦- إشراك القطاع الخاص في إنشاء أسطول بحري متطور في لبنان، مؤهلاً ليكون في مصاف غيرنا من الدول المجاورة، سيما وأن المنافسة الاقتصادية ستشتد وتيرتها بعد الاكتشافات الغازية الأخيرة في المياه الإقليمية المصرية والاتفاقات الإقليمية الاقتصادية المعلن عنها مؤخراً حول الغاز الموعود.

٧- الضغط على الشركات الملتزمة بتشغيل ما لا يقل عن الثمانين بالمئة من عمالها وموظفيها من اللبنانيين.

إلى ذلك، نعيد التأكيد على نقطتين أساسيتين:

الأولى: عدم تضييع الوقت والبدء الفوري بإطلاق شارة السباق النفطي اللبناني لنقول أن هناك مليارات الإقدام المكعبة من الغاز والبترول السائل وسيحتاج التنقيب عنها واستخراجها سنوات عدة، ومنها ما هو أكثر من ذلك لوجود أعماق متفاوتة تحت المياه الإقليمية قد تصل إلى الثلاثة آلاف متر في عمق البحر.

الثاني: إخراج البلاد من الصراعات السياسية العقيمة التي لم تدر عليها سوى المزيد من الخراب والإفلاس والديون، ولم يستفد من ذلك سوى العدو الصهيوني وغيره من المتربصين بأمن وسيادة واستقرار هذا البلد.

والأمن والاستقرار مطلوبان اليوم كحاجة أساسية للخلاص الوطني والنفاذ بجلدنا نحن اللبنانيين من كل ما يحيط بنا من أهوال وأخطار، ليس سوى لأننا جميعاً نعيش على مركب واحد وأي عطل في هذا المركب لن يلحق الأذى أو الموت الحتمي بفئة معينة دون غيرها، بل أننا جميعاً من سوف يدفع الثمن بحاضرنا ومستقبلنا.

لقد صار من حق اللبنانيين أن يتنفسوا وطنياً بعدما اختنقوا بالمذهبيات الطائفية القاتلة،

وصار من حقهم أيضاً أن يحلموا بعيش حر كريم ولقمة غير مغمسة بالذل والمصادرة من قبل الجشع والاحتكار في أي وقت،

صار من حقهم أن يزداد منسوب الأمل لديهم على كل منسوب آخر لليأس والإحباط والكفر بالوطن.

ففي الحلم اليوم غلبة على كوابيس الحاضر وظلامته.

وفي الأمل اليوم، ضرورة وطنية ليس بعدها ضرورة.

* * * * *

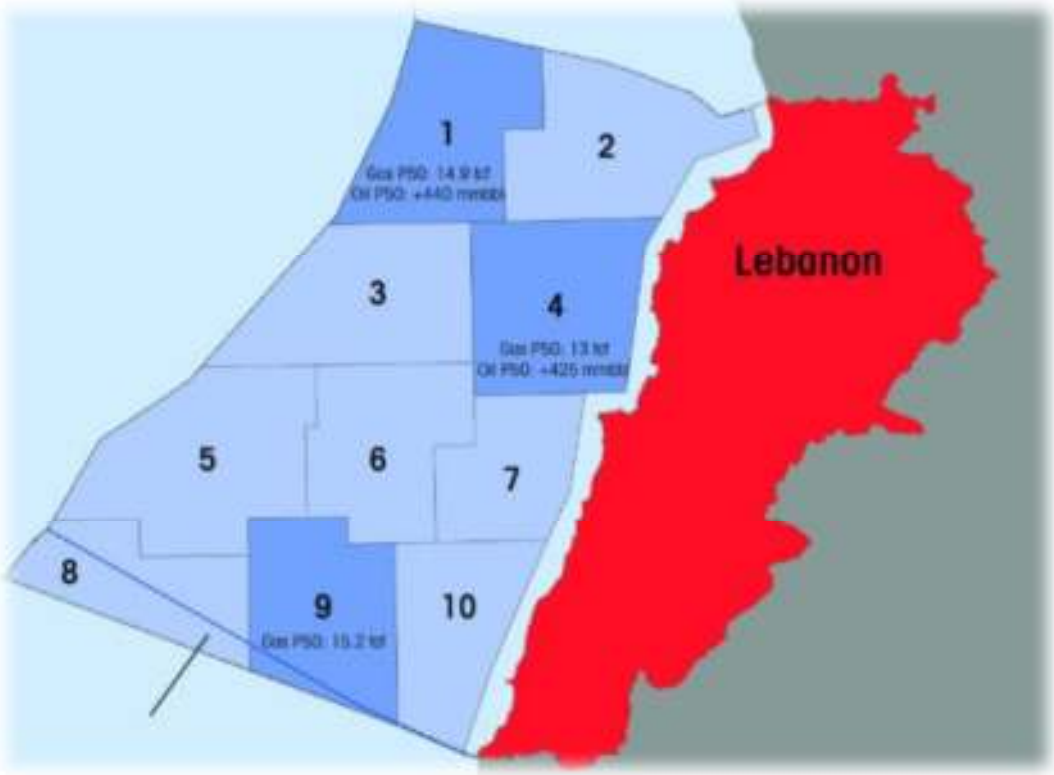

ضفاف أبو علي بطرابلس: الفقر يميت ولا يصنع ثورة!

تتضاعف الخسائر في طرابلس يومًا تلو آخر، كلّما اشتدّت وطأة الأزمة الاقتصادية التي يغرق اللبنانيون بها. هذه المدينة "الأفقر على حوض البحر المتوسط"، كانت تعيش أزماتها الاقتصادية والمعيشية والإنمائية منذ عقودٍ طويلة، كما لو أنّها مساحةً جغرافية معزولة عن لبنانها. أمّا اليوم، فقد عادت أكثر اتصالًا بلبنان، ليس من بوابة الإنماء، وإنما من بوابة الأزمات. لا يشبه وقْع الأزمة الخانقة في طرابلس حال أيّ منطقة لبنانية أخرى، وكأنّها ضاعفت جرعة الحرمان والفقر والحاجة فيها. فعجلة الانهيار الاقتصادي والمعيشي، تبدو سرعتها قياسية، في الأسواق والمتاجر والمؤسسات والمرافئ وكلّ مرافق الحياة الشمالية.

معقل الحكايا

في أحياء طرابلس القديمة وداخل أحزمة بؤسها، يبدو المشهد العام صادمًا، ليبقى السؤال: هل ما زالت طرابلس "أمّ الفقير" وحاضنة آلام الفقراء؟ ولماذا لم ينخرط أبناء الأحياء الشعبية في حراك الثورة الشعبية؟

نصل إلى ضفاف نهر "أبو علي" الغني بمعالمه التاريخية والعمرانية، لكنه تحول إلى جسر "باطون" شاهدٍ على أفشل "مشروع إرث ثقافي" نفذه مجلس الإنماء والإعمار، وأدّى إلى سقف النهر وجعله "حاوية نفايات" ولتصريف المجاري. هنا، عند هذا النهر الذي ينبع من مغارة قاديشا الواقعة في وادي قاديشا الشمالي ويبلغ طوله من المنبع حتّى المصب ٤٢ كيلومتر ومساحة حوضه ٤٨٥ كيلومتراً مربعاً، معقل الحكايا والأزمات التي تختصر بؤس طرابلس، بعيدًا من نبض الثورة وصخبها الذي أشعل "ساحة النور" في شهور ما بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

في المشهد العام، تبدو بيوت المنطقة كأنها مركبة فوق بعضها البعض، بينما تعلوها صور عملاقة لزعماء المدينة الذين يسيطرون على أجزاء كبيرة من أحيائها وأسواقها عبر مفاتيحهم الانتخابية و"قادة محاورهم". جغرافيًا، يفصل نهر أبو علي أهمّ منطقتين للتجمع السكاني الشعبي في طرابلس، وهما قبة النصر في الشمال الشرقي، وأبي سمراء في الجنوب الغربي منه، وعلى ضفته الغربية قلعة طرابلس. أما عند ضفته الشرقية فيمتد سوق الخضار الشعبي، ومحلات ألبسة البالة التي توسعت رقعتها لمئات البسطات المفروشة على سقف النهر. والمشهد عند ضفافه، لم يتبدل إلّا نحو الأسوأ، وتحديدًا خلال العقد الأخير، الذي ترافق مع تنفيذ مشروع "الإرث الثقافي"، فتحول إلى مساحات لعشوائيات البسطات والخيم و"زحف" الفقر والفوضى.

لاجئو النهر

هذا المشروع، كان بمثابة جُرمٍ بيئي وهندسي ومجتمعي بحقّ طرابلس، نتج عنه أضرار جسيمة أصابت مختلف قطاعات المنطقة، ودفعت عشرات المحلات والمؤسسات الصناعية والحرفية والتجارية أن تغلق أبوابها. وما يميزّ منطقة نهر "أبو علي" في طرابلس، هو أنها كانت ولا تزال حاضنة لعمالة اللاجئين السوريين والفلسطينيين، الذين يسكنون في أبنيتها وجوارها، أو يأتون من المخيمات، ومعظمهم يعملون بما يُعرف بـ "العتالة" أو "عتالين"، فيجرون عربات الخضار أو يحملون بضائع ثقيلة على ظهورهم، ويعملون لساعات طويلة، مقابل أجورٍ زهيدة.

أحمد ربيع، البالغ ٥٤ عامًا، وهو فلسطيني من مخيم البداوي، يقف أمام محل تتكسد فيه أكياس الأقمشة والألبسة، يعمل فيه عتالًا عند الجسر، وُلد وعاش في المخيم ولديه خمسة أولاد. ينفر أحمد من كلّ أشكال العنصرية التي تُمارس بحقّ اللاجئين في لبنان، ويعتبر أنّ حدّتها تراجعت، "لأننا جميعًا أصبحنا في مركب واحد يغرق بنا". يقول لـ"المدن": "لم نعش أزمة اقتصادية كحال هذه الأزمة التي أثرت علينا جميعًا، وأفقدتنا قدرتنا الشرائية فصارت صفراً، لدرجة أصبحت كلفة أيّ طبخة تفوق قدرتنا على تأمينها". بالقرب منه، يقف عبد السلام اسماعيل، وهو شاب طُبع اليأس على ملامح وجهه، يبلغ ٣١ عامًا ولديه ثلاث بنات، يسكن في أحد البيوت المحاذية للنهر، يحمل شهادة جامعية في التاريخ، لكنّه يعمل عتالًا! يردّ على سؤالٍ بسؤالٍ آخر: "هل أشحد إن لم أجد عملاً بشهادتي أم أعمل عتالًا؟".

يحتاج عبد السلام شهريًا إلى حوالى ٧٠٠ ألف ليرة لتسديد إيجار بيته وكلفة الكهرباء والمولد والانترنت، بينما معاشه لا يتجاوز المليون ليرة. يقول: "فقد معاشي قيمته مع انهيار الليرة أمام الدولار. وما يتبقى منه لا يكفيني لكلفة علب الدخان طوال الشهر، ولتسديد ديوني وإطعام عائلتي". مقابل أحمد وعبد السلام، نصادف نبيل عبد الرزاق، وهو سوري الجنسية يبلغ ٣٥ عامًا، ولديه ولدين. مشهد نبيل، يبدو لافتًا وهو يضع حبال عربةٍ على أكتافه، ويجرّ عليها في السكة عشرات الكيلوغرامات من الجزر. نسلّم عليه، فيشرب الماء ويأخذ نفسًا عميقًا، ويخبرنا أنّه منذ تهجّر من إدلب إلى لبنان، لم يعش أسوأ من هذه الأزمة الاقتصادية. يقول: "أشعر أنني مكبّل للغاية، فالانهيار المالي يضرب لبنان وسوريا معًا، وأنا لا أستطيع العودة إلى بلادي أو السفر لأيّ بلدٍ آخر، وكأنني أسير مآسي هذا البلد وأقف عاجزًا عن تأمين قوت عائلتي".

مسنو النهر

على سقف النهر، تسير الحاجة كينونة (أم محمد) ببطء شديد، وهي تبلغ ٧٤ عامًا، ولديها أربعة أولاد، وتعيش مع ابنتها الوحيدة في أحد بيوت "حارة البرانية" داخل أسواق النهر. تعاني أم محمد من أمراض كثيرة ولا تستطيع تأمين دوائها، تخرج لـ "تتشمس" كما تقول، وتتنقل بين بسطات الخضار لشراء حاجاتها بأرخص الأسعار. فـ "لم تعد تهمنا جودة الطعام والخضار في ظلّ الارتفاع الفاحش للأسعار، فالمهم أن نأكل ولا نموت جوعًا".

بعد أمتارٍ قليلة، نجد سيف الدين عكاري البالغ ٧٥ عامًا، يقف مستنداً على سياج النهر، ينفخ سيجارته، ويتأمل النهر من تحته الذي تتراكم فيه النفايات ويحوم حوله الحمام. يقول: "نكاد نموت قهرًا من أزمتنا الاقتصادية، ولولا بعض أبنائي المغتربين لكنا تسولنا، بعد أن أصبحت المعيشة مكلفة للغاية"، ويسأل مستنكرًا: "كيف يعني طرابلس أم الفقير وصار فيها كيلو الخيار بـ ٤ آلاف ليرة واللوبية ٥ آلاف والكوسى ٣ آلاف؟ من أين نأكل ونعيش بكرامة بينما معظمنا عاطل عن العمل؟".

على رصيف سوق النهر، يجلس الحاج محمد البالغ ٨٦ عامًا على كرسيّه البلاستيكية كلّ يوم، وكأنه يحرس أولاده الشباب الذين يعملون في محلين استأجرهما لبيع القهوة والسكاكر. يضع قبعةً سوداء ويلف عنقه بشالٍ رمادي، ينفخ سيجارته أيضًا ويقول: "كلّ المصالح الاقتصادية تنهار في طرابلس، نبيع بخسارة ونشتري البضائع بخسارة، وقد عشت ما يقارب القرن من الزمن لكنه لم يمرّ علينا مثل هذه الأيام البائسة حتى في عزّ الحرب، حين كانت الليرة تحكي، لكن البركة غابت من كل شيء".

عند الرصيف المقابل، يلتهي محمد البشير البالغ ٦٥ عامًا مع أولاده، بتقطيع اللحوم وتوضيبها في محله الذي أسسه قبل ٤٠ عامًا. يحكي كيف تضاعفت أسعار اللحوم في طرابلس، وأنّ الأمر شكل صدمة كبيرة لأبناء هذه المناطق الشعبية. يقول: "أسعار اللحوم تضاعفت علينا، والناس فقدت قدرتها الشرائية، وهناك حالة تقشف كبيرة لم أشهدها طوال سنوات عملي في المنطقة، حتى خلال حرب السبعينات، لدرجة أن معظم الزبائن اليوم أصبحوا يشترون بالغرامات القليلة، بعد أن تجاوز سعر كيلو اللحوم ٢٥ ألف ليرة فيما كان بـ ١٤ ليرة لبنانية".

حديد وبالة الجسر

يمشي محمد مشحاوي البالغ ٤٧ عامًا عند الجسر كمن يحكي مع نفسه. هذا الرجل، وهو أبّ لستة أولاد، يعمل في الحديد ويعيش في حارة البرانية داخل السوق. يقول: "لولا مساعدة أولادي كنّا تبهدلنا، بعد أن تضاعفت كلفة المواد الغذائية. كانت زوجتي تكفيها ٢٠ ألف ليرة يوميًا لتأمين طعامنا اليومي، اليوم لا تكفيها حتّى ٥٠ ألف لشراء أدنى حاجاتنا. حتّى الحديد أصبح غاليًا. كنّا نشتري الطن الواحد بـ ٢٥٠ دولار أميركي، واليوم تجاوز الـ ٤٠٠ دولار مقابل سعر صرفه بالسوق السوداء".

عند إحدى بسطات بالة الألبسة فوق الجسر، تقف إلهام كنعان البالغة ٦٠ عامًا مع بناتها، جاءت من جبل محسن لتنبش بسطات البالة وتشتري ثيابًا لأولادها. تقول: "عايفين حالنا، صرنا نجي على البالة ونشتري، بعد ما كنّا نتسوق بشارع عزمي". أمّا محمود البالغ ٣٧ عامًا، وهو أب لطفلة صغيرة، يقف حزينًا أمام محلّ البالة الذي يعمل فيه، مقابل ٢٥ ألف ليرة يوميًا. يقول: "الأزمة قاسية، وأشعر بعجزٍ كبير، وغلاء الأسعار يرتفع كلّ يوم. كنّا مثلًا نشتري علبة الزيت بـ ٨ آلاف ليرة، أصبح سعرها ١٤ ألف ليرة، وكأننا محرمون حتّى من قلي البطاطا لسدّ جوعنا. يومية محمود لا تكفيه لتأمين أجرة بيته الشهرية بـ ٥٠٠ ألف ليرة، ويعتمد قليلًا على مساعدة والدته التي تعمل خياطة في أبي سمراء.

وقبل ذهابنا يقول لنا ساخرًا: "إذا وجدتم أحدًا مرتاحًا أم مبسوطًا في هذه المنطقة، تعالوا أخبروني رجاء!".

لكننا لم نجد، ولم نعد إليه. أمّا هذه المنطقة، فتختصر لغزّ الفقراء الذين يجدون الثورة ترفًا، بعد أن حرمتهم السلطة من أبسط حقوقهم للعيش بكرامة، فأصبح همهم، لا يتجاوز سقف سعيهم في تأمين قوت عائلتهم اليومي.

ملف
صفقة القرن

أبرز وأهم بنود صفقة ترامب

قائمة المصطلحات:

إحدى هذه المصطلحات: دولة فلسطين ويعرّفها حسب رؤيته: يشير إلى دولة في المستقبل وهي ليست موجودة حالياً، والتي لن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا تم تنفيذ المواصفات الواردة في هذه الرؤية، وهي مشروطة بشروط تعجيزية.

الإطار السياسي:

يقول النص: للفلسطينيين طموحات لم يتم تحقيقها بما في ذلك تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة.

المسألة معقدة بوجود تشابك بين صراعين منفصلين، نزاع على الأرض والأمن واللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين ونزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن.

إذا ما تم التطبيع مع الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل سيساهم ذلك في تحقيق حل عادل للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

بند/ حل الدولتين الواقعي:

يمكّن الفلسطينيين من حكم أنفسهم ولكن لا يمكّنهم من تهديد إسرائيل.

القيادة الفلسطينية عليها أن تعترف بيهودية الدولة، وترفض الإرهاب بكل أشكاله، وقبول ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وللمنطقة، وبناء المؤسسات، واختيار حدود براغمتية، عندها ستدعم الولايات المتحدة قيام الدولة الفلسطينية. (دون تحديد المدى وكيف).

بند/ المقاربة: Approach

يقدّم نظرة على قرارا ت الأمم المتحدة/ ويشير إلى أن هذه القرارات لم تحلّ الصراع.

الحقائق الحالية: يتحدث حول الحقائق الحالية والوضع الراهن الذي يعبر عن إجراءات إسرائيل غير القانونية، ويحاول شرعنتها كبديل عن قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وانه لا بد الإقرار بالواقع والتعامل معه.

الطموحات المشروعة:

الفلسطينيون لم يكن لهم دولة قط.

للفلسطينيين طموحات لحكم أنفسهم، وتقرير مستقبلهم، وإسرائيل لديها الطموح لكي تكون الوطن القومي لليهود. (مع التأكيد دائماً على الأهمية المطلقة للأمن).

الأرض، تقرير المصير، السيادة:

(حول الأرض) يقول النص: الانسحاب من أراضٍ تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار أن إسرائيل انسحبت من ٨٨٪ من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عم ١٩٦٧.

الرؤية تتضمن نقل أراض لإسرائيل (أي ترانسفير) بمساحة هامة. (دون تحديد أين وكيف

السلام لا يتطلب اقتلاع أي أحد من العرب أو اليهود من بيته.

(حول الشعب) تقرير المصير، يقول النص:

ستحاول الرؤية تنفيذ تقرير المصير إلى حد أقصى بينما تأخذ العوامل بعين الاعتبار.

اللاجئون: النزاع العربي الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.

مطلوب حل عادل ونزيه وواقعي للاجئين الفلسطينيين، وحل عاجل للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة.

القدس: دولة إسرائيل كانت راعياً جيداً للأماكن المقدسة كما لم يفعل غيرها.

مشكلة غزة: إذا توصل الجانبان إلى اتفاق سلام، فإن دولة إسرائيل نتوقع منها تنفيذ التزامها فقط إذا: حققت السلطة سيطرة كاملة على غزة، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية، وحققت نزع سلاح شامل في القطاع.

بند/رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

تأمل الولايات المتحدة أن تبدأ الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

بند/ الحدود:

إعادة رسم الحدود برؤية القرار ٢٤٢، بشكل انتقائي، ولا يوجد حدود كنقطة انطلاق لها على عام ١٩٦٧.

الأراضي التي ستعطى لدولة فلسطين ستكون في المساحة مساوية أو مقاربة لمساحة الضفة الغربية.

لا تحتاج دولة إسرائيل لاقتلاع أية مستعمرة وستستوعب معظم المستعمرات في الأراضي الإسرائيلية المتصلة.

٩٧٪ من الإسرائيليين "المستوطنين" و ٩٧٪ من الفلسطينيين سيكونون جزءًا من دولهم "المتصلة" ، مع بقاء ٣٪ منهم متصلين عبر "نظام نقل فعال." أي أن يبقى ٣٪ من المستوطنين في "جيوب "داخل أرض دولة فلسطين. مع الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعي المستقبلي لهذه المستوطنات.

الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة وغير مأهولة.

حديث مباشر عن ضم المثلث إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وحديث عن شبكة الطرق والجسور.

سيتم تغيير مسار الجدار ليوافق الحدود الجديدة (أي

شرعنة الجدار وترسيم الحدود النهائية).

حق الوصول إلى الأماكن المقدسة، وصندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة.

بند/: القدس

يبدأ بكلام معقول عن حساسية الموضوع، لكنه لا يأخذه بعين الاعتبار بعد ذلك، ويتحدث عن أن القدس كانت عبر التاريخ مسار الحروب والفتوحات. ثم ينتقل بسرعة ليقول:

مقاربة هذه الرؤية هي أن القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، ويجب جعلها سهلة الوصول للجميع.

يطرح الفهم الثيولوجي للأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية في القدس. بالنسبة للإسلام على سبيل المثال: يقول أن محمد وصل إلى جبل الهيكل/ الحرم الشريف ثم صعد للسماء. (هذا الفهم الثيولوجي للإسلام!).

الأماكن المقدسة على غير القوى الأخرى التي دمرت الأماكن المقدسة، حافظت عليها إسرائيل.

ثم يقول لا بدّ من استمرار الوضع الراهن، لكنه ينتقل فوراً ويقول بعدها: " الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد (أي التقسيم).

يستعرض الموقف الأمريكي: يقول أن الموقف الأمريكي من القدس موقف قديم منذ أن شرّع الكونغرس قراراً حولها (علماً أن الكونغرس يسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القرار، وهذا ما حدث حتى وصول ترامب إلى السلطة، وهو متعلق فقط بهذه الإدارة).

فيما يتعلق بالقدس: في الصفحات السابقة قال أنه سيغير مسار الجدار، لكن عندما تحدث عن القدس قال إنه يجب إبقاء الجدار مكانه، ويجب أن يخدم كحدود بين العاصمتين.

السكان المقدسيون: أمامهم ثلاث خيارات: (الهوية الإسرائيلية أو الجنسية والمواطنة الفلسطينية).

العاصمة الفلسطينية خارج الجدار: يمكن للفلسطينيين أن يقيموا عاصمتهم خارج حدود القدس الشرقية اليوم. أي إعادة تحديد الحدود بناءً على جدار الضم الإسرائيلي، حيث يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من جدار الضم ويطلقون عليه القدس (أو ما يريدون) كأحياء مثل كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس.

بند/ الأمن:

هدف الرؤية تمكين الأطراف من معالجة التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من عمل أكبر قدر ممكن مسؤوليتها الأمنية بأسرع ما يمكن في كل دولة فلسطين،

كل دولة تنفق كمية كبيرة من المال للدفاع عن التهديدات الخارجية. دولة فلسطين لا تتحمل هذا العبء لأن دول إسرائيل ستتحمل ذلك، ولهذا فائدة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

عند توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني: سوف تحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية العليا للأمن في دولة فلسطين، مع الطموح أن الفلسطينيين سيكونون المسؤولين عن قدر من الأمن حسب الممكن وفقاً لهذه الرؤية.

ستعمل دولة إسرائيل بجدية لتقليص وجودها الأمني في دولة فلسطين.

ستعمل إسرائيل على رفع قدرة القوات الأمنية الفلسطينية لمنع الإرهاب، وتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن البلدين بما يقتضي أن تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح تماماً.

وسيكون لدولة فلسطين قوات أمن مسؤولة عن: الأمن الداخلي، ومنع الهجمات الإرهابية، وضمان الأمن العام، تنفيذ القانون، أمن الحدود، تأمين الحماية، الكوارث الطبيعية... (يذكر كل المسؤوليات الأمنية كما يراها ما عدا حماية المواطن الفلسطيني).

ستطلق إسرائيل برنامج تجريبي في جزء من الضفة الغربية لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية"، وعمل لجنة للمراجعة والأمن الإقليمي. (أي على القيادة الفلسطينية إثبات قدرتها على حماية أمن إسرائيل!)

دولة إسرائيل ستحتفظ على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في دولة فلسطين. (أي ستكون المحطة مسؤولة عن تدمير أي مكان ترى فيه تهديد، أو سلاح الخ).

ستحاول دولة إسرائيل الاعتماد على التكنولوجيا لتخفيف وجودها وتأثيرها.

بند/ المعابر:

ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع الأردن ودولة فلسطين لتحسين نظام الحدود، ولكن على أساس أن كل الأشخاص والبضائع المتوجهة لدولة فلسطين عبر المعابر المعتمدة سوف تكون مراقبة من قبل دولة إسرائيل، السلاح، السلع المزدوجة الإستخدام، وأي شيء أخر يقرره.

بند/ مواصفات غزة:

ستنفذ دولة إسرائيل التزاماتها وفق الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني فقط إذا سيطرت السلطة أو أي جسم آخر مقبول لدى إسرائيل على الوضع في القطاع، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية وأوجدت منطقة منزوعة السلاح.

يجب إعادة الأسرى الإسرائيليين والجثامين لدى توقيع الاتفاق، وهناك شروط على حركة حماس.

بعد هذه المواصفات وتنفيذها سيتم تنفيذ الرؤية لقطاع غزة عبر مراحل.

بند/ منطقة التجارة الحرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية

بند/ اتفاق تجاري بين مع الولايات المتحدة: يتحدث عن استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقات مستقبلية.

بند/ الميناء والتسهيلات:

برغم من أن دولة فلسطين سوف تشمل غزة، إلا أن التحديات الأمنية بجعل بناء ميناء في غزة أمر إشكالي في المدى الزمني المنظور.

دولة إسرائيل ستمنح تسهيلات بحرية: في ميناء حيفا وأسدود دون الإجحاف بالسيادة الإسرائيلية، نفس الأمر مع عمل تسهيلات حول طرق سريعة، ولكنها جميعاً مراقبة من دولة إسرائيل وكذلك الأمر مع ميناء العقبة!.

احتمالات ميناء غزة ومطار غزة: بعد ٤ سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مواصفات غزة، يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، وكذلك بناء مطار للطائرات الصغيرة.

بند/ المنطقة السياحية عند البحر الميت:

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين تطوير منطقة سياحية شمال البحر الميت دون الإجحاف بسيادة إسرائيل. وهذا لن يغير ترتيبات التوزيع بين الأردن وإسرائيل.

بند/ المياه والمياه العادمة:

الأطراف تعترف بالحقوق المائية المتبادلة وتوافق على التشارك بالمصادر العابرة للحدود.

توافق الأطراف على تركيز الاستثمار على مشاريع المياه العادمة.

بند/ الأسرى:

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي سوف يوفر إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية، باستثناء أولئك المدانين بالقتل أو الشروع بالقتل، وأولئك المدانين بالتآمر على ارتكاب قتل، والمواطنين الإسرائيليين.

كل الذين يطلق سراحهم سيصبحون مواطنين في دولة فلسطين لتجنب الشك.

مباشرة بعد الاتفاق سوف يشمل الإفراج عن القصر والنساء ومن يتجاوز عمره الـ ٥٠ عاما، والذين قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.

الأطراف سوف تتفق على المرحلة الثانية حول الذين قضوا أكثر من نصف محكوميتهم.

أي إطلاق سراح إضافي سيكون على أساس الموافقة الإسرائيلية.

بند/ اللاجئون:

الصراع العربي الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.

الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل بقبول اللاجئين الفلسطينيين أو التي تقدر بعشرات مليارات الدولارات تعويضات للاجئين لم تكن واقعية أو ذات مصداقية. (يضع هنا كم ساهمت الولايات المتحدة من ملايين الدولارات منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠١٧).

لا بد من إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي للاجئين الفلسطينيين حتى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

موضوع اللاجئين اليهود بما في ذلك التعويض عن الأملاك المفقودة يجب أن يتم تناوله.

دولة إسرائيل تستحق التعويض على تكلفة استيعاب اللاجئين اليهود من تلك الدول.

إيجاد حل عادل وواقعي للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة بشكل منفصل عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يوفر نهاية كاملة لكل المطالبات المتعلقة باللاجئين أو وضع المهجرين.

لن يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

مقاربة الأونروا وتعريفها المتعدد الأجيال الذين عظّموا مشكلة اللاجئين:

الأشخاص الذين استقروا في أماكن دائمة لن يكونوا مؤهلين للاستقرار في مكان جديد، ويمكن لهم الحصول على التعويضات كما هو وارد في الرؤية.

الرؤية تحدد ثلاثة خيارات للذين يريدون مكان دائم للإقامة: الاستيعاب في دولة فلسطين وفقاً للمحددات الواردة، الاستيعاب المحلي في البلد المضيف وقبول ٥ ألاف لاجئ كل عام لعشر سنوات في الدول الإسلامية.

التعويضات:

الخطة الاقتصادية ستنعكس إيجاباً على اللاجئين الموجودين في دولة فلسطين أو الذين ممكن أن يعودوا إليها، ومع ذلك سنحاول الحصول على تمويل لتعويض اللاجئين ويوضع ذلك في صندوق دولي Palestine Refugees Trust، وسيتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء المعتمدين.

حق اللاجئين الفلسطينيين في **الهجرة** إلى دولة فلسطين: **الهجرة** ستكون محددة وفقاً لاتفاقات أمنية متفق عليها، وسيتم تشكيل لجنة للنظر في دخول اللاجئين من الدول التي عانت حروباً مثل سورية.

سرعة دخول اللاجئين من خارج الضفة الغربية وغزة سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، **فإن المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين سوف ينتهي**، وسوف يتم إنهاء الأونروا، وسيتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة.

بند/ أساس الدولة الفلسطينية:

الانتقال إلى الدولة أمر مؤقت ومليء بالصعوبات، ولا بد من تنفيذ المواصفات التالية لإقامة دولة فلسطين: نظام حوكمة، أحكام حقوق الإنسان، حماية حرية الأديان، إنهاء

كل برامج التحريض، تحقيق السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية بما فيها غزة، والانصياع لجميع الشروط الأخرى. وعندما يتحقق ذلك ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى للترحيب بدولة فلسطين.

لكن هذه الدولة لن تتمكن من الالتحاق بأي منظمة دولية إذا كانت تلك العضوية تعارض التزاماتها بنزع السلاح أو جزء من الحرب السياسية والقانونية على دولة إسرائيل.

بند/ التعليم وثقافة السلام:

إنهاء التحريض، نشر ثقافة السلام، لجنة مشتركة، تغيير المناهج.. الخ.

بند/ العلاقة الإسرائيلية العربية، الشراكة الإقليمية الاقتصادية:

هدف هذه الرؤية أن تقوم الدول العربية بالتعاون الكامل مع دولة إسرائيل لما فيه صالح كافة الأطراف.

الولايات المتحدة ستشجع حكومات الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتعاون للوصول لاتفاقات دائمة.

توسيع العلاقات الاقتصادية.. الخ.

على الدول العربية بما فيها فلسطين أن تتوقف عن دعم أية مبادرات معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة والمنظمات المتعمدة الأطراف، ومناهضة الـBDS.

ذلك سيخلق فرص جديدة لمبادرات أمنية إقليمية/ ثم هجوم شديد على حزب الله وإيران.

دولة إسرائيل لا تشكل تهديداً على المنطقة، ويجب إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (دولة فلسطين والأردن ودول الخليج ومصر وإسرائيل ومن يرغب من الدول الأخرى) من اجل مواجهة المنظمات الإرهابية وإيران.

بند/ الاعتراف المتبادل بين الدول:

سوف يوفر الاتفاق أمناً لكل الأطراف، وسيعترف بفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني وإسرائيل دولة للشعب اليهودي.

سوف ينهي الاتفاق الصراع وكل المطالبات، وسوف يطرح على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بند/ نهاية المطالبات:

اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي سوف ينهي الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل وينهي كافة المطالبات بين الطرفين.

سوف يتم اقتراح ذلك بقرار على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بند/ السلوك خلال المفاوضات

سوف تتصرف الأطراف وفقاً للرؤية.

لن تقوم دولة إسرائيل بما يلي: في الأراضي التي لن تكون جزءاً من دولة إسرائيل لن تقوم ببناء مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة.

ستتوقف عن هدم أي مباني، ولا يشمل هذا المباني غير القانونية، والمباني التي تهدد السلام كما تقدّرها دولة إسرائيل، أو العقاب بعد أي عملية إرهابية .

المطلوب من السلطة: الامتناع عن الالتحاق بمنظمات دولية دون موافقة إسرائيل، بما في ذلك الجنائية الدولية، أو أي نظام قانوني آخر.

المطلوب من الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات العودة عن الإجراءات التي نفذتها مؤخراً، بما فيها المساعدات والتمثيل الفلسطيني في واشنطن.. الخ.

الخارطة المفاهمية:

(الأخذ علماً بان كل الحدود بما فيها الحدود الشرقية التي رسمتها إسرائيل على الخارطة متصلة حتى بين الضفة الغربية والأردن وهذا انتهاك للمعاهدة، وكذلك الجولان، بينما خط الحدود الإسرائيلية اللبنانية متقطعة، أي سيحصل تعديل عليه).

طليعة لبنان ينظم ندوة حول "صفقة القرن"

نظّم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بعد ظهر يوم السبت ٢٢ شباط ندوةً سياسيّةً في مركز طبّارة في بيروت حول موضوع "صفقة القرن" بمقدّماتها وسياقاتها وتداعياتها على القضيّة الفلسطينيّة وسبل مواجهتها. حضر الندوة رئيس وأعضاء القيادة القطريّة للحزب، وممثّل سفير دولة فلسطين في لبنان، وممثّلين عن أحزاب وطنيّة لبنانيّة، وحشد من النّخب السياسيّة والفكريّة والأدبيّة .

افتتحت الندوة بالنشيدين الوطنيّين اللبناني والفلسطيني، والوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء فلسطين والأمة العربيّة، وأدار الندوة عضو القيادة القطريّة للحزب الرفيق محمود إبراهيم الذي استعرض مسار حركة النضال الوطني الفلسطيني ودور حزب البعث العربي الاشتراكي فيها منذ التأسيس، وقدّم المنتدين: الدكتور محمّد مراد، أباحث في التاريخ السياسي والعلاقات الدوليّة والأستاذ في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانيّة، والنقيب الشاعر أنطوان رعد، والدكتور محمّد عبد العزيز. وشهدت النّدوة مداخلات وتعقيبات من الحاضرين، وتعقيب وردود من المنتدين، وإجماع على مواجهة صفقة القرن بموقف فلسطيني موحّد وتصعيد للمقاومة ورفض ومقاومة كلّ أشكال التطبيع مع العدوّ الصهيوني.

كلمة الدكتور محمّد مراد

قدّم مداخلته تحت عنوان: "من وعد بلفور إلى صفقة ترامب: استراتيجيّة استعمارية مستمرّة" حيث وزّعها على ستّة محاور:

المحور الأول: "الدولة اليهوديّة" التزام إمبّريالي بريطاني-أميركي، إذ تربّعت بريطانيا على قمّة الإمبّرياليّة العالميّة حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، وتلتها الولايات المتّحدة الأميركيّة. يتميّز الوطن العربي بخصوصيّات جيوسياسيّة ملائمة لدولتي الإمبّرياليّة للسّيطرة على العالم ممّا يشير إلى أنّ "الدولة اليهوديّة" من المنظور الإمبّريالي هي مفتاح الإمساك بقلب العالم وبالتالي العالم كلّه لأنّها تُعتبر أهمّ مشروع استثماري استراتيجي للسّيطرة على العالم.

المحور الثاني: تناول الرّعاية البريطانيّة لمشروع " الدولة اليهوديّة" حتّى العام ١٩٤٨ من خلال تثبيت مرتكزات التّجزئة في الوطن العربي، والتواصل مع قيادات عربيّة في ذلك الوقت لخدمة المشروع ومن أبرز معالمها مراسلات الشّريف حسين-مكماهون عام ١٩١٥، ووضع خرائط التجزئة للمشرق العربي استناداً إلى معاهدة سايكس-بّيكو بحيث خضع العراق وفلسطين والأردن لاحقاً للنفوذ البريطاني، وإصدار وعد بلفور. وكانت السيطرة على العراق عام ١٩١٧ ذات ارتباط وثيق لتحقيق "الدولة اليهوديّة" من منظار جغرافي (تعادل مساحة العراق مرّة ونصف مساحة كلّ من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان)، وديموغرافي (يعادل عدد سكّان العراق عدد سكّان الدول الأربع).

المحور الثالث: تناول مرحلة صعود الإمبّرياليّة الأميركيّة والعمل على مشروع "الدولة اليهوديّة"، إذ أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة هي أولّ دولة اعترفت ب "إسرائيل" بعد أقلّ من عشر دقائق على إعلانها في ١٥ أيّار ١٩٤٨، وعملت على إفراغ أكثر من ٧٠٠ قرار للهيئة العامّة للأمم المتّحدة وأكثر من ١٠٠ قرار لمجلس الأمن الدولي لا تخدم الكيان الصهيوني و "الدولة اليهوديّة" من كلّ مضمون. كما اعتمدت سياسة الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط - للحؤول دون قيام أيّ تكتّل وحدوي عربي- مثل حلف بغداد ١٩٥٤ وحلف أيزنهاور ١٩٥٧، وسعت لمنع أيّ تفاعل وتواصل بين مربّع القوّة العربي (بغداد، دمشق، القاهرة، الرّياض)، وواجهت آليّات العمل العربي المستندة إلى الرّبط العضوي بين الوحدة العربيّة وفلسطين.

المحور الرّابع: تناول محطّات الحرب الأميركيّة على العراق وعلاقة ذلك بالتّمهيد لإطلاق خطّة "صفقة القرن" بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، حيث أنّه باحتلال العراق يتمّ إسقاط الموقع الأكثر ربطاً بين الوحدة العربيّة وتحرير فلسطين، وإسقاط بنية الدّولة الوطنيّة الذي يتمّ العمل بموجب ذلك في الوطن العربي من أجل تحقيق التّجزئة الموسّعة للدّول العربيّة إلى دويلات فيدراليّة على أسسٍ مذهبيّة وعرقيّة ومناطقيّة، وإلغاء الجيوش الوطنيّة وتوليد ميليشيات طائفيّة لحماية نظام المحاصصة البديل للنّظام الوطني، وتحويل مجتمع الدّولة الوطنيّة إلى مجتمعات منقسمة فكريّاً وثقافيّاً وسياسيّاً وولائيّاً، بحيث أنّ تقطيع وتفكيك وحدة الجغرافيا السياسيّة للدّولة الوطنيّة يؤدّي إلى قيام جغرافيّات بديلة هزيلة سكّانيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً وسياسيّاً كما يظهر في الخرائط المعلنة والتي يظهر فيها العراق مقسّماً إلى ثلاث دول، وسوريا مقسّمة إلى أربع دول، ممّا يوفّر عناصر القوّة والتفوّق ل "الدّولة اليهوديّة" المزمع قيامها.

المحور الخامس: تطرّق إلى المراحل المتدرّجة على طريق قيام "الدّولة اليهوديّة" استناداً إلى فرضيّة تاريخيّة توراتيّة قائمة على أيديولوجيّة دينيّة بدءاً من مؤتمر بال في سوسرا ١٨٩٧حتّى ١٩٤٨، وقيام "إسرائيل" على ٧٨٪ من أرض فلسطين، والسّيطرة على الجزء الآخر (٢٢٪) باحتلال الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة عام ١٩٦٧، وما تلا ذلك من حرب ١٩٨٢ التي استهدفت المقاومة الفلسطينيّة في لبنان وأدّت إلى إبعادها عن التموضع المجاور إلى فلسطين وصولاً إلى توفير أمن "إسرائيل" عبر إبرام اتفاقيّات كامب ديفيد ١٩٧٨، و١٧ أيّار ١٩٨٣ والذي لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، ووادي عربة ١٩٩٤.

المحور السادس: اعتبر أنّ "صفقة القرن" هي إعلان عن إنجاز "الدّولة اليهوديّة" استناداً إلى اعتبار القدس ذات الخصوصيّة الجيوسياسيّة والأيديولوجية الدينيّة عاصمة لها، وإنهاء قضيّة اللاّجئين الفلسطينيّين ومنعهم من العودة وفقاً للقرار ١٩٤، وقيام "شبح" دولة فلسطين هي أقرب ما تكون إلى دولة أنفاق وجزر دون تواصل وتفاعل، وتطبيع العلاقات العربيّة معها ليس فقط في مجالات الاقتصاد والسياسة والدبلوماسيّة والأمن وإنّما، وهذا هو الأخطر، التطبيع الأيديولوجي عبر انتزاع اعتراف العرب ب "يهوديّة الدّولة" وبالتالي التخلّي عن فلسطين كهويّة عربيّة تاريخيّة وعن انتمائها إلى أمّة عربيّة واحدة.

وختم كلمته بطرح " استراتيجية إسقاط الدّولة اليهوديّة واستعادة فلسطين" بالعمل على:

١-إستعادة الدولة الوطنيّة في الوطن العربي بعد التشظّي الذي أصابها بفعل التدخّلات الأجنبيّة والحروب الأهليّة التي ما زالت متفجّرةً في أكثر من قطر عربي.

٢- استعادة دور الجيش الوطني وإنهاء جيوش الميليشيات التي أنشأتها الاحتلالات والتدخّلات الأجنبيّة

٣- استعادة وحدة مجتمع الدّولة وإنهاء حالة الانقسام الأثني والمذهبي والمناطقي.

٤- استعادة العلاقة العضويّة بين الوطني والقومي، والتأكيد وبقوّة على أنّ طريق استعادة فلسطين تمرّ عبر

الوحدة العربيّة، وكذلك طريق الوحدة العربيّة تمرّ عبر تحرير فلسطين.

٥- التأكيد على الثّابت النّضالي الذي يربط بين التحرّر الوطني والقومي من جهة، وتحرير فلسطين عبر الكفاح الشّعبي المسلّح من جهة أخرى.

كلمة النقيب أنطوان رعد

استهلّ كلمته باستعراض معنى ونوعيّة الهدايا في عصور غابرة رابطاً ذلك بصفقة القرن، وتابع قائلاً: إنّ صفقة القرن هي هديّةٌ مسمومةٌ للشعب الفلسطيني وهديّةٌ مزدوجةٌ لمن قدّمها ولِمن قُدِّمت إليه، فضلاً عن أنّها هديّة غير مسبوقة في التاريخ لأنّ من أهداها يتصرّف بملكيّة سواه تماماً كما لو أنّني أهديت جادّة الشّانزليزيه في باريس لأحد أصدقائي. صحيح أنّ وزير خارجيّة بريطانيا بلفور أصدر وعداً في العام ١٩١٧ بإقامة وطن قوميّ لليهود، لكنّ ترامب قرّر من طرف واحد أن يهدي أرضاً لشعب، إلى صديقه نتنياهو خدمةً لمصالحهما الإنتخابيّة، فنتنياهو يواجه انتخابات نيابيّة مبكرة، وترامب يسعى إلى تجديد ولايته الرئاسيّة، وأخشى إذا استمرّت حالة العرب على ما هي عليه حاليّاً أن تغدو هديّة ترامب حقيقة، كما تحوّل وعد بلفور واقعاً.

إنّ صفقة القرن جريمة بحقّ الشعب الفلسطيني لأنّها تطلب أن يطلق رصاصة الرّحمة على قضيّته، وأن يوقّع صكّ إعدامه بيده، فيمزّق كلّ القرارات الدوليّة ناهيك بما نصّت عليه اتفاقية جنيف، كما تطلب منه أن يعترف بيهوديّة "دولة إسرائيل"، وأن يمنح المستوطنات التي أقامها العدوّ الصهيوني في الضّفة الغربيّة شرعيّةً لا غبار عليها، وأن يقبل بدولة هزيلة مقطّعة الأوصال فضلاً عن التنازل عن القدس عاصمةً ل "دولته العتيدة"، ويتخلّى عن حقّ العودة للاّجئين الفلسطينيّين إلى أرضهم تمهيداً إلى إقامتهم حيث يقيمون. ومع ذلك يدّعي ترامب وحليفه نتنياهو أنّها صفقة عادلة أعطت الفلسطينيّين أكثر ممّا يستحقّون وفوق ما يتوقّعون.

ثمّ استعرض ردّ الفعل فلسطينيّاً وعربيّاً، وطرح السؤال: كيف نواجه "صفقة القرن" وكيف نعمل على إسقاطها؟، واعتبر أنّ العودة إلى ثورة الحجارة أكثر فاعليّةً من إطلاق بعض القذائف.

وعن الدور الإيراني قال: صحيح أنّ إيران نجحت في لبنان لكنّها هي ذاتها التي تهدّد بمحو "إسرائيل" عن الخريطة

تعاملت معها من خلال صفقة إيران-غيت في الحرب العراقيّة -الإيرانيّة، وهي اليوم تدفع بعض الدول الخليجيّة إلى التواطؤ مع " إسرائيل" أو الاستعانة بها لدفع شرّها عنهم. إنّ إيران على "حدود إسرائيل" في لبنان وفي سوريا، وهي تتعرّض لغارات إسرائيليّة تدمّر أسلحتها وتوقع إصابات مباشرة في ضبّاطها وجنودها فلماذا لا ترد مرّةً واحدةً وهي تملك صواريخ بوسعها أن تسوّيها بالأرض كما تدّعي؟. أوليس إيران التي تطلق على أميركا لقب "الشيطان الأكبر" هي التي تدفع دول الخليج إلى شراء كميّات هائلة من الأسلحة تغذّي الخزانة الأميركيّة وتصيبها بتخمة؟. وفي العراق حاليّاً تواجه إيران مأزقاً كبيراً لأنّ مظاهرات الاحتجاج ضدّها وضدّ أدواتها منذ أشهر في مناطق من المفترض أن تكون بيئةً حاضنةً لها. وقد بلغت هذه الاحتجاجات ذروتها بإسقاط العلم الإيراني عن قنصليّة إيران في النجف الأشرف. وهذا دليل قاطع على أنّ العراقيّين على اختلاف مذاهبهم يرفضون الاحتلال الإيراني المقنّع للعراق.

ووجّه انتقادات لبعض ممارسات القوات الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة سابقاً، وأكّد على ضرورة أن تكون مواجهة العدوّ الصهيوني شاملةً يشارك فيها كلّ العرب لا أن يتحمّل تبعاتها لبنان منفرداً، ورفض طرح حزب اللّه لقيام دولة دينيّة وقتاله هنا وهناك، ودعاه إلى أن يعي أنّ قُمّ ليست أقرب إلى الضّاحية الجنوبيّة من عين الرمّانة وفرن الشبّاك والبسطة والطريق الجديدة.

كلمة الدكتور محمّد عبد العزيز

بدأ كلمته باستعراض وتحليل بعض المصطلحات مثل النكبة، والسلام العادل والشّامل، والتّطبيع، والنمطين اللاّتيني والسّاكسوني للإستعمار، والصّفقة التي وسمت الخطّة الأميركيّة "صفقة القرن"، والتي تتضمّن بعداً تجاريّاً واعتبار الأوطان سلعاً تخضع لمعيار العرض والطلب، واعتماد الغرب أساليب الإبعاد والإبادة، واعتبار الإنسان ذو بعد واحد ماديّ. ثمّ أورد ما أطلق عليه "ألوعود البلفوريّة" الصّادرة عن قادة أوروبّيين إلى اليهود، حيث يُعتبر نابليون بونابرت أوّل من أصدر وعداً بلفوريّاً من خلال إعداد الحكومة الفرنسيّة عام ١٧٩٨ خطّة سريّة لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، تبع ذلك وعد ألمانيّ في خطاب دون إيلونبرغ بإسم حكومة القيصر إلى هرتزل، والوعد الروسي القيصري، حيث قابل هرتزل وزير الدّاخليّة الروسي وسلّمه رسالة كان قد ناقشها مع القيصر تؤكّد دعم الحكومة الروسيّة إقامة دولة مستقلّة في فلسطين، وتُوّجت الوعود بوعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧والذي يعتبر "مقولة إباديّة" تتجاهل السكّان الأصليّين في فلسطين استناداً إلى الشعار الذي رُوّج له عن فلسطين: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وهكذا التقت الإمبّرياليّة العالميّة مع الصهيونيّة لقاءً تاريخيّاً على طريق واحد هو المصلحة الاستعمارية المتبادلة، وعلى طريق تلك المصلحة المشتركة تحرّك ارتباط الصهيونيّة بالإمبّرياليّة بحسب مركز الثقل، فكانت بريطانيا هي التي أنشأت "الوطن القومي"، بينما عملت الولايات المتّحدة على تحقيق "الدولة اليهوديّة" منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية. وقد تجلّى ذلك في محطّات عديدة. ففي عام ١٨٩٠ ترأّس وليام أوجين بلاكستون مؤتمراً في شيكاغو تحت عنوان: "الماضي والحاضر والمستقبل لإسرائيل"، واصدر المؤتمر مقرّرات متعاطفة مع يهود روسيا "المضطّهدين"، وتمّ توقيع عريضة من أكثر من ٤١٣ شخصيّة صهيونيّة يهوديّة وغير يهوديّة رُفعت إلى الرئيس الأميركي بنيامين هاريسّون ووزير خارجيّته جيمس بيلين دعت إلى عقد مؤتمر دولي حول "إعادة اليهود إلى فلسطين". وفي عام ١٩١٨ تحوّل أعضاء الجماعات اليهوديّة إلى أهمّ مجمّع يهودي في العالم وثاني أكبر تجمّع بعد التجمّع في شرق أوروبا. وقد بلغ تأييد الكونغرس ذروته عام ١٩٢٢ عندما قرّر مجلس الشيوخ: "أنّ الولايات المتّحدة تحبّذ إقامة وطن قومي ل "الشعب اليهودي" في فلسطين طبقاً للشّروط التي يتضمّنها وعد الحكومة البريطانيّة عام ١٩١٧ والمعروف بوعد بلفور"، ثمّ رفع القرار إلى الرئيس الأميركي.

واعتبر أنّ علاقة "إسرائيل" بالولايات المتّحدة الأميركيّة هي نموذج "الدولة الوظيفيّة" مستشهداً بما ورد في كتاب "إسرائيل واليهوديّة" للبروفيسور ليبوفيتس: "إنّ الأميركيّين لا يهتمّون إلاّ بفكرة واحدة، وهي الاحتفاظ هنا بجيش من المرتزقة الأميركيّين الذين يرتدون البزّة الخاصّة بالجيش الإسرائيلي ويستطيعون استخدامه كما يرون وفي الوقت الذي يريدونه"

وأورد بعض الوثائق من كتاب "خطّ في الرّمال" ل جايمس بارّ ٢٠١٨، حيث قال هربرت صموئيل عام ١٩١٥ أنّه: "بتأييد قيام مستعمرة يهوديّة شرق قناة السويس يمكن لبريطانيا حجب هذه المنطقة عن أيّ قوى أجنبيّة منافسة لها تهدّد لاحقاً سيطرتها على القناة". كما أن كسب مؤازرة مليوني يهودي في الولايات المتّحدة قد يساعد على جرّها إلى الحرب لهزيمة ألمانيا. وفي لقاء جمع رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج مع مارك سايكس شدّد على أهميّة عدم الإساءة للحركة الصهيونيّة، وإمكانيّة تطويرها تحت الرّعاية البريطانيّة لأنّ "اليهود قد يكونون قادرين على مساعدتنا أكثر من العرب"، وقبل مغادرة سايكس كرّر لويد جورج تحذيره بتجنّب أيّ تعهّدات سياسيّة للعرب خصوصاً ما يتعلّق بفلسطين، وقد فهم سايكس الرسالة وعند التقائه لاحقاً مع جورج بيكو تحجّج بأنّ التحيّز العامّ للصهيونيّة لمصلحة بريطانيّا هو الذي يبرّر مطالبة بلاده بفلسطين.

وتساءل أخيراً: "هل جميع تلك الأحداث هي حلقات منفصلة كما يدركها العقل العربي التفتيتي، أم أنّها سياق واحد كما يدركها العقل الغربي التركيبي؟".

لقاء وطني لبناني فلسطيني جامع في طرابلس

رفضاً لصفقة القرن والتأكيد على الحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية

القدس ليست للبيع والصفقة ستسقط

بعد أن رفضها الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه

الأخ أبو جهاد فياض: وحدة الشعب الفلسطيني هي السلاح الأقوى لمواجهة الصفقة
نقيب المحامين محمد المراد: متمسكون بالشرعية الدولية وبالقرارين ١٩٤ و ٢٤٢
الأخ أبو بكر الأسدي: خيارنا الاستراتيجي هو المقاومة لأنها الصخرة التي ستتحطم عليها المؤامرات
النقابي غورنغ حموي: طموحات المشروع الصهيوني يتعدى أراضي فلسطين.
الأستاذ رضوان ياسين: سنعمل يداً بيد لإسقاط الصفقة والوقوف مع قوى التحرير والحرية
الإعلامي أحمد درويش: فلسطين وجدان الأمة وستنتصر قضيتها لأنها تمثل الحق

بدعوة مشتركة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، أقيم في قاعة الشهيد تحسين الأطرش بطرابلس مساء الخميس ١٣/٢/٢٠٢٠ الجاري لقاء جماهيري حاشد وفاءً لفلسطين ورفضاً لصفقة القرن، حضرته وفود شعبية من مختلف مناطق طرابلس وأحيائها ومخيمي البداوي والبارد يتقدمهم ممثلو الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وممثلو فصائل منظمة التحرير والتحالف الفلسطيني وهيئات نقابية وجامعية وإعلامية.

الإعلامي أحمد درويش:

وقد استهل اللقاء بالوقوف للنشيدين الوطني اللبناني والفلسطيني، ليتولى الكلام رئيس مركز النهوض الثقافي في الشمال الإعلامي المخضرم الأستاذ أحمد درويش متناولاً القضية الفلسطينية التي ما زالت العنوان الصارخ للصراع العربي الصهيوني والتي تكسرت على صمود أبنائها مختلف أشكال التآمر والتحديات وآخرها صفقة القرن التي نؤكد في لقائنا هذا على رفضها وإنها ساقطة حتماً ولن تمر.

الأخ أبو جهاد فياض:

ليتولى الكلام بعد ذلك، أمين سر حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في الشمال الأخ أبو جهاد فياض الذي

توجه بالتحية إلى الشعوب العربية التي أعلنت رفضها لصفقة القرن وطالبت بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني مشيراً إلى ضرورة تمتين الساحة الداخلية الفلسطينية بالوحدة وإنهاء الانقسام ووضع استراتيجية موحدة لمواجهة التحديات والمخاطر الناجمة عن صفقة العار التي تستهدف قضيتنا وشعبنا العظيم.

النقيب محمد المراد:

ثم أعطي الكلام لنقيب محامي طرابلس والشمال الأستاذ محمد المراد الذي تناول مختلف التحركات والنشاطات التي قامت بها نقابة المحامين في طرابلس والشمال في سبيل

مواجهة صفقة القرن ونصرة الحق الفلسطيني متمسكين بالشرعية الدولية والقرارات الأممية الصادرة عنها، فالمشروع الصهيوني ليس وليد اليوم وإنما هو مخطط تآمري تراكمي الغاية منه إنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتها.

الأخ أبو بكر الأسدي:

كلمة الفصائل الفلسطينية في الشمال، ألقاها أمين السر الدوري لهذا الشهر الأخ أبو بكر الأسدي مؤكداً في كلمته أن فلسطين ليست للبيع ولن تكون السلعة التي تباع وتشترى في دوائر الاستعمار والصهيونية العالمية، وإنما هي البوصلة الحقيقية للأمة، وهي الرافعة النضالية التي ترفع من يخدمها، وتذل من يخذلها، فبالوحدة الفلسطينية ستسقط صفقة القرن وخيارنا الاستراتيجي هو المقاومة لأنها الصخرة التي ستتحطم عليها كل المؤامرات.

النقابي غورنغ حموي:

ثم ألقى النقابي الأستاذ غورنغ حموي كلمة الهيئات النقابية في الشمال فأدان صفقة القرن التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وأن التفاصيل المنشورة عن هذه الصفقة تقطع الشك باليقين حول حجم المخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية وحيث أن المشروع الاستعماري الصهيوني يتعدى أراضي فلسطين المحتلة ليصل إلى لبنان والأردن وسوريا بعد ضم الجولان.

الأستاذ رضوان ياسين:

كلمة الختام في اللقاء، ألقاها عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الأستاذ رضوان ياسين متسائلاً في كلمته: ألم يكن تدمير البنية الوطنية والمجتمعية في العراق وسوريا واليمن وليبيا وتحول أزمات هذه الأقطار إلى أزمات بنيوية أفسحت المجال إلى تراجع وضعف العنصر الوطني الداخلي في ترسيم الحلول السياسية التي شكلت المدخل لتنفيذ صفقة القرن بعد استلاب حالة الأمة لمصلحة أعدائها.

هذا وقد تخلل اللقاء قصيدة شعرية بالعامية ألقاها شاعر الميناء الشعبي مصطفى غنوم قوبلت بالاستحسان والتصفيق.

كلمة الرفيق رضوان ياسين، عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في اللقاء الجماهيري بطرابلس رفضاً لصفقة القرن ١٣/٢/٢٠٢

يكمل الأرعن ترامب مؤامرة سايكس بيكو ووعد بلفور المشؤوم بمؤامرة أشد خطورة وشؤماً، بإعطاء ما لا يملك لمن ليس له حق. وبأموال عربية تدفع ثمناً لتسليم فلسطين للاحتلال الصهيوني وشرعنة سرقة أراضينا العربية . اليوم تكتمل المؤامرة وتسقط كل الأقنعة عن وجوه المتخاذلين من حكام وقادة، وها هي الجريمة الأبشع في تاريخ الإنسانية تشكل سطواً كاملاً على حقوق الشعب الفلسطيني والعالم شاهد على جريمة كاملة الأركان ضد شعب بأكمله عانى على مدار أكثر من سبعين عاماً من احتلال إجرامي عنصري لم يتوان عن التنكيل به وسلب أرضه وتاريخه وثقافته!! شرعن ترامب وإدارته الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال بإجراءات أحادية عبر سنوات القهر والإذلال وبمساعدة أمريكية في خرق صارخ للقانون الدولي وخارج كل القرارات الدولية وفصلت جهاراً على قياس طموحات اليمين الاستيطاني داخل الكيان الصهيوني، إنها الصفقة اللقيطة التي خرجت من رحم تجار الدم وتمثل اقصى حالات الإذلال لطي حق الشعب الفلسطيني في أرضه وجعله أمام أمر واقع يقضي بصهينة الأرض والقضاء على كل بارقة أمل بالتحرير؟ وذلك عبر إقامة كيان ذليل ومخنوق في قطاع غزة وأجزاء من الضفة مقابل الرشوة البائسة من الجيوب العربية وإسقاطاً للقدس التي حولتها عاصمة للاحتلال. كما تشكل صفعة لكل مقررات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين وحقوق شعبها غير القابلة للتصرف بما فيها ضمان حق العودة وتقرير المصير. في ظل صمت وتواطؤ المجتمع الدولي بصورة تضاعف من خذلان الشعب الفلسطيني ومعاناته المروعة، وغياب أي مشروع عربي لحماية المنطقة من الانهيار. فلا يمكن القبول بموقف باهت وهزيل قياسا بحجم وخطورة الوعد الأميركي. ولا

يكفي أن نصيغ معلقات الشجب والإدانة والتنديد، ومواجهة القرار بتداعياته يتطلب اقصى الاستعدادات ذلك أن القرار أياً كان يصنعه القوي والمستبد.

والتاريخ يكتبه المنتصر بخرافته وتزييف حقائقه ليكون شرعة دولية، في السياسة والجغرافيا وأمام المحاكم الدولية، إن صفعة القرن التي نستشعر مخاطرها الراهنة والمستقبلية على تصفية القضية الفلسطينية وتفتيت دول المنطقة، وإهدار حقوق أبنائها.

وبعد الواقع المأزوم الذي أخرج مواقع القوة ماذا يفعل العرب أمام واقع صنع لهم وساهموا في تحقيقه؟ ألا تشكل عملية إطلاق صفقة القرن النتيجة الطبيعية لكم أفواه الحرية والكرامة وتغييب إرادة شعبنا العربي؟

ألم يكن تدمير البنية الوطنية والمجتمعية في العراق وسوريا واليمن وليبيا. وتحول أزمات هذه الأقطار إلى أزمات بنيوية أفسحت المجال إلى تراجع وضعف العنصر الوطني الداخلي في ترسيم الحلول السياسية . وتقدم التدويل والأقلمة لإنتاج حلول سياسية تستلب لمصلحتها وذلك ما شكل مدخلا لتنفيذ صفعة القرن.

ما أروع تماسك المشهد الفلسطيني والتحام قواه دفاعاً عن أسمى الحقوق وأطهرها فالقضية الفلسطينية حقوق تاريخية غير قابلة للتقريط ولا تسقط بالتقادم.

سنبقى نعمل يداً بيد لمواجه صفقة القرن حتى أسقاطها والسير جنبا إلى جنب في معارك تحررنا من كافة قوى الاستبداد والطغيان والاحتلال.

ولقـــاء مـــع الفصائل

في نطاق اللقاءات والمشاورات المتبادلة مع الأخوة ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية في الشمال،

استقبلت قيادة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ممثلة بالرفيقين أمين سر الفرع رضوان ياسين وعضو القيادة نبيل الزعبي،

وفد قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق أحمد غنومي أبو ماهر يرافقه أعضاء القيادة صالح عبدالوهاب وجمال أبو علي وفتحي أبو علي، حيث استعرض الطرفان الرؤية المتبادلة على خلفية الموقف المشترك من صفقة القرن وأهمية تفعيل الأنشطة الميدانية الرافضة لها ومواجهة تداعياتها على الشعب الفلسطيني والأمة العربية،

وقد رحب الرفيق ياسين بالموقف الفلسطيني الموحد داعياً إلى المزيد من التماسك والوحدة الداخلية لأنها الطريق الأمثل والعابر لإسقاط هذه الصفقة وخلق أوسع مشاركة لبنانية وعربية لمواجهتها بِما هو مطلوب اليَوم من كافة الأطراف السعي إلى وقف الانهيار والتداعي العربي الحاصل.

صفقة القرن ليست قدراً لا مفر منه والتطبيع لن يحل مأزق أصحابه

كتب المحرر السياسي

إذا كانت صفقة القرن تستهدف في صفحتها الأولى تصفية القضية الفلسطينية لصالح كامل الأهداف الصهيونية المرحلية منها والاستراتيجية، من خلال تزوير التاريخ، ومصادرة الجغرافيا، وإلغاء الهوية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني من النهر إلى البحر، فإنها في صفحتها الثانية خطوة عملية حاسمة في إرساء دعائم الشرق الأوسط الجديد التي بدأت معالمه تظهر للوجود والتي بشرت به كونداليزا رايس عشية احتلال العراق، والذي يعني إعادة رسم خرائط المنطقة على أسس أثنية وعرقية ومذهبية، على حساب أمتنا وأمنها القومي، ووحدة أراضيها وسلامة حتى كياناتها المصطنعة، بما يؤمن هيمنة ومصالح القوى الدولية الطامعة بارضها وثرواتها متناغمة في ذلك مع القوى الإقليمية (إيران، تركيا) ويخدم في الأساس مصالح العدو الصهيوني.

أمام هذا التحدي الكبير الذي يضع العرب كل العرب أمام خيار الوجود او اللاوجود نقول بثقة أن أمتنا قادرة بما تملكه من إمكانات ومن مخزون حضاري وما تطمح إليه من دور تاريخي رسالي، قادرة ليس على التصدي لصفقة القرن فحسب، بل وإسقاطها في اللحظة التاريخية المناسبة، اذا أدرك الجميع وعلى كل المستويات حجم المخاطر، واحسنوا إدارة المواجهة استناداً إلى:

الرفض الفلسطيني الحاسم لصفقة القرن مما يشكل ركيزة أساسية لموقف فلسطيني أكثر تقدما، وحافزا لموقف عربي أكثر فاعلية، إلا أننا ومن موقع وحدة الخندق الجهادي الذي يجمعنا مع أبناء فلسطين وثوارها نؤكد أن الموقف الفلسطيني بحاجة إلى تفعيل أكثر من خلال عدة خطوات أبرزها:

_سحب الاعتراف بالعدو الصهيوني

-الخروج من اتفاق أوسلو

-قطع كل أشكال العلاقة مع العدو الصهيوني خاصة التنسيق الأمني.

-استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيزها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

-إعادة العمل بالميثاق الوطني الفلسطيني.

-اعتماد برنامج وطني مقاوم يوظف كل الإمكانات الفصائلية والشعبية في مواجهة الاحتلال.

-وضع خطة تحرك على المستويين العربي والدولي لإسناد الحقوق الفلسطينية والنضال الفلسطيني.

أما على المستوى العربي نقول باختصار:

اذا كانت معظم الأحزاب والقوى الشعبية العربية قد أعلنت رفضها لصفقة القرن فإن حالة تسجيل الموقف غير كافية ويجب تحويل هذا الرفض إلى تنسيق وبرامج وخطة عمل وممارسة كل أشكال الضغوط على الأنظمة العربية لاتخاذ مواقف جدية من هذه الصفقة لا أن تفتح أبوابها للمسؤولين الصهاينة وتطبع العلاقات مباشره أو مداورة مع هذا الكيان الاغتصابي لأنها بذلك تعطي جرعة حياة لصفقة القرن، وتبتعد أكثر عن الجماهير التي كسرت حاجز الخوف وقدمت نماذج رائعة في السودان والجزائر ولبنان والعراق وتقدمه كل يوم في فلسطين.

كما أن على حركة الجماهير العربية لكي تنجح في هذه المواجهة أن تملك رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة من القضايا القومية الأخرى والمخاطر الناجمة عن التدخل الإيراني في العراق وسوريا واليمن، وكذلك الدور التركي، وهنا لابد من التأكيد أن هذه الأدوار تتكامل وتتناغم مع أهداف التدخل الدولي وأهداف صفقة القرن.

كما لا بدمن الإشارة إلى أن على حركة الجماهير العربية وقواها القومية أن تتصدى بحزم لسياسات التطبيع مع الكيان الاغتصابي الذي يعتبر التطبيع مع العرب المدخل الضروري لنجاح مشروعه التوسعي، ونذكر هنا أن مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو الأسبق اعتبر في حينه أن مقياس نجاح كامب ديفيد هو نجاح التطبيع لأنه وحده يفتح نافذة أمل له أن يكون جزءا من نسيج هذه المنطقة.

وبالمقابل فإن على الحكام العرب أن يدركوا أن الانحناء أمام أميركا والخضوع لإملاءاتها لن يحمل لهم الأمن والسلام ولا يحمي عروشا مهتزة وقد ثبت أن الإدارة الأميركية التي تمارس عليهم الابتزاز هي التي تسعى لتقويض عروشهم.

إن التطبيع في محصلته النهائية هو أن يتحكم العدو بسياسات المنطقة ويقرر اتجاهات الأوضاع، لان التسوية هي في الأساس أحكام نهج السيطرة الأميركية على الوطن العربي وأن محاولة الأنظمة العربية التكيف مع متطلبات المخطط الأميركي هو الذي أوصل الأوضاع لما هي ما عليه الآن ومسيرة التسوية وما تضمنته من تنازلات توجت بصفقة القرن.

لكن في الختام نقول بثقة عالية بأمتنا وبالمستقبل أن صفقة القرن ليست قدراً لا مفر منه وإن التطبيع لن يحل مأزق أصحابه والنصر سيكون حتما لفلسطين كما للعراق وكل قضايا الأمة وأن غداً لناظره قريب.

(صفقة القرن)
تجديد لمشروع تصفية القضية الفلسطينية

عادل خلف اللّه / السودان

في الوقت الذي تحتاج فيه الأمة العربية على مستوياتها الرسمية لمزيد من الوحدة لتجاوز تحديات النزاعات المسلحة والارهاب، وبناء الدولة الوطنية وتعزيز حالة التضامن العربي، ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعمد على الإمعان في تدمير الأمة العربية وتفتيتها لصالح دعم الكيان الصهيوني البغيض. وعلى الصعيد الشعبي تزداد حالة الغضب الشعبي ضد فساد وديكتاتورية النظام الرسمي العربي، التي اتخذت حالة نهوض جماهيري سلمي في أكثر من بلد عربي، كبديل نهضوي في مواجهة التدخلات الأجنبية والقوى المسلحة متعددة المنطلقات. بجانب ذلك شهدت العديد من الدول العربية اختراقات أمنية واستخباراتية أسهمت في تشظي وتباعد المواقف العربية الرسمية تجاه أكبر القضايا التي ظلت تواجه الأمة العربية، لا سيما الاحتلال الصهيوني، والاختراق الإيراني للوضع العربي.

في ظل هذا الواقع المتداعي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، رسميا عن المصادقة بصورة منفردة، على ما أطلق عليه (صفقة القرن)، والتي تقضي بشرعنة الاحتلال الصهيوني لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية، والسيطرة الكاملة على مدينة القدس. ويأتي الإعلان عن هذه الخطة، بصورة فردية، وخارج مؤسسات المجتمع الدولي، وبعيدا عن توافق الأطراف المشاركة، بصفة مساعد أو ميسر، في مسالة ما يسمى (السلام العربي - الإسرائيلي)، وبما يتناقض مبدئيا، وجوهريا، مع الاتفاقيات والعهود، السابقة التي أنجزت في هذا الشأن، على الرغم من التحفظات العديدة التي ظل يعلنها العرب فيما يتصل بانحياز الإدارة الأمريكية، وبعض الدول الغربية للاحتلال الصهيوني في تلك المفاوضات.

لقد سبق للإدارة الأمريكية في ظل إدارة الجمهوريين، أن اتخذت قرارا فرديا، ضد الإرادة الدولية، وخارج شرعية الأمم المتحدة، بغزو العراق في مارس - أبريل ٢٠٠٣. كما سبق وان اجتاحت ايران بعض الأقطار العربية في ظل إدارة الديمقراطيين في عهد أوباما. وفي الحالة الراهنة، لقد سبق الإعلان عن (صفقة القرن)، انعقاد العديد من المنتديات والنقاشات، التي كانت بمثابة تمهيد للتآمر على تذويب القضية العربية في فلسطين، ضمن سلسلة تفكيك المنظومة العربية وتعزيز وجود الكيان الصهيوني .

إن مجابهة الاحتلال الصهيو-امريكي، وتحرير الإرادة العربية، يستلزم العمل بإرادة تدرك مخاطر السياسات الأمريكية على مستقبل الأمة. إن التصدي لمؤامرة القرن، تستلزم استنهاض الأمة وتعبئة مؤسساتها الرسمية والشعبية، تجاه مشروعها النهضوي الحضاري، ضد حالة الغطرسة والاستعمار، والإرهاب الدولي الذي تمارسه الإدارات الأمريكية، بصورة فيها إنكار واضح للقوانين والنظم الدولية المعترف بها .

من الواضح ان عدم وجود التوافق العربي حول الموقف من مسالة مؤامرة القرن، التي يعمل ترامب على تطبيقها قبل انتهاء دورته في الحكم، انعكس في عدم التوحد، وعدم الانسجام في رسم خارطة طريق للنضال العربي ضد الاحتلال الصهيوني للأرض العربية في فلسطين والأردن والجولان. و في هذا الصدد من المهم توجيه الأجهزة الإعلامية العربية بالقدر الذي تشحذ فيه الإرادة و تخلق الوحدة في الموقف من هذا القرار المجرم .

لن يستطع الكيان الصهيوني، والإدارة الأمريكية ان يستحوذا على شرعية دولية تبرر اغتصاب حقوق الشعوب والدول، ولن تمر سياسة النهب والإرهاب الدولي، بوسائل وأساليب القرصنة، ولن ينجحوا في إرغام الشعوب الحرة بقبول سياسات الاستعمار الصهيو - أمريكي في المنطقة العربية، كما عجزت في وقت سابق في فرض قرار تحويل عاصمة الكيان الصهيوني إلى القدس .

إن الصهيونية العالمية، تضع مصير استمرارية ترامب كرئيس للولايات المتحدة للدورة الثانية، بتمرير المخطط الصهيوني، في استكمال خطة (صفقة القرن) بجانب موضوعات أخرى. لذا فمن المهم أن تنشط الأصوات العربية، الخاصة بالمنظمات والأحزاب والمؤسسات الحقوقية العربية، وأن تستحث الشعوب الحرة والدول المناصرة للحق العربي ضد العنصرية الصهيونية والغطرسة الامريكية، وتعزيز دور مؤسساتنا العربية، بما في ذلك السياسية والإعلامية والحقوقية. بجانب ضرورة تفعيل دور المثقفين الغربيين المناهضين لسياسات الكيان الصهيوني والداعين لاستقلال الدول وحرية شعوبها.

إن الحق العربي في فلسطين، يلخص بشكل شمولي، القضية العربية وعدالتها، وتتمظهر شمولية هذه القضية، وتتجلى المشكلة الفلسطينية في كل الوطن العربي بصور وصيغ متباينة، فتعدد صور الاحتلال، ورهن الإرادة العربية، بالقدر الذي يؤكد من جديد ان (تحرير) الأمة، شعبا وقيادة، من قبضة الاستعمار الحديث، ويؤكد من جديد ضرورة (توحيد) إرادة أمتنا في مواجهة القضايا المصيرية، وفي مقدمتها قضية تحرير الأرض العربية من قبضة الاحتلال الصهيوني ويده الضاربة المتمثلة في المشروع التوسعي الايراني، ولن يتأتى ذلك بالقدر المطلوب، ما لم يتخلص النظام العربي من الدكتاتورية والفساد وتكميم الأفواه .

عاشت فلسطين حرة أبية من البحر إلى النهر.. والخزي والخزلان، للصهيونية العنصرية البغيضة والغطرسة الإمبريالية المجرمة.

فلسطين بين الفعل الممنهج ورد الفعل الآني

د. علي بيان

بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة "صفقة القرن" في ٢٨ كانون الثاني، والتي روّج لها منذ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٦، صدرت مواقف فلسطينيّة وعربيّة شعبيّة ورسميّة، ودوليّة، وعقدت اجتماعات ومؤتمرات بدءاً باجتماع القيادة الفلسطينيّة، ومجلس وزراء الخارجيّة العرب في مقرّ الجامعة العربيّة، ومجلس وزراء خارجيّة منظّمة التعاون الإسلامي في جدّة، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي في عمّان، وفعاليّات مقاومة شعبيّة في فلسطين، ومتضامنة في بعض العواصم العربيّة والدوليّة. تميّزت المواقف الصادرة عن القوى السياسيّة الشعبيّة والرسميّة العربيّة، ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا وغيرها من الدول برفض الخطة، وكان القاسم المشترك هو التمسّك بالقرارات الدوليّة ذات الصلة بالقضيّة الفلسطينيّة، والإشارة من قبل الأطراف العربيّة كذلك إلى مبادرة السلام العربيّة التي تم إقرارها في مؤتمر القمة العربي في بيروت عام ٢٠٠٢. حتّى أنّ ١٠٧ أعضاء من الكونغرس الأميركي وقّعوا على وثيقة يرفضون فيها صفقة القرن لأنّها حسب رأيهم "تجدّد العنفَ".

إنّ ما صدر من مواقف وما تحقّق من اجتماعات ومؤتمرات تندرج تحت عنوان "ردّة الفعل"، وهي حالة رافقت التداعيات التي مرّت بها قضية فلسطين منذ بدء الاستيطان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتّى الآن، والتي كانت حصيلتها توسّع الاحتلال، وتمدّد الاستيطان وآخرها خطط بناء مجمّعات سكنيّة من قبل الاحتلال بين القدس ورام الله وبين القدس وبيت لحم، وارتفاع وتيرة الاعتداءات العسكريّة والأمنيّة والاعتقال والإبعاد وهدم المساكن وغير ذلك من الانتهاكات. رغم ذلك استمرّت الخلافات بين القوى السياسيّة الفلسطينيّة تدور في حلقات مفرغة من التسويات والاتفاقيات أحياناً، والمشادّات والتباين في معظم الأحيان ممّا أثر على الصّمود ومواجهة الاحتلال في الداخل، وعلى تأطير موقف عربي موحّد، وتثبيت التزام دولي بمقرّرات المؤسّسات الدوليّة المنبثقة عن الأمم المتّحدة، والكتل السياسيّة الدوليّة وفي المقدّمة منها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمّة التعاون الإسلامي، ودول دائمة العضويّة في مجلس الأمن خاصّةً روسيّا والصين وفرنسا، وغيرها من الدول.

وحيث أنّ قضيّة فلسطين هي قضيّة وطنيّة فلسطينيّة وقوميّة عربيّة وإنسانيّة ببعديها الديني (ألمقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة)، والقانوني (حقّ تقرير المصير ومقاومة الإحتلال، والتزامات الاحتلال في المناطق المحتلّة) فإنّ خدمتها وصولاً إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني يستدعي أن يقوم كلّ طرف بما يمليه عليه موقعه ومسؤوليّاته وليس أن يسقط كلّ طرف أسباب التداعيات السلبيّة على أطراف أخرى، وهذا يتحقّق من خلال:

أولاً: تفعيل حوار جدّي ومسؤول ومستمرّ بين الفصائل والهيئات التمثيليّة الفلسطينيّة لوضع برنامج عمل واحد وجامع وآليّات تطبيقيّة للمتابعة، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا حافظت جميع القوى الفلسطينيّة على تغليب الأهداف الوطنيّة على المكتسبات الفصائليّة والشخصيّة، والاستقلالية التي تخدم القضيّة بعيداً عن التموضع في محاور إقليميّة ودوليّة ثبت أنّها تستغلّ القضيّة الفلسطينيّة لتحقيق أهدافها الذاتيّة ومشاريعها على حساب فلسطين والوطن العربي، وإعادة هيكلة منظّمة التحرير الفلسطينيّة المعترف بها عربيّاً ودوليّاً ممثّلاً للشعب الفلسطيني بحيث يجب أن تنضوي تحت مظلّتها جميع القوى الفلسطينيّة، والتعامل مع العالم بمنهج موحّد غير قابل للاختراق والإستغلال، ووضع حدّ لما يشاع عن فساد في مؤسّسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولقاءات تطبيعيّة بين أطراف فلسطينيّة و"إسرائيليّة"، رغم أنّ الحبر الذي كتبت فيه بنود "صفقة القرن"، والتي قوبلت بالرّفض من جميع الأطراف الفلسطينيّة، وبنيت على ذلك جميع المواقف العربيّة والدوليّة، لم يجفّ بعد.

ثانياً: تفعيل دور الأحزاب والمنظّمات والبرلمانات العربيّة في الضغط على الحكومات للالتزام بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربيّة خاصّةً ما له علاقة بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت حجج واهية، وتطبيق المقاطعة بشكل فعليّ وعمليّ، ودعم الشعب الفلسطيني خاصّةً في الداخل من خلال الدعم المعنوي والمادّي لحمايته من الضغوط الاقتصادية وفي المقدّمة منها الأميركيّة، وتعويض النقص في تمويل الأونروا وذلك لمنع تهميش قضيّة اللاّجئين ومحاولة إخراجها من أجندة أيّة مفاوضات لاحقة.

ثالثاً: لا تستطيع الدول العربيّة أن تدعم القضيّة الفلسطينيّة -فعلاً قبل أن يكون قولاً- إذا كانت هي نفسها في حالة من الهشاشة والاضطراب الناتج عن عدم انبثاق السلطة عن إرادة الشعب ممّا يستدعي من كلّ برلمان عربيّ إن يضع قانون انتخاب مناسب يؤمّن حسن التمثيل الشعبي، وإجراء انتخابات شفّافة. وحيث أنّ عدداً من الأقطار العربيّة تمرّ بأوضاع أمنيّة مضطربة وعدم استقرار واستقلاليّة في

أداء المؤسّسات التي تشوب معظمها آفة الفساد فإنّ المطلوب تفعيل الدور العربي من قبل الجامعة العربيّة والبرلمانات العربيّة والأحزاب والهيئات الشعبيّة، للمساهمة في إيجاد مخارج حلول للأزمات الهيكليّة في تلك الأقطار، وحصر الصراع الداخلي تحت سقف يمنع اختراقه أو تصعيده من قبل قوى دوليّة تستبيح الوطن العربي وتنظّم خلافاتها وصراعاتها لتقاسم النفوذ والمصالح وليس السّعي الحقيقي لإيجاد حلول سياسيّة وأمنيّة للأزمات كما يظهر على السطح، وقد ظهر ذلك جليّاً في إدارة الأزمتين السوريّة والليبيّة، حيث يتعمّق يوماً بعد يوم التأثير السلبي للأطراف الإقليميّة والدوليّة بما في ذلك التدخلّ العسكري المباشر عبر الجيوش كأدوار أميركا وروسيا وتركيا وبعض الدول الأوروبيّة، أو غير المباشر عبر الميليشيات كالدوّرين الإيراني والتركي. لقد تبيّن بما لا يقبل الشكّ أن جميع الاجتماعات التي تمّت في أستانا وسوتشي وأماكن أخرى حول سوريا، ومؤتمر برلين وما سبقه وما لحقه حول ليبيا كانت تهدف لتنظيم تموضع الأطراف المشاركة والتي تسمي نفسها "الرّاعية أو الضامنة "ليتمكّن كلّ طرف أن يحصل على القدر الأكبر من المكاسب.

رابعاً: ليس من المنطقي أن تتعمّق الخلافات بين بعض أنظمة الأقطار العربيّة وفي الوقت نفسه ترتفع درجة التعاون والتنسيق مع دول إقليميّة ودوليّة ثبت أنّ تدخلّها العسكري والأمني والسياسي هو من أجل تحقيق مصالحها، وهذا أمر طبيعيّ لأنّ الدول ليست جمعيّات خيريّة خاصّةً في المرحلة الحاليّة من تاريخ البشريّة حيث تتضاءل المعايير القيميّة الأخلاقيّة والإنسانيّة والقانونيّة وتزداد وتيرة الصراع المادّي المتوحّش من أجل المصالح، والذي يظهر جلياً في السياسة الأميركيّة المعلن عنها بكلّ وضوح من قبل الرئيس الأميركي. هل من المنطقي أن يكون التطبيع مع الكيان الصهيوني أصبح أكثر سهولةً وقبولاً من تطبيع العلاقات -على الأقلّ- بين بعض الدول العربيّة من جهة، وبين القوى السياسيّة المتصارعة في بعض الأقطار العربيّة إن لم يكن جميعها؟. هذا السؤال هو برسم القمّة العربيّة التي يحين موعدها الشهر القادم. إنّ استمرار الخلافات بين بعض الدول العربيّة يضعفها جميعاً ويزيد منسوب التغوّل والتدخل الأجنبي في شؤونها الداخليّة، ويعمّق الأزمات السياسيّة والأمنيّة والاقتصادية والتنمويّة الداخليّة، ويحول دون أن تقوم بدورها في دعم القضيّة الفلسطينيّة ممّا يسهّل تمرير المشاريع الخبيثة كصفقة القرن وغيرها.

إنّ الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة لا يمكن استرجاعها والحفاظ عليها بأساليب "ردّات الفعل الوجدانيّة" وإنّما بأساليب "الفعل العقلي" القائم على التخطيط والمتابعة فلسطينيّاً وعربيّاً، وإحداث تراكم إيجابيّ على طريق تحقيق التحرير وعودة اللاّجئين وإقامة الدولة الفلسطينيّة كاملة السيادة وعاصمتها القدس حسبما تمّ التوافق عليه فلسطينيّاً وتمّ إقراره ويتمّ التأكيد عليه عربيّاً، ويحظى بتأييد ودعم معظم المؤسّسات والتكتّلات الأمميّة والقاريّة، ودول العالم.

* * * * *

صفقة القرن:
زمام المبادرة بيد الفلسطينيين والعرب

أحمد علوش

بعد طول انتظار، أعلن ترامب "صفقة القرن" إلى جانبه وقف نتنياهو منتشياً وهو يرى تجديداً لوعد بلفور بعد مضي أكثر من مائة عام، وهو الباحث عن عدة أصوات في الانتخابات المبكرة، علها تحصّنه من لائحة إتهام بالفساد قدمت بحقه، وفي المشهد الخلفي كان زعيم المعارضة غانتس يبارك ويؤيد.

وإذا كانت "صفقة القرن" محاولة حاسمة لتصفية القضية الفلسطينية في رهان غير صائب على تزوير التاريخ وتطويع الجغرافيا لتمرير مشروع "يهودية الكيان"، وإسقاط حق العودة للاجئين... إلخ، مما دفع القناة ١٢العبرية لوصفها بأنها تسحق فلسطين، فإنها بنظر أصحابها، من جانب آخر، مشروع عملي في رسم معالم الشرق الأوسط الجديد الذي تحدثت عنه كونداليزا رايس بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

[illegible]

يعتبر كثيرون أن "صفقة القرن" هي خلاصة أفكار الثلاثي كوشنير شينكر – فريدمان الذين أمسكوا بالملف الفلسطيني في ظل إدارة ترامب، وفي ذلك بعض الصحة إلا أن الموقف الأميركي استند إلى عدة عوامل أهمها:

- إنها جاءت تتويجاً لسياسة أميركية معادية لحقوق الشعب العربي الفلسطيني في ظل الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ أكثر من سبعين عاماً، إلا أن ترامب كان أكثر وضوحاً في إظهار كل مكنوناتها، وقد أعلن في وقت سابق هذه المسألة عندما اتخذ سلسلة قرارات فجة من موضوع القدس إلى ضم الجولان وتشريع المستوطنات، وإسقاط حق العودة وغيرها من المواقف الأميركية المعروفة.

- غياب رد الفعل العربي الجدي والضاغط، خاصة في موضوع القدس، إذ علق ترامب أن بعض مستشاريه نصحوه بعدم الإقدام على ذلك لما قد يثيره من غضب، وأضاف لكن شيئاً من هذا لم يحدث.

- تراجع الاهتمام العربي بقضية فلسطين بسبب الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية، وما تعيشه أقطار الأمة من فتن وحروب وأزمات ذات طابع مذهبي وطائفي، بالإضافة إلى ظن بعض الحكام العرب أن الانحناء أمام أميركا يحمي عروشاً متهاوية وكراسٍ متداعية، وأن ثمن هذه الحماية يبدأ من فلسطين.

[illegible]:

تعيدنا قراءة صفحات "صفقة القرن" إلى كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لشمعون بيريز، ولكن بشكل أكثر سوءاً ووضوحاً، انطلاقاً من سعي التحالف الأميركي – الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية وأحكام نهج سيطرته على مقدرات الوطن العربي بكل مناحي الحياة، من السياسة إلى الاقتصاد فالثقافة، وسنتناول في موضوعنا هذا بعض بنود هذه الصفقة:

- يهودية الدولة: يعتبر أصحاب المشروع الاغتصابي الصهيوني لفلسطين أنه يجب استكمال المرحلة الثانية من مشروعهم، فالأولى كانت مرحلة إقامة الكيان وتثبيته، أما الثانية فهي مرحلة "يهودية الدولة" انسجاماً مع نظرية نقاء الدول العبرية وتداعياتها المستقبلية على السكان العرب (الفلسطينيون) داخلها، وهو الأمر الذي يتطلب خطة تنفيذية على الأرض، والأهم اعترافاً فلسطينياً وعربياً بذلك، ويضع هذا الاعتراف شرطاً أساسياً، مما يعني دون الغرق في تفاصيل كثيرة بقاء سياسة الترانسفير مفتوحة على كل الاحتمالات مستقبلاً.

- الاستيطان: يعتبر الاستيطان عصب المشروع الصهيوني، ولذلك يجب أن يستمر ويتواصل ويتوسع لابتلاع المزيد من الأراضي، وعندما تتحدث الخطة عن إزالة جدار الفصل العنصري فليس لإراحة الفلسطينيين بل لتأكيد مقولة أن كل الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الضفة الغربية هي جزء من الدولة اليهودية، كما أن إدارة ترامب التي اعترفت "بشرعية" المستوطنات في الضفة الغربية، تمارس بموجب الصفقة عملية ذر الرماد في العيون فهي لا تدعو إلى إلغاء المستوطنات أو وقف الاستيطان بل تعطي الحق في استمرار المستوطنات في النمو والتوسع، ودعت إلى تجميد مؤقت للاستيطان لمدة أربع سنوات مشترطة موافقة فلسطينية على الصفقة لتنفيذ ذلك، وقد رد نتنياهو في ترجمة أولى لهذا الموضوع على إقامة الف وحدة سكنية جديدة في القدس، كما أن السؤال يحمل إجابته بنفسه، أن غول الاستيطان سيعود متوحشاً بعد أربع سنوات ليلتهم البقية الباقية من أراضي الفلسطينيين.

- أعطى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1194 للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى أراضيهم وبيوتهم التي أجبروا على النزوح عنها، إلا أنه ظل طيلة هذه السنوات حبراً على ورق، وقد أسقطه الرئيس الأميركي قبل ومن خلال الصفقة التي تتحدث عن لاجئين فلسطينيين ويهود يجب حل مشكلتهم على قاعدة الدمج والاستيعاب في أماكن عيشهم أو في دول أخرى ما عدا فلسطين.

- التطبيع: مفردة برزت بشكل جلي وواضح في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد حين سئل شمعون بيريز في

حينه عن فرص نجاح هذه الاتفاقيات فأكد أن نجاح هذه الاتفاقيات مرهون بنجاح التطبيع الذي يحتل حيزاً أساسياً في الصفقة، وهو إقامة علاقات طبيعية بين الأقطار العربية وكيان العدو، وهو كما فسره بيريز وغيره من الساسة الصهاينة أن يتجول "اليهودي" بحرية في العواصم والمدن العربية ويشعر بأنه جزء من نسيج هذه المنطقة والذي يحتاج لنجاحه إلى:

- تطويع العقل العربي لفرض التطبيع على المستوى الشعبي بما يتطلب إعادة نظر بمنظومات الثقافة والتاريخ والجغرافيا وحتى علم الاجتماع بالإضافة إلى الاقتصاد والسياسة.

- إعادة رسم خرائط المنطقة بما يجعل "دولة دينية" الكيان الصهيوني واحداً من كيانات مذهبية وطائفية قائمة، وإعادة النظر بالمنظمات والهيئات الإقليمية القائمة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية التي يجب أن تختفي من الوجود.

- أما بالنسبة للأمن والحدود فنكتفي بالقول أن هذا الأمر يتولاه الكيان الصهيوني، ويجب أن تكون الدويلة الفلسطينية أشبه ببلدية بعد أن يحصل الفلسطينيون على شهادة حسن سلوك من الموساد وCIA في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، كما أن الحدود يجب أن تبقى خاضعة للعدو، خاصة أن الولايات المتحدة تؤكد على السيادة الصهيونية على غور الأردن وبقاء السيطرة على المعابر.

- تتحدث الصفقة عن حل الدولتين وفي الوقت نفسه تعترف بأن أرض فلسطين التاريخية هي أراضي الكيان الصهيوني، وجُل ما تقدمه على هذا الصعيد ترتيباً لأوضاع قطاع غزة، وبعض دولة وهمية في جيوب مغلقة ومنعزلة تربطها أنفاق وجسور في الضفة الغربية منزوعة السلاح ومقلمة الأظافر في شبه كيان مهذب يقوم مرحلياً بما تقتضيه متطلبات الصفقة ليتلاشى بعد حين في ظل سيف الترانسفير المسلط فوق رؤوس الفلسطينيين.

ومن هنا لا بد من الانتباه إلى مسألتين في هذا الموضوع:

- إن الحقيقة الفلسطينية هي بالضرورة نفي للزيف الصهيوني، ومجرد وجود اسم فلسطين في خرائط الجغرافيا هو تذكير بالحق التاريخي لأبناء فلسطين في كامل أرضهم ووطنهم، وهي المسألة التي يجب أن تمحى من ذهن الأجيال الحالية واللاحقة لأنها تظل مصدر تهديد دائم للمشروع الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين.

- قدمت اتفاقيات كامب ديفيد الحكم الذاتي للفلسطينيين حلاً وهو في ديباجته يتحدث أن مثل هذا الحكم يشمل السكان ولا يعني الأرض في تأكيد واضح على سقف الحد الأقصى لحل القضية الفلسطينية، وفي هذا العدو نسترجع تعليقاً أيضاً لشمعون بيريز الذي سئل مرة عن رأيه في تصريحات الرئيس الشهيد ياسر عرفات من دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، فأجاب: وهل تريدون محاسبة الناس على أحلامهم؟!

□□□□ □□□□□□□ □□□□ :

لا شك أن الإجماع الفلسطيني على رفض صفقة القرن قد خلق مناخاً فلسطينياً يختلف تماماً عما كان سائداً في ظل الانقسام المقيت وحرب الخنادق السياسية والإعلامية وأحياناً ربما أكثر في وقت سابق، وإذا انطلقنا من إدراك أن هذا الرفض هو البوصلة التي تحدد مسارات الأحداث واتجاهها في المستقبل وتضييق الخناق على "صفقة القرن" وإسقاطها، فإن الموقف الفلسطيني بحاجة إلى عدة خطوات أهمها:

- بدء حوار وطني فلسطيني لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج مع ما يقتضيه ذلك من ضرورات إعادة هيكلية مؤسساتها وتفعيل دورها.

- إعادة أحياء الميثاق الوطني الفلسطيني إذ أن إلغاء هذا الميثاق منذ أكثر من عشرين سنة كان عديم الجدوى، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تظل المنظمة دون ميثاق.

- تفعيل المقاطعة الفلسطينية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ووقف كل أشكال العلاقة معهما، فعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية قد اتخذت قراراً بوقف كل أشكال التنسيق خاصة الأمني، فإن مصادر فلسطينية ما زالت تتحدث عن نوع من العلاقة على هذا الصعيد.

- التمسك بحق العودة، ورفض كل الصيغ المطروحة بالنسبة لمستقبل أبناء فلسطين في الشتات.

- وضع برنامج وطني فلسطيني مقاوم، فصائلي وشعبي، يترجم بخطة عمل ميدانية في الداخل والخارج لتعزيز صمود أبناء الشعب العربي الفلسطيني وتوظيف قدرات هذا الشعب وصموده في هذه المواجهة المصيرية، مستندة إلى الإبداع النضالي الفلسطيني وقدرة الشعب على ابتداع الوسائل النضالية في اللحظة التاريخية المناسبة.

- مقاطعة المنتجات والبضائع الأميركية والصهيونية ووضع أسس لاقتصاد مقاوم يرفض الإلحاق ويعزز الصمود.

- القيام بخطة تحرك على المستويين العربي والدولي تؤكد على رفض صفقة القرن، وتشدد على ضرورة وقف كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني من قبل بعض العرب.

- تحركات جماهيرية فلسطينية ضاغطة وموضحة في كل أماكن التواجد الفلسطيني في الوطن العربي من خلال الظاهرات، والاحتجاجات وكل مظاهر الرفض المتاحة.

- في الختام، وقد يكون هو المدخل لكل ما سبق، للخروج من دائرة الوهم والرهان على التسوية من خلال مراجعة نقدية شاملة، وهنا نستذكر حواراً جرى بين القائد الشهيد

صدام حسين وأحد القادة الفلسطينيين في أعقاب حرب تشرين، والذي كان يتحدث عن التسوية وأنها قادمة وسريعة ويجب أن يلحق الفلسطينيون بقطارها قبل فوات الأوان، عندما أجابه (رحمه الله) آنذاك، أنت تتحدث عن التسوية وعن قطار ولكني لا أرى ذلك لأن ميزان القوى لم يختل إلى درجة تدفع العدو للبحث عن تسوية، عدا عن الثابت التاريخي، ومع ذلك أقول إذا كانت التسوية تستهدف حل القضية الفلسطينية فلماذا اللهاث خلفها، دعوها تتوقف عند كل المحطات وإذا لم تتوجه إلى الفلسطينيين فهي محكوم عليها السقوط، انتظروا الآخرين أن يأتوا إليكم بدل الركض خلفهم.

□□□□ □ □□□□ □

قبل الحديث عن الموقف العربي في إطاريه الرسمي والشعبي لا بد من الإشارة إلى مسألتين:

- إن فلسطين كانت وستبقى قضية العرب المركزية ومحور نضالهم على طريق تحقيق أهدافهم، وستظل هي المحرك لكل الأحداث والتوترات والحروب التي تقع على تخوم الوطن العربي وفي قلبه.

- ما تملكه أمتنا من إمكانات تستطيع أن تغير كل المعدلات وليس تصويبها فحسب، إذا استخدمت في ممارسة ضغوط مناسبة على الصعيد الدولي، وأيضاً هنا على سبيل التذكير أن تهديداً عراقياً -سعودياً بإجراءات نفطية عقابية ضد الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس عام ١٩٨١ جعل دولاً عديدة تتراجع في اللحظة المناسبة.

أما على صعيد الموقف الرسمي العربي فنختصر بالقول:

إن غالبية الدول العربية أن لم تكن جميعها موافقة صراحة أو مواربة على صفقة القرن، وارتماء الأنظمة في أحضان الولايات المتحدة الأميركية هو الذي شجعها على المضي قدماً في سياستها العدوانية، والتمسك بحقوق الفلسطينيين شعاراً يتلطى خلفه كثيرون بحجة القبول بما يقبل به الفلسطينيون وهم يمارسون عليهم أقسى الضغوطات للتنازل، كما أنهم يتسابقون في التطبيع وفتح الأبواب أمام المسؤولين الصهاينة وكل أشكال العلاقة مع العدو الصهيوني من مسقط إلى الخرطوم وصولاً إلى بلدان المغرب العربي، وهم بذلك يرقصون على إيقاع سعير النار التي ستحرق عروشهم وتمزق كيانات يتربعون عليها.

□□□□ □ □□□□ :□

قوبلت صفقة القرن بحملة رفض واسعة على مستوى الجماهير العربية، وعبرت القوى والأحزاب الوطنية والقومية بأشكال مختلفة ومتفاوتة عن هذا الرفض، ولكن تفعيل هذا الموقف يحتاج.

- الخروج من دائرة، رد الفعل إلى الفعل المبرمج، أي أن لا تكتفي هذه القوى والأحزاب بتسجيل موقف رافض بل تحويل هذا الرفض إلى خطة عمل طويلة وتمارس من خلالها ضغوطاً على الأنظمة لوقف كل أشكال التطبيع مع العدو والتمسك بالحق الفلسطيني والعربي الثابت في فلسطين كل فلسطين مستفيدة من مسألة في غاية الأهمية أنه من خلال ما سمي "الربيع العربي" كسرت الجماهير حاجز الخوف، وأظهرت حقيقة الأنظمة عاجزة وضعيفة ومهزوزة، وأن تدرك أيضاً أن هذه الأنظمة تدرك هذه الحقيقة إذ أصبحت تهابها وتحسب لها ألف حساب.

إن استعادة الوعي على هذا الصعيد مسألة ضرورية تربط الجماهير من خلالها بين معركة رغيف الخبز هناك، وأزمة الكهرباء هناك بقضية فلسطين.

□□□□ □ □□□□ :□

الشرعية الدولية غائبة ومغيبة وقراراتها معطلة هذا إذا استطاعت اتخاذ قرار (الجمعية العامة) ومشلولة بالفيتو (مجلس الأمن)، كما أن دولاً حتى الصديقة لن تكون ملكية أكثر من الملك،

إن ضغوطاً رسمية وشعبية عربية والاستفادة من الرأي العام الدولي المتعاطف مع عدالة القضية الفلسطينية قد يشكل تغييراً في المعادلة وأن اختلفت التقديرات حول مدياته.

إذا صفقة القرن تصفية للقضية الفلسطينية وتقطيع أوصال للوضع العربي القائم على هشاشته إلا أنها أمام حتمية السقوط لأن زمام المبادرة هو بيد الفلسطينيين والعرب إذا أحسنوا الاستفادة من قدراتهم ولم يفت الأوان.

ركاد سالم

أمين عام جبهة التحرير العربية

يدين التهديدات الإسرائيلية والضغوط الأميركية

تعليقاً على التهديدات الصهيونية للرئيس الفلسطيني والضغوط الأميركية على السلطة الفلسطينية فقد أدان ركاد سالم " أبو محمود" أمين عام جبهة التحرير العربية التهديد الذي ورد في كلمة مندوب إسرائيل في مجلس الأمن داني دانون والذي قال فيه بأن عباس ليس شريكاً للسلام بسبب التحريض الذي يمارسه وأضاف لن يكون هناك سلام إلا بتنحية محمود عباس "أبو مازن" وهذه دعوة صريحة لاغتيال الرئيس أبو مازن ويذكرنا هذا بالتصريحات الصهيونية لشارون والتي كانت مقدمة لاغتيال الرئيس الشهيد الرمز أبو عمار

كما تدين الضغوط التي مارسها كوشنر باجتماعه مع مندوبي دول مجلس الأمن الأربعة عشرة محذراً إياهم من صدور قرار عن مجلس الأمن يتعارض مع الصفقة الأميركية أو يؤكد على الحقوق الفلسطينية.

هذه التهديدات الإسرائيلية للرئيس أبو مازن والضغوط الأميركية على أعضاء مجلس الأمن إنما توضح العربدة التي يمارسها ترامب ونتنياهو على المجتمع الدولي وتحديهم لقرارات الشرعية الدولية.

وكل هذا بسبب أن الرئيس أبو مازن أكد في خطابه على رفض صفقة ترامب نتنياهو وأكد على الثواب الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام وأنه لن يبادل الحل السياسي بالحل الاقتصادي وإنما الحل السياسي أولاً.

كما تشير أن الرفض الشامل لصفقة ترامب وتأييد الرئيس أبو مازن قد جاء بالمسيرات الشعبية التي ضمت مئات الآلاف من شعبنا الفلسطيني في رام الله وغزة ومدن العالم. كما أن صفقة القرن المؤامرة قد رفضت عربياً وإسلامياً وأفريقياً ومن ١٠٧ أعضاء من مجلس الشيوخ الأميركي ومن ٣٠٠ من قادة عسكريين إسرائيليين، كما أكد كافة مندوبي مجلس الأمن باستثناء مندوب أميركا وإسرائيل على حق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وبتطبيق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.

ولذلك نؤكد في هذه المرحلة المفصلية على وحدة النضال في مواجهة الصفقة المؤامرة التي تستهدف فلسطين رئيساً وشعباً وقضية.

* * * *

طليعة لبنان يدين لقاء البرهان نتنياهو

دانت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي لقاء رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان مع رئيس وزراء العدو الصهيوني نتنياهو ودعت إلى رفض ووقف كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية في ما يلي نصه:

في الوقت الذي كانت فيه دائرة المواقف الشعبية العربية تتوسع ضد صفقة القرن التي اعلنها الرئيس الأميركي كرؤية صهيونية لحل ما يسمى أزمة الشرق الأوسط، جاءت خطوة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان بلقاء رئيس وزراء العدو الصهيوني نتنياهو في أوغندا، لتشكل طعنة في ظهر الموقف العربي الرافض لهذه الصفقة التي تنطوي على كل عناصر تصفية القضية الفلسطينية. إن العدو الذي احتل فلسطين وضم أراضٍ عربية أخرى إلى دائرة احتلاله كما هو حال الجولان ويحظى بالدعم المطلق من قبل الإمبريالية الأميركية لا يواجه بأساليب الاستجداء واللجوء إليه وسيطًا مع أميركا، بل بالمقاومة وإبقائه ضمن دائرة المحاصرة السياسية والاقتصادية والشعبية. وإذا كان البعض يعتقد أن الانفتاح على علاقات سياسية واقتصادية مع العدو، يمكن أن ينتج آثاراً إيجابية، لمصلحة فلسطين وقضيتها ولمصلحة القضايا العربية وخاصة قضايا التقدم والتنمية الوطنية، إنما هو اعتقاد خاطئ، لأن الأطماع الصهيونية بأبعادها السياسية والاقتصادية لا تقتصر على اغتصاب فلسطين وحسب ،بل ترمي إلى إقامة دولة "إسرائيل" الكبرى التي تمتد من الفرات إلى النيل. ولذلك فإن السودان كقطر عربي موضوع تحت المجهر الصهيوني لعلاقة ذلك بالأمن المائي العربي، حيث النيل من منابعه إلى مصبه هو ضمن ما تعتبره الحركة الصهيونية مدىً حيوياً لمشروعها .

وأن يقدم مسؤول سوداني على عقد لقاءات مع العدو ويطلب وساطته لرفع العقوبات الأميركية ورفع اسم السودان عن لائحة الإرهاب، فهذا لا ينطوي على تقدير خاطئ للموقف فقط، بل يرتقي حد الجريمة الوطنية بحق السودان وشعبه وحق فلسطين وقضية شعبها.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ تدين بشدة لقاء أوغندا بين البرهان ونتنياهو، وما تمخض عنه من فتح الأجواء السودانية أمام الطيران الصهيوني إلى العمق الأفريقي، ترفض كل أشكال التبريرات التي اطلقها البرهان لهذا اللقاء، وتدعو إلى رفض ومقاومة كل أشكال الاتصالات والتطبيع مع العدو والى توسيع دائرة المقاطعة والمحاصرة السياسية والاقتصادية للعدو ليس بالنسبة لخطوة رئيس مجلس السيادة السوداني وحسب بل شمول ذلك كل من اقدم من أنظمة عربية وهيئات اقتصادية على نسج علاقات مع العدو وبعضهم يروج لصفقة القرن وخاصة الذين حضروا حفل إعلانها. أن كل هؤلاء هم في موضع الإدانة التاريخية، وخلاص السودان من أزماته الاقتصادية يكون بالالتزام بمخرجات الحل السياسي الذي أفرزته ثورة ديسمبر وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق مقتضيات حاجات الإنماء الوطني ورفض إملاءات البنك الدولي وصناديق الاستثمار الدولية والتي ما فرضت شروطها إلا لأجل الوصول إلى واقعة أوغندا. إن ثقتنا كبيرة بشعب السودان وقواه الوطنية، والخرطوم التي رفعت منها اللاءات الثلاث، لا صلح، لا تفاوض، لا استسلام، لن تفرط بهذا التاريخ المجيد وسيبقى السودان كما عهدته أمته ركناً أساسيًا من أركان هذه الأمة، ولن يقبل شعبه أن يشوه تاريخه الوطني أو أن يدفع للاصطفاف في خانة الدول التي تتنكر لمصالح الأمة ونسج علاقات مع أعدائها على حساب الأمن القومي العربي.

قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل):

إدانة لقاء عنتبي

-لا للتطبيع مع الكيان الصهيوني

-نرفض لقاء عنتبي ونطالب بالتراجع عما تم فيه ونحذر من مغبة السير في فخ التطبيع

صدر عن قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل البيان التالي:

يا بنات وأبناء شعبنا الأوفياء:

صدمت جماهير شعبنا، وهي تتابع الأنباء من وسائل إعلام الكيان الصهيوني، عن لقاء عنتبي بين رئيس مجلس السيادة، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو في ٣/١/٢٠٢٠، بعد بضعة أيام من مصادقة الرئيس الأمريكي ترامب على الرؤية الصهيونية، لتصفية القضية الفلسطينية باسم صفقة القرن.

مبعث الصدمة، أولاً: إن اللقاء يتناقض مع الموقف الثابت للسودان من القضية الفلسطينية، ومن مشاريع التسوية والتطبيع في كل مراحلها وبمختلف مسمياتها، والتي لخصتها لاءات الخرطوم الشهيرة (لا صلح، لا تفاوض، لا سلام مع الكيان الصهيوني). وهو الموقف الذي عجزت النظم الدكتاتورية المدحورة عن مخالفته، بما فيها نظام الإنقاذ المباد، والالتحاق بقوى التسوية والتطبيع .

إن إقدام رئيس مجلس السيادة، على ما عجز النظام السابق عن فعله، يشكل انتكاسة للموقف التاريخي للسودان، ردة سوداء على انتفاضة ديسمبر الجسورة، وعلى المهام الثورية التي طرحتها، والتي جعلت من السودان وتقاليد نضاله السلمية، راية، والهاما، لقوى النضال والتحرر على نطاق العالم، ونصيرا للقوى المناهضة لكافة أشكال الاستعمار والتمييز والعنصرية، ولمنطق الغزو والاحتلال، والتي يشكل التحالف الإمبريالي الصهيوني، المتناغم مع التوسعية الفارسية، بيدقها المتقدم، ثانياً: كما أن اللقاء يتموضع كخنجر مسموم في خاصرة الجندية السودانية، وتاريخها الكفاحي في قضايا المصير التحرري العربي الأفريقي، وتجاوز صريح لمهام الفترة الانتقالية التي أوردتها الوثيقة الدستورية، وخطوة لا تخدم سوى قوى الثورة المضادة، والمحاولات المستميته لقطع الطريق على استكمال مهام الفترة الانتقالية وتوفير متطلبات الانتقال السلس إلى الديمقراطية والتعددية، ثالثاً: إن محاولات قوى التخلف والتفتيت والتبعية، بنسج مبررات واهية، للتطبيع مع كيان الصهيونية العنصري، بالترويج لوهم ربط الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها السودان، بالموقف الداعم للنضال الوطني التحرري الفلسطيني وتمسكه بكامل الحقوق الفلسطينية، وعلى كامل التراب الفلسطيني، لا يختلف عن منطق قوى التسوية والانحطاط الرسمي، والذي فضحته، التجارب الماثلة في مصر عقب كامب ديفيد، وفي الأردن عقب وادي عربة، وفي فلسطين، وفي السودان عقب توريط النظام المايوي بتهريب يهود الفلاشا، وفي جنوب السودان بعد فصله عن الشمال .

تظل فلسطين، والموقف من عدالة قضية شعبها، ومناهضة الاحتلال والصهيونية، معياراً للموقف الوطني القومي التحرري، وبوصلة قيم الوطنية والدفاع عن المقدسات الدينية والحضارية، وعن عالم تتسيده قيم الحوار الحضاري ومناهضة الرأسمالية المتوحشة، والعنصرية والتمييز، التي لا تتجزأ، ولا يكال فيها بمكيالين.

قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الاشتراكي، تؤكد رفضها لهذا اللقاء الذي لا يتسق وتضحيات وأهداف انتفاضة ديسمبر الجسورة، والذي لا ينسجم مع سجل الوطنية السودانية وبطولات قواتها المسلحة، كما تؤكد رفضها ومقاومتها، لكل ما يترتب عليه، بروح وتقاليد وجسارات نضال البعث وقوى النضال الحية، وجماهيره الوفية لفلسطين، حرة عربية من البحر إلى النهر، وعاصمتها القدس .

كما نحذر من مغبة السير في هذا الاتجاه، وإصدار ما يؤكد ذلك لشعب السودان، وشعب الجبارين في فلسطين التي لم تكن ولن تكن معروضا للبيع والمساومة.

وتجدد قيادة قطر السودان تأكيدها بأن المخرج من الأزمة الوطنية يكمن في التصدي لها من مسبباتها، ببناء السلام العادل والشامل، وبتصفية التمكين والفساد والمفسدين، وبتقديم رموز النظام ومدبري انقلابهم المشئوم للمحاكم في كل الجرائم التي لن تسقط بالتقادم، واسترداد الأموال المنهوبة، والالتزام بتحقيق مهام الفترة الانتقالية، وبعودة الدولة لأداء وظيفتها بدعم السلع الأساسية، وتوفير الخدمات الضرورية بالرهان والثقة في مقدرات الاقتصاد، وإرادة شعبه، وبتوظيف علاقات السودان الرسمية والشعبية، لإسقاط العقوبات المفروضة عليه، بالدفاع عن السيادة والاستقلالية، ودون شروط.

لا للتطبيع.. لا للتسوية.. لا لتصفية القضية الفلسطينية..
عاشت فلسطين حرة عربية من البحر إلى النهر..
الخزي والعار لقوى التسوية والتطبيع.

الجريدة الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي قطر السودان (الهدف):

(صفقة القرن) تجديد لمشروع تصفية القضية الفلسطينية

في الوقت الذي تحتاج فيه الأمة العربية على مستوياتها الرسمية لمزيد من الوحدة لتجاوز تحديات النزاعات المسلحة و الارهاب، وبناء الدولة الوطنية وتعزيز حالة التضامن العربي. ظلت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، تعمد على الإمعان في تدمير الأمة العربية و تفتيتها لصالح دعم الكيان الصهيوني البغيض. وعلى الصعيد الشعبي تزداد حالة الغضب الشعبي ضد فساد وديكتاتورية النظام الرسمي العربي، التي اتخذت حالة نهوض جماهيري سلمي في أكثر من بلد عربي. كبديل نهضوي في مواجهة التدخلات الأجنبية والقوى المسلحة متعددة المنطلقات. بجانب ذلك شهدت العديد من الدول العربية اختراقات أمنية واستخباراتية أسهمت في تشظي وتباعد المواقف العربية الرسمية تجاه أكبر القضايا التي ظلت تواجه الأمة العربية، لاسيما الاحتلال الصهيوني، والاختراق الإيراني للوضع العربي.

في ظل هذا الوضع المتداعي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رسميا عن المصادقة بصورة منفردة، على ما أطلق عليه (صفقة القرن)، والتي تقضي بشرعنة الاحتلال الصهيوني لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية، والسيطرة الكاملة على مدينة القدس. ويأتي الإعلان عن هذه الخطة، بصورة فردية، وخارج مؤسسات المجتمع الدولي، وبعيداً عن توافق الأطراف المشاركة، بصفة مساعد أو ميسر، في مسألة ما يسمى (السلام العربي - الإسرائيلي)، وبما يتناقض مبدئياً، وجوهرياً، مع الاتفاقيات والعهود، السابقة التي أنجزت في هذا الشأن، على الرغم من التحفظات العديدة التي ظل يعلنها العرب فيما يتصل بانحياز الإدارة الأمريكية، وبعض الدول الغربية للاحتلال الصهيوني في تلك المفاوضات .

لقد سبق للإدارة الأمريكية في ظل إدارة الجمهوريين، أن اتخذت قراراً فردياً، ضد الإرادة الدولية، وخارج شرعية الأمم المتحدة، بغزو العراق في مارس ـ أبريل ٢٠٠٣.

وفي الحالة الراهنة، لقد سبق الإعلان عن (صفقة القرن)، انعقاد العديد من المنتديات والنقاشات، التي كانت بمثابة تمهيد للتآمر على تذويب القضية العربية في فلسطين، ضمن سلسلة تفكيك المنظومة العربية وتعزيز وجود الكيان الصهيوني.

إن مجابهة الاحتلال الصهيو-أمريكي، وتحرير الإرادة العربية، يستلزم العمل بإرادة تدرك مخاطر السياسات الأمريكية علي مستقبل الأمة. إن التصدي لمؤامرة القرن، تستلزم استنهاض الأمة و تعبئة مؤسساتها الرسمية والشعبية، تجاه مشروعها النهضوي الحضاري، ضد حالة الغطرسة و الاستعمار، و الإرهاب الدولي الذي تمارسه الإدارة الأمريكية، بصورة فيها إنكار واضح للقوانين و النظم الدولية المعترف بها .

من الواضح أن عدم وجود التوافق العربي حول الموقف من مسالة مؤامرة القرن، التي يعمل ترامب علي تطبيقها قبل انتهاء دورته في الحكم، انعكس في عدم التوحد، وعدم الانسجام في رسم خارطة طريق للنضال العربي ضد الاحتلال الصهيوني للأرض العربية في فلسطين والأردن والجولان. و في هذا الصدد من المهم توجيه الآلة الإعلامية العربية بالقدر الذي تشحذ فيه الإرادة و تخلق الوحدة في الموقف من القرار الأمريكي المجرم .

لن يستطع الكيان الصهيوني، والإدارة الأمريكية أن يستحوذا على شرعية دولية تبرر اغتصاب حقوق الشعوب الدول، ولن تمر سياسة النهب و الإرهاب الدولي، بوسائل وأساليب القرصنة، وستواجه إدارة الجمهوريين بوصمة الإجرام و البلطجة، ولن ينجحوا في إرغام الشعوب الحرة بقبول سياسات الاستعمار الصهيو -أمريكي في المنطقة العربية، كما عجزت في وقت سابق إدارة ترامب في فرض قرار تحويل عاصمة الكيان الصهيوني إلى القدس .

إن الصهيونية العالمية، تضع مصير استمرارية ترامب كرئيس للولايات المتحدة للدورة الثانية، بتمرير المخطط الصهيوني، في استكمال خطة (صفقة القرن) بجانب موضوعات أخرى.

من المهم أن تنشط الأصوات العربية، الخاصة بالمنظمات والأحزاب والمؤسسات الحقوقية العربية، وأن تستحث الشعوب الحرة والدولة المناصرة للحق العربي ضد العنصرية الصهيونية والغطرسة الأمريكية، وتعزيز دور مؤسساتنا العربية، بما في ذلك السياسية والإعلامية والحقوقية. بجانب ضرورة تفعيل دور المثقفين الغربيين المناهضين لسياسات الكيان الصهيوني والداعين لاستقلال الدول وحرية شعوبها.

إن الحق العربي في فلسطين، يلخص بشكل شمولي، القضية العربية وعدالتها، وتتمظهر شمولية هذه القضية، وتتداعى المشكلة الفلسطينية في كل الوطن العربي بصور وصيغ متباينة، فتعدد صور الاحتلال، ورهن الإرادة العربية، بالقدر الذي يؤكد من جديد أن (تحرير) الأمة، شعبا وقيادة، من قبضة الاستعمار الأمريكي الحديث، ويؤكد من جديد ضرورة (توحيد) إرادة أمتنا في مواجهة القضايا المصيرية، وفي مقدمتها قضية تحرير الأرض العربية من قبضة الاحتلال الصهيوني، ولن يتأتى ذلك بالقدر المطلوب، ما لم يتخلص النظام العربي من الدكتاتورية والفساد وتكميم الأفواه .

عاشت فلسطين حرة أبية من البحر إلى النهر.. والخزي والخذلان، للصهيونية العنصرية البغيضة والغطرسة الترامبية المجرمة.

المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني
ترفض "صفقة القرن"

أصدرت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو بياناً ضد صفقة القرن قال:

تؤكد منظمات المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني والموقعة على هذا البيان رفضها واستنكارها للمحاولات الجديدة الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال ما يسمى بصفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتنسيق والتعاون مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو يوم الثامن والعشرين من يناير ٢٠٢٠، وتشدد على أن القضية الفلسطينية أسمى وأكبر من أن يقايض بها لحماية الفاسدين وإفلاتهم من العزل أو المسائلات القانونية، حيث تشكل فلسطين القضية المركزية للأمة وبوصلة الصراع في المنطقة العربية.

إن إعلان الرئيس الأمريكي منحه أراض ومناطق إضافية جديدة من فلسطين للكيان الصهيوني الغاصب في القدس وغور الأردن والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، وحرمان اللاجئين من حق العودة إلى أراضيهم وبيوتهم، ليس إلا هبة من لا يملك لمن لا يستحق، ويشكل سلبا صريحا للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ومقدساته، وتناقضاً واضحاً مع القرارات الدولية والقانون الدولي ذي الصلة مع القضية الفلسطينية.

إن فلسطين للفلسطينيين، جذورهم ضاربة في ترابها، ولا يغير من هذه الحقيقة وجود احتلال صهيوني غاصب طارئ زرعته القوى الاستعمارية الكبرى في جسد الأمة لتبقيها تنزف وتضعف وتتخلف عن ركب الحضارة، كما لا يغير هذه الحقيقة الدعم الأمريكي اللامحدود في فترة رئاسة دونالد ترامب، والتواطؤ والصمت الرسمي العربي على الانتهاكات الفظيعة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

إننا في مؤسسات المجتمع المدني البحريني، من جمعيات أهلية وسياسية، نجدد التأكيد على التزامنا بتمسكنا بالثوابت الوطنية والقومية والدينية والإنسانية المتمثلة في الوقوف إلى جانب شعبنا العربي الفلسطيني والتضامن معه وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة من أجل تحرير فلسطين من رجس الصهاينة وتطهيرها من قطعان المستوطنين الذين يمارسون أساليب النازية الجديدة في محاولاتهم اليائسة لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه عبر التصفيات الجسدية والاغتيالات والاعتقالات والتهجير ومصادرة الأراضي وسرقة البيوت وتدمير الحجر والشجر.

في هذا الوقت الذي يشكل منعطفاً خطيراً في تاريخ الأمة، نطالب الفصائل الوطنية الفلسطينية بنبذ الفرقة وإنهاء الانقسامات الداخلية وخصوصاً بين حركتي فتح وحماس، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية القادرة على وضع برنامج وطني لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن ومن جاء بها ودعمها، وذلك من أجل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الوطنية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها مدينة القدس. كما ندعو أبناء شعبنا البحريني وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي وشعوب الأمة العربية والاسلامية، للاستمرار وزيادة التضامن مع أشقائنا وأهلنا في فلسطين وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لهم باعتباره واجب وطني وقومي وديني وإنساني، ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني وداعميه ورفض الدعوات الخادعة لزيارة المناطق الفلسطينية المحتلة تحت أية ذريعة.

إننا نطالب جميع الأنظمة العربية ومؤسستها الرسمية والجامعة العربية إعادة النظر في التعاطي مع القضية الفلسطينية بإعلان رفضها لصفقة القرن وتبعاتها باعتبارها صفقة سرقة واستيلاء على أراضي فلسطين، كما نطالب الدول الإسلامية بالوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني، ونطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بفرض القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي على الكيان الصهيوني الذي يعتبر كيان مارق يمارس إرهاب الدولة ويجب مواجهته وحماية الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة من بطشه وإرهابه .

٣٠يناير ٢٠٢٠

منظمات المبادرة الوطنية والجمعيات المدنية الموقعة:

١. الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني
٢. جمعية مناصرة فلسطين
٣. رابطة شباب لأجل فلسطين
٤. الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
٥. التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
٦. جمعية الوسط العربي الإسلامي
٧. جمعية التجمع القومي الديمقراطي
٨. جمعية الصف الإسلامي
٩. الاتحاد النسائي البحريني
١٠. جمعية المحامين البحرينية
١١. جمعية تجمع الوحدة الوطنية
١٢. جمعية المنبر التقدمي
١٣. جمعية الشباب الديمقراطي البحريني
١٤. جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٥. جمعية أوال النسائية
١٦. جمعية نهضة فتاة البحرين
١٧. الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
١٨. جمعية المرأة البحرينية
١٩. جمعية الشبيبة البحرينية
٢٠. التجمع الوطني الدستوري (جود)
٢١. جمعية نساء من أجل القدس
٢٢. جمعية المنبر الوطني الإسلامي
٢٣. جمعية مدينة حمد النسائية
٢٤. جمعية فتاة الريف
٢٥. جمعية سترة للارتقاء بالمرأة

التنظيم السوري لحزب البعث العربي لاشتراكي

رفض صفقة القرن
ودعوة لمقاومة التطبيع

صدر عن قيادة التنظيم السوري لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

بعد مرور اكثر من قرن على وعد بلفور المشؤوم، يقوم الرئيس الأميركي المتصهين بإطلاق وعد جديد هو الأبشع والأخطر في التاريخ الحديث ، لأنه يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والدخول مباشرة لتصفية القضية العربية والمشروع العربي النهضوي التحرري، والإعلان عن إقامة المشروع الصهيوني المعروف بالشرق الأوسط الجديد، ..

السؤال الأهم لا يتعلق بإعلان ترامب، لأنه إعلان باطل شكلاً ومضموناً، فهو لا يستند إلى أية قاعدة قانونيه أو أخلاقية، بل هو تصرف ارعن لرئيس أهوج يقرر بشكل أحادي مصير وطن وامة، دون أي تفويض أو تخويل أو توقيع منها .. . السؤال الأهم هو : ماذا عن الرد المناسب المطلوب لمواجهة رعونة ترامب، والعربدة الصهيونية المستمرة ،،،؟

أولاً: الرد المناسب يجب أن يكون حاسماً وشاملاً للمستويات الثلاث الفلسطينية والعربية والدولية ...

ثانياً: يتحمل الشعب الفلسطيني مسؤولية إنهاء الانقسام وتفعيل مؤسساته الوطنية والنضالية والكفاحية على الأخص، كما يتحمل المسؤولية في إلغاء كل الاتفاقات المهينة مع العدو قبل أوسلو وبعدها وبرفض تقسيم القدس أو الإبقاء على المستوطنات أو التنازل عن حق العودة وغير ذلك من الثوابت الوطنية المعروفة ،،،

وعلى المستوى العربي العودة إلى الالتحام العضوي مع الجماهير العربية والإجهاز على عمليات التطبيع والتطويع والعودة إلى تعزيز مرتكزات القوة والمناعة في الجسد العربي.

دولياً ضرورة التحرك باتجاه الأمم المتحدة والدول الكبرى وغيرها من المنظمات وكي لا تبقى شاهد زور على العنجهية الأميركية والغطرسة الصهيونية ..

لقد آن الأوان للعمل الوطني والقومي للدفاع عن وجودنا وحقوقنا وقضايانا المصيرية.

ومن الله التوفيق.

عاشت فلسطين حرة عربية من البحر إلى النهر.

وعاشت الأمة العربية

وعاش البعث

مركزية الشرق الأوسط
في قيام نظام عالمي جديد للقرن الحادي والعشرين

أ .د محمد مراد
باحث في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية – لبنان

الحلقة الأولى

أولاً : النظام الدولي ظاهرة تاريخية :

النظام العالمي استمرّ، منذ القدم، ظاهرة تاريخية معادة التشكّل والإنتاج تبعاً لمتغيرات موازين القوة بين الدول منذ ظهور إمبراطوريات ودول ما قبل الميلاد، مروراً بتطورات مفهومية ووظيفية عرفتها غير إمبراطورية أو سلطنة أو دولة على امتداد الألفين الأول والثاني بعد الميلاد، وصولاً إلى وقتنا الحاضر ونحن على نهاية العشرية الثانية من الألفية الثالثة.

إنّ تفسيرا موضوعيا لظاهرة الحروب التي لم تغب يوماً عن المسرح العالمي ، سواء أكانت هذه الحروب ثنائية بين دولتين، أو إقليمية بين دول إقليم معيّن، أو عالمية طالت العالم بأسره كما جرى في الحربين العالميتين الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، والثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥، إنّ تفسيرا لهذه الظاهرة يعزوها إلى أكثر الأسباب الحاملة لها، وهو اللجوء إلى الحرب من اجل فرض إرادة الدولة المنتصرة وتثمير انتصارها بالاحتفاظ بموقع متقدم لها على هرمية النظام العالمي، وهو عبارة عن تشكّل هرمي تتدرّج فيه الدول من الأقوى على رأسه نزولا إلى الأدنى على قاعدته.

ثمّة نماذج تاريخية عديدة تدلل على نشوء مراكز القوّة للإمبراطوريات والدول عبر التاريخ ، فالحرب البونية التي خاض غمارها هنيبعل القرطاجي مثّلت اختراقا جيوبولتيكيا لغرب أوروبا من أجل هدفين متلازمين: الأول، **قرطاجة أوروبا**، والثاني، توظيف هذه القرطجة للفوز بقيادة العالم القديم آنذاك.

كذلك، الأمر نفسه كان مع الاندفاع اليوناني نحو الشرق بهدف تجنيد عناصر القوّة لإنتاج حضارة هيلينية متفوّقة.

ثمّ جاء التنافس الروماني – اليوناني في مجال السبق الحضاري في حوض المتوسط، وبالتالي الذهاب بعيداً في التأسيس لإمبراطوريات واسعة ، ليس ذلك إلاّ تأكيدا لنزعة التفوّق على سائر شعوب الشرق والغرب معاً. ومع دخول روما في الطور الإمبراطوري الذي بدأ في العام ١٢٩ ق.م، واستمرّ حتى وفاة الإمبراطور " جستنيان " عام ٥٦٥ م ، مع هذا الطور شهدت روما تحولا استراتيجيا في مكانتها السياسية إذ انتقلت من عاصمة غقليمية في المتوسط إلى عاصمة لإمبراطورية عالمية، بمعنى أنّ روما أضحت مركزاً قيادياً لنظام عالمي يشمل سائر شعوب العالم. وفي العام ٣٩٥ م عادت وتحوّلت الإمبراطورية الرومانية العالمية إلى إمبراطوريتين: الأولى، غربية، والثانية شرقية ، وذلك بسبب الانقسام الكنسي الذي أصاب الكنيسة العالمية بسبب الاختلاف حول طبيعة السيد المسيح[1].

في العصور الوسطى صمّم الغرب الأوروبي على اكتساح الشرق في سلسلة من الحملات الصليبية المزخّمة بالأدلجة الدينية لتحرير بيت المقدس من العرب المسلمين ، هذا في الظاهر، لكن في العمق كان الهدف الاستراتيجي **أوربة الشرق** لتحشيد عناصر القوّة المخزونة فيه للفوز بحكم العالم الوسيط وقيادته بلا منازع.

في العصور الحديثة برزت ثلاث محطات لقيام نظام عالمي توزّعت فيه دول العالم تبعا لأوزانها على هرم القوّة من قمته إلى قاعدته.

المحطة الأولى، مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) :

شرّع هذا المؤتمر لخمس دول أوروبية هي الكبرى أو الأقوى آنذاك، للوقوف على قمة الهرم الدولي في إطار من توازن القوّة عسكرياً واقتصادياً وحضوراً خارجياً. كانت هذه الدول بريطانيا، فرنسا، النمسا، روسيا وبروسيا.

المحطة الثانية، مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٩):

عقد هذا المؤتمر لفرض شروط الدول المنتصرة في الحرب (الحلفاء: بريطانيا ، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية ...)، على الدول المهزومة (الدول الوسطى: ألمانيا، النمسا، الدولة العثمانية، بلغاريا، لجبل الأسود ...). خرج المؤتمر بإنشاء **عصبة الأمم** التي لم تكن في الواقع، سوى مرجعية دولية في نظام عالمي لتشريع مصالح الأقوى الرأسمالي المنتصر في الحرب ، والذي راح يوسّع من خارطة انتشاره الاستعماري في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية عبر صيغ مبتكرة من الانتداب والحماية والوصاية.

المحطة الثالثة ، نتائج الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥):

تركت الحرب العالمية الثانية نتائج خطيرة ليس فقط على مستوى القارة الأوروبية بوصفها مخزونا للأسباب الأكثر أهمية لانفجار الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإنما اتسعت مساحة النتائج لتشمل العالم الذي راح يشهد تحوّلات عميقة على مستويات الاقتصاد والأيديولوجيا

والسياسة وأنظمة الحكم [٢]. أفضت هذه الحرب إلى قيام نظام دولي جديد استمر حتى نهاية ما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي (القرن العشرين) . أهمّ مرتكزات هذا النظام كانت أربع أساسية :

الأوّل، تأسيس هيئة الأمم المتحدة:

تأسست هذه الهيئة عام ١٩٤٥ وأعطيت صلاحيات إدارية وسياسية وقضائية واسعة، إلا أنها لم تخرج منذ إنشائها وحتى اليوم، عن كونها مرجعية دولية عاجزة عن ضبط الصراعات، وعن ترسيخ ثنائية السلم – الأمن الدوليين، وإنّما ظلّت غطاء لتشريع الأقوى الدولي على حساب الأضعف من الشعوب والدول.

الثاني ، مفاهيم جديدة لقياس قوّة الدولة :

قبل الحرب كانت القدرة العسكرية للدولة هي الأساس في تصنيفها وتراتبيتها في سلّم النظام الدولي. أمّا بعد الحرب فقد برزت الجغرافية السياسية للدولة (السكان، التكنولوجيا، القدرات الاقتصادية، التماسك الاجتماعي، الحضور السياسي والدبلوماسي في الخارج ..) كمعايير أساسية لقياس قوة الدولة، ذلك انّ مثل هذا القياس بات يعني التلازم بين معطيات الجغرافية السياسية وتوظيفاتها الجيوسياسية، هذا التلازم كان بمثابة المحدّد المعياري لحجم قوّة الدولة ، وبالتالي لحضورها الإقليمي والدولي [٣].

الثالث ، تبدّل جذري في مواقع الدول الرأسمالية الوازنة :

لقد افضى الحراك الرأسمالي لمرحلة ما بعد الحرب إلى تراجع الرأسمالية الأنكلو- فرنسية التي احتفظت طويلاً بموقع القمة الرأسمالي أوروبياً وعالمياً، بالمقابل، قفزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الرأسمالية العالمية، فراحت تتحوّل بسرعة زمنية قياسية من دولة رأسمالية إلى إمبريالية ذات فضاء إمبراطوري .

الرابع، ظهور الثنائية القطبية الأمريكية – السوفياتية:

أمسكت هذه الثنائية بالقرار الدولي بعد العام ١٩٤٥، واستمرت حتى العام ١٩٩١ ، على قاعدة توازن القوّة بين القطبيتين ، وبذلك تحوّل القرار الدولي من هيمنة الدول الأوروبية التقليدية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، إيطاليا ..) إلى قطبين اثنين مختلفين في النمط الاقتصادي، في الأيديولوجيا الفكرية وفي التوجهات السياسية. لقد دخل القطبان في **حرب باردة** استمرت حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، لتعلن، بعد ذلك ، الولايات المتحدة انتصارها في التاريخ، وتتحوّل إلى أحادية قطبية مهيمنة فاتحة بذلك نظاماً دولياً يقوم على الاستثمار العنيف لثروات العالم من اجل تأمين مراكمات خطية مستمرة للشركات العملاقة التي ما لبثت أن قفزت إلى سدّة الحكم في البيت الأبيض الأميركي عبر عناصر وازنة من أصحاب الأسهم في هذه الشركات المتخطية الجنسية مع دخول العالم عصر العولمة .

ثانياً، الولايات المتحدة والانفرادية القطبية:

انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي كأيديولوجيا وكنمط اقتصادي اشتراكي، في حين سارعت الولايات المتحدة لإعلان انتصارها التاريخي كفلسفة للرأسمالية من جهة ، وكنمط اقتصادي ليبرالي يعتمد المبادرة الفردية والأسواق الحرّة المفتوحة من جهة أخرى .

وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام فرصة ذهبية غير مسبوقة بفعل حدثين عالميين تزامنا في توقيتهما وفي انعكاساتهما على ساحة العالم ، **الأول** ، نهاية المنافس السوفياتي ، **والآخر** ، كان دخول العراق – الدولة الوازنة في الخليج العربي والشرق الأوسط، عسكرياً إلى الكويت والسيطرة عليها في آب (أغسطس) ١٩٩٠ .

سارعت الولايات المتحدة إلى استغلال الحدثين وتوظيفهما في الاتجاه الذي يخدم تأبيد أحاديتها القطبية وجعل القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا بامتياز تستطيع معه الشركات العملاقة المتخطية الجنسية توظيف ثروات العالم ومقدّراته في خدمة مراكماتها الرأسمالية التصاعدية.

بعد ثلاثة أسابيع على الاجتياح العراقي أي في ٢٣ آب (أغسطس)، استخدم "برنت سكاوكروفت" ، وهو مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الأول (١٩٨٨ – ١٩٩٢)، مصطلح "النظام العالمي الجديد" للمرة الأولى، حيث خاطب الصحفيين بقوله "إننا نؤمن بأننا سنقيم أركان النظام العالمي الجديد على أنقاض العداء الأمريكي – السوفياتي الذي كان قائما"[٤] . أمّا رئيسه بوش فقد خاطب هو الآخر الكونغرس الأمريكي في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، بإعلانه عن بداية "شراكة جديدة بين الدول"، مشيراً إلى أنّ " الأزمة القائمة في الخليج الفارسي على خطورتها ودمويتها ، تمنحنا فرصة نادرة " لتوليد " نظام عالمي جديد "[٥] تتربّع فيه الولايات المتحدة على عرش العالم .

في شتاء ١٩٩٢ ، جاء في مقالة لمجلة "اوربز" (Orbis)، الصادرة عن "معهد بحوث السياسة الخارجية" (FPRI)، وتحت عنوان " موازين الغد " (Balance of tomorrow)، "إنّ مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم بأكمله تحت قيادتها خلال هذا الجيل . أمّا سرعة وكفاءة الولايات المتحدة لهذا الهدف فسوف يقرر مصير الحضارة الغربية ، وبالتالي المصير البشري "، وتتساءل المقالة : " هل سيكون النظام العالمي الجديد القادم هو إمبراطورية عالمية أميركية؟ ..." ، وتجيب تلقائيا : " يجب أن يكون الأمر كذلك لدرجة أن تحمل الإمبراطورية العالمية تلك دمغة الروح الأميركية " [٦].

عام ١٩٩٧، وضع "زبيجنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brzezinski)، وهو أحد أركان مؤسسة الأمن القومي وتركيبة قوى الظل في عهد الرئيس الديمقراطي "بيل

كلنتون" (١٩٩٢ – ٢٠٠٠)، كتابا تحت عنوان: "رقعة الشطرنج الكبرى – السيادة الأميركية وقواعدها الجيو – استراتيجية"، جاء فيه قوله: "إنّ الجائزة الكبرى التي حازت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب هي أوراسيا، وبصفتها القوّة العظمى الوحيدة الآن، فإنّ بإمكان الولايات المتحدة أن تسيطر على مقدّراتها، فلن تسمح لأية قوّة عظمى أو تحالف قوى مثل روسيا، أو الصين، أو الهند بالسيطرة عليها " [٧]، وهنا قد تبدو الأهداف المتوخاة من وراء افتعال أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، أي تفجير برجي المراقبة والتجارة الدوليين داخل الولايات المتحدة.

على الصعيد الاقتصادي كان الاقتصاد الأمريكي يشهد تحوّلات متسارعة نحو العولمة، ذلك أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة راح ينقسم انقساما جغرافيا – إنتاجياً بين عالمين متمايزين، **الأول**، دول الشمال والمجموعة الصناعية، **والآخر**، دول الجنوب أو البلدان النامية والفقيرة. كانت الهيمنة الاقتصادية لدول المجموعة الصناعية (G.7) وهي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا وكندا. استأثرت هذه الدول وحدها، بأكثر من ثلثي الناتج الإجمالي العالمي (٦٧,٤ ٪) حتى العام ١٩٩٥، مقابل ١٣،٤ ٪ لدول العالم الثالث و ١٩,٢ ٪ لبقية الدول الأوروبية والصين [٨].

لقد تحوّلت المجموعة الصناعية إلى أهمّ مكان في العالم على أساس القدرة الاستقطابية لتركّز رأس المال المعولم من خلال الشركات العملاقة المتخطية الجنسية. وصل عدد الشركات في مطالع القرن الحادي والعشرين الحالي إلى نحو ٥٠٠ شركة توزّعت: ٤٧٢ شركة في الشمال و٢٨ شركة في الجنوب. استأثرت الولايات المتحدة منفردة بحوالي ١٦٢ شركة ، مقابل الاتحاد الأوروبي ١٥٨، اليابان ١٢٦، سويسرا ١٤، كندا ٦، أستراليا ٥ وروسيا الاتحادية شركة واحدة . أمّا شركات الجنوب فتوزّعت : كوريا الجنوبية ١٣، البرازيل ٥، الصين ٣، وكل من فنزويلا والمكسيك وتركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر أنتليس الهولندية بمعدّل شركة واحدة لكل منها [٩].

مع ظهور الشركة العملاقة باتت الشركة فوق الدولة وبات معها أصحاب الأسهم الكبار يمسكون بمثلث القوّة: الاقتصاد، السياسة والعسكر . فقد باتت الكلمة الفصل في السياسة الخارجية الأمريكية لجنرالات الجيش الذين امتلكوا الحصّة الأعلى من أسهم شركات الأسلحة والطيران والتصنيع العسكري وكذلك في شركات النفط والإعلام والبنوك والتأمين وسواها.

إنّ أكثرية وزراء ومستشاري حكومة بوش الثاني (٢٠٠١ – ٢٠٠٨)، كانوا من العسكريين أو الجنرالات المتقاعدين، وهذا ما يفسّر التوجهات الأمريكية التي راحت تربط ، وما تزال، بين عسكرة النظام السياسي الحاكم وخوض الحرب العالمية الثالثة تحت يافطة محاربة الإرهاب الدولي لإحكام السيطرة على العالم، والتي تعتبر المنطقة العربية بوجه خاص والشرق أوسطية بوجه عام، المحور المركزي للنفوذ بالنفوذ الرأسي على قمّة النظام الدولي الجديد للعالم المعاصر.

هذه بعض النماذج التي تعكس مواقع القوّة لأصحاب الأسهم في إدارة البيت الأبيض، والتي استأثرت بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة:

١ – كوندوليزارايس (Condoleeza Rice) [١٠]:

شغلت منصب عضو في مجلس العلاقات الخارجية، ثمّ عملت كعضو في هيئة التخطيط النووي الاستراتيجي في رئاسة الأركان المشتركة للجيش الأميركي . في الثمانينيات قامت بالإشراف على السنوات الحاسمة التي شهدت مسار انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي الفترة الفاصلة بين ولايتي البوشين الأول والثاني، عملت رايس بكل وفاء لخدمة المؤسسات المالية والنفطية الكبرى من مختلف الجنسيات، حيث أنّها كانت عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات من بينها : شركة شيفرون النفطية ، شركة هيوليت باكارد وشركة تشارلز شوب.

شغلت منصب وزير الخارجية في عهد الولاية الثانية للرئيس بوش الابن (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨). من وجهة نظرها الجيو – استراتيجية أنّه "على الولايات المتحدة أن تحول دون قيام أية قوّة أخرى للسيطرة على الأراضي الحيوية استراتيجيا في أوراسيا التي تربط بين أوروبا وآسيا. وبشأن الشرق الأوسط فإنّ رايس كانت متحمّسة جدا للصهيونية، وكذلك لمنظمة إيباك (AIPAC) أي اللجنة الأميركية – الإسرائيلية للعلاقات العامة. كما أنّها من المؤيدين بقوّة لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (WINEP) ، والذي بدوره ساند الجناح اليميني الليكودي المتطرف في السياسات الإسرائيلية.

٢ – بول ولفويتز (Paul Wolfowitz) [١١]:

عيّن نائبا لوزير الدفاع في حكومة بوش الابن الثانية، كما أنّه سبق له أن شغل منصب وكيل لوزارة الدفاع زمن بوش الأب ، أي حين كان ديك تشيني وزيراً للدفاع.

رأى ولفويتز أنّ الهدف الأعلى للولايات المتحدة يكمن في الحيلولة دون نشوء منافس جديد في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا وأو في أي مكان آخر من العالم. فهو يشدّد على وجوب بذل الجهود فوق العادية للإمساك بمصادرة القوّة المتوفّرة في أوروبا الغربية، وشرق آسيا، وأراضي الاتحاد السوفياتي السابق، وجنوب غرب آسيا. لذا، فإنّ النظام العالمي الجديد يتطلّب الحفاظ على القوّة الأمريكية الأحادية الجانب.

دعا ولفويتز إلى وجوب الوصول بحرية إلى مواطن المواد الخام الضرورية وعلى رأسها النفط في دول الخليج العربية وإيران وبحر قزوين. أمّا بشأن العراق فقد كان ولفويتز وراء محاولات الاغتيال المتكررة للرئيس العراقي صدّام حسين. ففي عام ١٩٩١ كان قد طوّر، إلى جانب ديك تشيني ، خطة أطلق عليها" عملية العقرب" (Operation Scorpion) للقيام بغزو بري للعراق . ومرّة أخرى خطّط ولفويتز لغزو شمال العراق انطلاقاً من تركيا، حيث اطلق على تلك العملية "عملية المطرقة". وفي عام ١٩٩٧، وضع مسودة خطة ضدّ العراق باستخدام المعارضة العراقية في الخارج للإطاحة بالنظام القائم في بغداد، وهو ما تحقق عملياً في احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ .

٣ – برينت سكاوكروفت (Brent Scowcroft) [١٢]:

هو مساعد مقرّب جداً من مهندس السياسة الخارجية الأمريكية "هنري كيسنجر"، حيث شارك في إنشاء مؤسسة الأخير الخاصة للاستشارات تحت اسم " كيسنجر أسو شيتس " كشريك ونائب لرئيس مجلس الإدارة.

أنشأ سكاوكروفت شركة خاصّة للاستشارات. وقد شغل منصب رئيس كارتل (ADM). وكذلك رئيس مجلس إدارة شركة " إشرون كينيث ليه " (Kenneth Lay).

٤ - ديك تشيني (Dick Chenney) [١٣]:

شغل منصب وزير الدفاع في عهد بوش الأول (الأب)، ثمّ أصبح نائباً للرئيس بوش الثاني (الابن) في ولايتيه، وعمل مديرا تنفيذيا لشركة "هاليبرتون" (Halliburton) العملاقة للخدمات النفطية، والتي اتخذت من ولاية تكساس مقراً لها، ثم انضمّت إلى شركة "بريتش بتروليوم" British (Petrouleum) في صفقة استثمارية في آسيا الوسطى بلغت قيمتها ١٢ مليار دولار بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠١ .

عملت رأسمالية الشركات العملاقة على خلق طبقة أوليغارشية مالية من بارونات المال الذين لم يشكّلوا أكثر من ١ ٪ من الشعب الأميركي، لكنهم استأثروا بأكثر من ٨٠ ٪ من ثرواته. انتشرت طبقة الواحد بالمئة من البارونات في كل أقطار العالم عبر الشركات العابرة للحدود السياسية والسيادية للدول، وهي تقوم بتوظيف قواها المالية والإعلامية في خلق نظام عالمي تحكمه الشركات اقتصادياً وأمنياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

في تحليل للتركيب الهيكلي لطبقة الواحد بالمئة الأمريكية مع امتداداتها العالمية، انّ أعضاءها توزّعوا على النحو الآتي [١٤]:

قطاع رجال الأعمال ١٢٣ عضواً.
قطاع رجال السياسة ١٠١
قطاع البنوك ٥٥
القطاع الأكاديمي ٥٥
القطاع الإعلامي ٢٠
القطاع المهني ١٩
قطاع المنظّمات ١٥
قطاع المحامين ورجال القانون ١٤ .

جاء في كتاب "عندما تحكم الشركات العالم" لمؤلفه دايفيد كورتين (David Corten)، أنّ طبقة الواحد بالمئة تضمّ في صفوفها رؤساء ٤ شركات من بين أكبر ٥ شركات متعولمة في مختلف أنحاء العالم، ورؤساء ٥ بنوك من أصل ٦ بنوك عالمية في العالم بأسره وإلى جانب رؤساء وكالات إعلامية كبرى مثل "جابان تايمز ليمتد" (Japan times Limited) ، و" لوبوينت " (Law Point) ، و "تايم ميرور كومباني" (Time Mirror Company)، و واشنطن بوست (Washington Post) " و" سي إن إن " (CNN) و"تايم ووورنر" (Time Warner) [١٥].

قفزت الشركات العملاقة المتخطية الجنسية إلى سدّة السلطة الحاكمة في البيت الأبيض الأمريكي، ذلك أنّ العناصر الفاعلة، في صناعة القرار السياسي الخارجي منذ الإدارة البوشية الأولى (بوش الأب) مروراً بولايات كلينتون وبوش الابن و أوباما، وصولاً إلى الولاية الترامبية الحالية، كانوا بمعظمهم من كبار أصحاب الأسهم في الشركات العملاقة، خصوصاً شركات الأسلحة، والتصنيع العسكري، والإعلام، وشركات المال والبترول والتبغ، والتأمين، والإمبراطوريات العقارية العالمية.

أمسكت الشركات العملاقة بوسائل الإعلام، حيث انفردت في الولايات المتحدة ٦ شركات فقط بتملّك ٩٠ ٪ من الإعلام القائم، وذلك من أصل ١٠ شركات تسيطر على الإعلام العالمي. أمّا على صعيد المؤسسات المالية فهناك ٥ مصارف تستأثر بأكثر من ٧٥ ٪ من إجمالي الأصول المصرفية، وهذه المصارف تملكها ٤ شركات فقط [١٦].

هذا التمركز الهائل للاقتصاد والمال والإعلام، هو الذي راح يرسم سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه الذي يوفر عناصر من القوّة الاستراتيجية من اجل توظيفها في إنتاج نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الشركات الحاكمة . من هنا، كانت الحروب الاستباقية التي شنّتها الولايات المتحددة بدءا من حرب "عاصفة الصحراء" عام ١٩٩١، مروراً باحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى التذرّع بمحاربة الإرهاب الذي لم يكن سوى يافطة أمريكية لتحقيق حضور وازن في الشرق الأوسط يتيح لرأسمالية الشركات الحاكمة في البيت الأبيض الأميركي تحقيق سبق دولي يؤهّلها لقيادة عالم القرن الحادي والعشرين الحالي من غير منافس.

لقد ظهرت **الشركة – الدولة** في الولايات المتحدة، وكذلك في الدول التي تدور في فلكها ، الأمر الذي شكّل قطيعة مع مرحلة الدولة – الأمة التي أعقبت مؤتمر وستفاليا

عام ١٦٤٨، ومن بعده الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ .

إنّ أعضاء الشركات المشار إليها، شكّلوا في الواقع السياسي حكومة ظل دولية حيكت خيوطها من قبل المجموعة أو الطبقة الحاكمة غير المنتجة من رجالات المال وجماعات الأسهم في غير شركة متخطية الجنسية. شكّل هؤلاء حكومة سرية عالمية ، لا بل هي السلطة الخفية التي تستطيع أن تأتي بحكومات وتطيح بأخرى سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من الحلفاء في غرب أوروبا وبلدان عديدة أخرى في العالم. ففي الولايات المتحدة سواء أكان الرئيس جمهورياً (البوشان الأب والابن، ودونالد ترامب الحالي)، أم ديمقراطياً (كلينتون وأوباما)، لا فرق، فالكل يعمل على تنفيذ جدول الأعمال نفسه، الذي تضعه حكومة الشركات ومؤسسات الظل التابعة لها.

ثالثاً: الحراك القطبي في مواجهة الانفرادية الأمريكية (مجموعة البريكس):

إذا كانت الولايات المتحدة قد راحت تهيء البيئة الدولية لتكريس أحاديتها القطبية للقرن الحالي (الحادي والعشرين)، وسارعت إلى الإمساك بمفاصل القوّة الجيو – استراتيجية ومخزونات الثروات الاقتصادية من أجل توظيفها في توليد مشروع جيوسياسي يخدم مشروعها في السيطرة على العالم، فإنّ دولاً عديدة أخرى، وفي مقدّمتها مثلّث القوّة الاستراتيجي (روسيا، الصين، الهند)، راحت بدورها تنظر إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة عل أنّها مرحلة مخزونة بالتحدّيات الكبرى التي من شأنها أن تحدّد مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية للقرن الأول من الألفية الثالثة.

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحدث – الزلزال الذي اخرج الاتحاد السوفياتي من معادلة القرن العشرين الماضي، حراكاً دولياً متسارعاً باتجاه السعي لكسر الانفرادية الأمريكية، وإقامة نظام دولي جديد يرتكز إلى قاعدة التوازن القطبي والديمقراطية في العلاقات الدولية.

عام ١٩٩٧، قامت كتلة اقتصادية دولية هي مجموعة دول **" البريكس"** التي ضمّت ٧ دول هي: روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، بالإضافة إلى إيران وتركيا كعضوين مراقبين.

اعتمدت مجموعة البريكس في حراكها على مبادئ القانون الدولي، واحترام الغير، والسلمية في علاقات الدول، مع وجوب انتفاء نزعة الانفرادية والأيديولوجيا المهيمنة في النظام الدولي الذي هو قيد التشكّل بعد عصر الثنائية القطبية السابق. لقد توحّت المجموعة توليد نظام "متعدّد الأقطاب على قاعدة الندّية وإلغاء القاعدة الصفرية التي تحكم علاقات القطب المهيمن مع سائر الدول، فالجميع "رابح" في التعامل وفقا للبريكس، وليس هناك من رابح وخاسر" [١٧].

(يتبع في العدد القادم)

الهوامش:

١ – تمحور الخلاف حول الطبيعة الواحدة للسيد المسيح (إلهية) أو الطبيعتين والمشيئتين (ناسوتية) أي إنسان وإله في ذات الوقت.

٢ – بشأن تشكّلات النظام الدولي في أعقاب نتائج كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، راجع دراستنا تحت عنوان أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الأيديولوجيا، الأزمات، دار المنهل اللبناني، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٠ و ص ، ٩٣ – ١٠٠ و ص ، ٢٠٠ – ٢٠٦ .

٣ – محمد مراد، "نحو توظيف الجغرافية السياسية في قياس قوّة الدولة المعاصرة " في: البحث العلمي والاتجاهات الحديثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار ألف ياء، بيروت، طبعة أولى ٢٠١٣ ، ص ، ١٠٧ – ١٢٤.

٤ – زياد الحافظ، " قراءة سريعة في الأيديولوجيات السائدة في العالم والوطن العربي "المستقبل العربي، العدد ٤٧٩، كانون الثاني (يناير)، ٢٠١٩، ص، ٩٣.

٥ – عبد الحي يحي زلوم، إمبراطورية الشرّ الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٣، ص، ٤٤.

٦ – المرجع نفسه، ص، ٤٣.

٧ – المرجع نفسه، ص، ٤٧.

٨ – إسماعيل صبري عبد اللّه ، العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٩٨، ص، ٣٦٥.

٩ – منير الحمش، "النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية"، المستقبل العربي، العدد ٢٥٢، شباط (فبراير) ٢٠٠٠، ص، ٤٥.

١٠ – عبد الحي يحي زلوم، إمبراطورية الشرّ الجديدة، مرجع سابق، ص، ٤٩.

١١ – المرجع نفسه، ص، ٥١ – ٥٣.

١٢ – المرجع نفسه، ص، ٥٣.

١٣ – المرجع نفسه، ص، ٥٣.

١٤ – المرجع نفسه، ص، ٣٥٨.

١٥ – المرجع نفسه، ص، ٣٥٨.

١٦ – زياد الحافظ، "قراءة سريعة في الأيديولوجيات السائدة في العالم والوطن العربي "المستقبل العربي، العدد ٤٧٩، كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩ و ص، ٩٩.

١٧ – المرجع نفسه، ص، ٩٣.

* * * * *

قيادة قطر العراق:

بغزو العراق اكتملت شروط التغول الصهيوني

تقف قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي اليوم أمام مرحلة فاصلة وخطيرة في حياة الأمة كلها تفرض القيام بنظرة عميقة وشاملة وموضوعية أيضاً لواقعنا بخلفياته وحاضرة ومستقبله، وصفقة القرن التي أعلن عنها ترامب مؤخراً والتي حاول فيها ضم آخر ما تبقى من فلسطين إلى الكيان الصهيوني حدث خطير وان كان ليس بالمفاجئ، ونجد أصوله في وعد بلفور وما تلاه من أحداث متعاقبة! لذلك فان الرؤية الصائبة تحتم التعرض لما يجري بالتفصيل، لأجل رؤية ترابط الأحداث المتعاقبة عضوياً خلال اكثر من قرن:

١- بالعدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ابتدأت خطوات نوعية تنفذ من أجل تصفية القضية الفلسطينية والأعداد لتدمير أو غزو أقطار أخرى أو تحويلها إلى بؤر كوارث تشبه كارثة فلسطين وأكثر أحياناً، فبدأت لعبة التفاوض اللانهائي حول فلسطين، وفي حين أن الغرب والكيان الصهيوني كانا يعرفان أن التفاوض لم يكن وسيلة لحل الصراع بل كان لعبة لسرقة الوقت وتجريد العرب من حقوقهم، فأن الأنظمة العربية فشلت في اكتشاف هذه الحقيقة واعتقدت بانها تعمل من (أجل سلام عادل)! واستمرت اللعبة إلى أن تغيرت موازين القوى الإقليمية والدولية لصالح الكيان الصهيوني وأمريكا فتنصل الكيان الصهيوني من كافة التزاماته مع من وقع معهم اتفاقيات تطبيع رسمية، وتخلت أمريكا عن قرارات مجلس الأمن دعماً لإسرائيل والتي تبنتها سابقاً.

٢- ولو أمعنا النظر فيما جرى للاحظنا بسهولة أن عملية التنصل الصهيوني والغربي من التزاماتهما تجاه القرارات الأممية اخذ يظهر رسمياً وبقوة جامحة بعد حرب عام ١٩٩١ ضد العراق ثم غزوه في عام ٢٠٠٣ فقد كان العراق هو العقبة الأكبر الأخيرة أمام التوسع الصهيوني والدعم الأمريكي المطلق له لأن العراق كان بدعمه الكامل للحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني وامتلاكه لجيش كان الأقوى في التاريخ العربي الحديث وضع الكيان الصهيوني أمام تحد لم يألفه سابقا خصوصا عندما اسقط العراق (نظرية الأمن الإسرائيلي)، وطور قدرات علمية وتكنولوجية أقلقت الغرب والصهيونية فتبلورت قناعة غربية صهيونية بأن كل خطوات القرن العشرين الخاصة بتنفيذ المشروع الصهيوني مهددة بالانهيار ما لم يسقط النظام الوطني في العراق، وكان تأميم النفط أحد اهم عوامل معاداة الغرب للعراق لأنه سخر موارده لخدمة النهضة العربية الحديثة والتي كان العراق أنموذجها المشع، فجاء قرار غزو العراق وتدميره بصفته الخطوة الأخطر في صفقة القرن لأنه جرد العرب من القوة التي كانت الرادع الفعال والأمل في تحرير فلسطين .

٣- لجأ الغرب والصهيونية إلى خطة بديلة وهي إطلاق قوة تتبرقع بالدين من إيران كي تنفذ خطة عجزت الصهيونية والغرب عن تنفيذها طوال عقود وهي تفتيت العرب من الداخل بإشعال الفتن الطائفية والعنصرية مما يؤدي إلى انكفاء كل قطر على نفسه لحماية وجوده من التشرذم، ولعبت إيران الدور الرئيس في هذا المخطط لامتلاكها أتباعاً داخل العديد من الأقطار العربية، وكان أشغال العرب بالتحدي الإيراني الخطير هو العامل الحاسم في إقدام الكيان الصهيوني والغرب على التنصل من الالتزامات الدولية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، فإيران أجبرت العراق الذي كان يقود النضال القومي من أجل فلسطين على مواجهة حرب مفروضة عليه فتغيرت أولوياته بعد أن صار الهدف التالي لفلسطين في خطوات صفقة القرن وتركز جهده الرئيس على حماية الكيان الوطني العراقي من المخاطر الكبيرة الخارجية والداخلية.

وغذى الغرب انغماس العرب بحماية كياناتهم القطرية من الغزو الخارجي والإرهاب الداخلي بدل البقاء متفرغين لدعم القضية الفلسطينية فتوافقت خطط الغرب والصهيونية مع خطط إيران التوسعية ونتج عنها وضع أصبح فيه العرب يتعرضون لحروب أكثر خطورة وهي التي نواجهها الآن. وهكذا وبعد أن أغرقت سوريا وليبيا واليمن بعد العراق في حروب وأزمات طاحنة خلت الساحة للكيان الصهيوني ولداعميه الغربيين كي يتمادوا في ضم الأراضي والتنصل من الحقوق الفلسطينية الثابتة، فانشغال الرادع العربي الوحيد المتبقي لإسرائيل بصد هجمات إيران الخطيرة وهو العراق كان على حساب فلسطين رغماً عنه!

٤- ومن خلال هذه القراءة نلاحظ بوضوح بأن الدور الإيراني في تسهيل خطوات صفقة القرن وإمرارها بلا مقاومة شديدة أخطر من الدورين الإسرائيلي والأمريكي لسببين: الأول هو أن إيران احتلت أربعة أقطار عربية ثلاثة منها أساسية في الصراع وهي العراق وسوريا ولبنان والرابع هو اليمن وحركت خلاياها النائمة في غيرها، ومن هذه الحقيقة ينبع السبب الثاني وهو أن العرب غيروا أولوياتهم في الصراع بعد أن وجدوا أنفسهم أمام خطر مميت في أقطارهم ذاتها تمثل في احتلال إيران العراق ولبنان وأجزاء من سوريا واليمن، وأجبرت دول الخليج العربي على مواجهة خطر من داخلها ومن خارجها، وتوضحت الصورة في المنطقة وفيها ظهر الكيان الصهيوني لا يحتل إلا القسم الأكبر من فلسطين بينما إيران تحتل الأقطار التي ذكرناها وهي حالة تحدي خطيرة تجبر كل طرف على حماية نفسه أولاً لأن من لا حماية له لا يستطيع الدفاع عن غيره.

وبقوة بؤر الأزمات الخطيرة التي أوجدتها إيران أصبح التحدي الإيراني يفوق خطره استراتيجياً الخطر الصهيوني في هذه المرحلة التاريخية، ومما عزز الدور الإيراني الإقليمي الدعم الأمريكي والأوربي له بطرق مختلفة رأيناها في تسليم أمريكا العراق إلى إيران ودعمها لإنشاء الحشد

الشعبي وتعاميها عن الخطر الحوثي في اليمن ثم مساواة الحوثي بالحكومة الشرعية رغم انه وطبقاً لقرارات مجلس الأمن طرف انقلابي فرض نفسه بالقوة. وأضيفت اللامبالاة الصينية والروسية إلى البيئة المتواطئة مع أمريكا، وبتفاعل كل تلك المواقف كانت الثمرة السامة هي تعاظم الغزو والهيمنة الإيرانية بصورة لم يسبق لها مثيل ففقدت بعض الأنظمة العربية البوصلة واختارت الحماية الصهيونية والأمريكية من خطر إيران! فرأينا عمان والإمارات العربية والبحرين تدعم صفقة القرن وتحضر مراسم إعلانها في دعم غريب للموقف الإسرائيلي! رغم تبلور حقيقة أن أمريكا والصهيونية كانتا وراء إيصال نظام الملالي للحكم وتمكينه من التوسع واحتلال العراق ثم تسليمه لإيران.

فهل يمكن تخيل إمكانية وقوع الذي نراه الآن من كوارث عربية بدون غزو وتدمير العراق؟ وهل يمكن لأعمى أن لا يرى أن غزوات ايران أتاحت الفرصة الأعظم لإسرائيل كي تنفذ خططا كانت عاجزة عن تنفيذها في مرحلة ما قبل تنصيب خميني حاكما على ايران وإسقاط النظام الوطني في العراق؟ إن أم الحقائق التي لابد من رؤيتها عند محاولة فهم الوضع الحالي هي انه بإزالة العقبة التي كانت تمنع الكيان الصهيوني من التوسع الإقليمي وهي العراق اصبح ممكنا الانبطاح ليس لأمريكا فقط بل للكيان الصهيوني حرصا على تجنب الخطر الإيراني.

٥- إن حزبنا إذ يذكّر بكل هذه الحقائق والتي يعتم عليها بطروحات خطيرة ومضللة، منها (ان القضية الفلسطينية مازالت قضية العرب المركزية وان ما عداها مثل الخلافات مع إيران أزمات وحروب لا تخدم العرب وان عليهم تجنبها، ينبه إلى ان ذلك هو البند الأساس في الدعاية الإيرانية والتي يرددها بعض العرب، وفيها يبدو العرب كأنهم من اختاروا الحروب والأزمات مع ايران وهذا عكس الواقع فهي التي فرضتها علناً ورسمياً تحت غطاء (تصدير الثورة الإسلامية) أو (حماية الشيعة في العالم) كما ينص دستورها، فاصبح التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية ومركزيتها وسيلة متعمدة لإبقاء العراق وسوريا واليمن ولبنان تحت السيطرة الإيرانية وتعميق قلق بقية الأنظمة العربية من الخطر الإيراني الداهم !

إن حزبنا الذي تشرف بانه أول من شخص القضية الفلسطينية بصفتها قضية العرب المركزية وقدم الشهداء من أجلها يؤكد الآن وبعد كل التحولات العميقة بأن الأمة العربية الآن تواجه حالة تعدد بؤر الكوارث الوطنية والقومية الجديدة في العراق وسوريا واليمن ولبنان وليبيا ناهيك عن كارثة الأحواز، ولم تعد كارثة فلسطين هي الوحيدة الآن فالعرب يواجهون كوارث داخل أقطارهم بعضها أخطر من كارثة فلسطين، بل أن الكارثة العراقية والسورية اخطر بكثير من كل ما واجهه العرب في تاريخهم الحديث.

٦- إن وصف ما يجري منذ غزو العراق بأنه صفقة القرن لا يخلو من الصحة، فصمت الصين وروسيا على جريمة غزو العراق لا يمكن تفسيره إلا على انه ترك أمريكا ومن ومعها تغزو العراق وتتمادى في تدميره وإبادة الملايين من شعبه وتشريد عدد أكبر من مجموع الشعب الفلسطيني ولاجئيه وهو نفس حال سوريا، ثم تنشر الفوضى التدميرية في اغلب الأقطار العربية، دون تحرك روسي أو صيني بمستوى الكوارث ،وهي حقيقة اعترفت بها روسيا وقررت تصحيح خطأها بالتصدي لأمريكا في سوريا دفاعاً عن المصالح الروسية. فهي صفقة روسية وصينية مع أمريكا وإن كانت ضمنية، وهي صفقة أمريكية أوربية لأن الاتحاد الأوربي اكتفت دولتان منه وهما فرنسا وألمانيا برفض غزو العراق لكن خطواتهما الفعلية وخطوات الاتحاد الأوربي العملية تجاه غزو العراق كانت هزيلة وهو ما يعد أيضاً تواطؤاً مع الصفقة، وكذلك الأنظمة العربية التي ركعتها التهديدات الإيرانية أو وجدت فيها غطاء لانبطاحها أمام الكيان الصهيوني وأمريكا هي صفقة أيضاً.

من هنا فإن ما يجري هو خطوات متعاقبة في صفقة القرن ولكنها لم تبدأ بخطة ترامب فهي تكمل ما سبقها منذ وعد بلفور وإنشاء الكيان الصهيوني، وعدوان عام ١٩٦٧ وصدور قرار الاختراق الأول للعرب وهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وزيارة السادات للقدس واعترافه بإسرائيل وإيصال خميني للحكم وشنه الحرب على العراق وزجه في أزمة الكويت وفرض الحصار المميت عليه وتتويج كل تلك الخطوات بغزو العراق وتدميره ،انها كلها خطوات في صفقة القرن ومن يفصل خطوة ترامب الحالية عما سبقها يخدم خطط الصهيونية وأمريكا وايران، ويضلل العرب بدفعهم لدخول أزقة خانقة بدل الطريق الرحب الذي يرون فيه كل الأفاعي حولهم.

إن حزبنا وهو يعرض هذه الصورة الواضحة التفاصيل لكوارث الأمة العربية يؤكد على أنها تلزمنا أن نخوض نضالا شاملا على مختلف جبهات بؤر الكوارث بعد أن أصبحت لدينا قضايا مركزية متعددة في مقدمتها غزو العراق ونضاله من اجل التحرر كما اكد الرفيق القائد عزة إبراهيم مرارا، وكذلك كوارث سوريا ولبنان واليمن وليبيا والأحواز المحتلة والقضية الفلسطينية وهي الأولى زمنيا، فكل هذه القضايا مركزية من زاوية أبناء كل قطر، فالعراقي من حقه اعتبار تحرير العراق قضية مركزية وكذلك الفلسطيني والسوري واليمني والليبي..الخ، والاعتراف بمركزية تلك القضايا يضمن للامة نقاوة انتمائها القومي وعدم تشويهه بتفجير نزعات قطرية تهدم الأسس الضرورية للعمل القومي، وبدون الاعتراف بذلك لن تتحقق الرؤية القومية ولا نصل لوحدة المصير فحالما نقدم قضية قطر على قطر آخر- خارج الضرورات الاستراتيجية- نفقد الصلة القومية العضوية وندعم التيارات القطرية وتلك نتيجة تخدم أيضاً ايران وإسرائيل وأمريكا، وبناء عليه فان قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي تعتبر وتؤمن بأن قضايا الأمة مع الإمبريالية والاستعمار والكيان الصهيوني وايران الصفوية كلها مركزية تتقدمها فلسطين والعراق.

فلنصعد النضال ضد صفقة القرن الحقيقية والتي تشمل كافة القضايا العربية، ولنعزز الترابط العضوي بين قضايانا المصيرية من أجل إنقاذ امتنا العربية، ولنقف معا متحدين ضد كافة أشكال الغزو لأقطارنا .

بغير إقفال البوابة العراقية في وجهه حصار النظام الإيراني حديث خرافة

حسن خليل غريب

إن السياسة الأميركية، في عهد كل الإدارات المتعاقبة، تنظر إلى العالم كله بعيون مصالحها، فهذا ثابت استراتيجي. وعلى العالم أن يختار طريقة ابتزازه، إما بوساطة الحزب الجمهوري أو بواسطة الحزب الديموقراطي. فهما لا يختلفان حول منهج النهب، بل يختلفان حول هوية من ينهب. هل يتم النهب بإدارة (جمهورية)، أم بإدارة (ديموقراطية)؟

وأصبح من المؤكد أن الإدارات الأميركية أيضاً تعمل على نسج سلاسل من الصداقات مع الجميع، على أن يجتمعوا على حب أميركا، حتى ولو تناقضوا بالمصالح والأهواء.

كانت سياسة أوباما، الرئيس الديموقراطي السابق لأميركا، تعتمد على الجمع بين دول الخليج العربي وإيران على الرغم من التناقضات الشديدة بين مشروعيهما الدينيين السياسيين. ولهذا استخدم وسيلة الضغط بالحوار السياسي بينهما تحت وصايته وضمانته. ولكنه لم يفلح. وجاء دونالد ترامب الرئيس الجمهوري الحالي، ليجمعهما ولكن عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري. فهل ينجح؟

تعمل الإدارة الأميركية، استناداً إلى تلك المعادلة، على تطويع وتركيع من تريد الجمع بينهم، ولكن على أساس أن تربح صداقتهم معاً. وبمثل هذه الطريقة تضمن مصالحها، ولا تأبه لهوية وأخلاقية هذا الصديق أو ذاك. فالصداقة بالمفهوم الأميركي تُقاس بمدى ضمان مصالح أميركا.

المهم في المرحلة الراهنة، تعمل إدارة ترامب على الجمع بين الطرفين المتناقضين على طاولة واحدة هي طاولة تنازل كل منهما للآخر عن مصالحهما لحساب مصالح أميركا.

ولأن إدارة ترامب جاءت لتصحح أخطاء أوباما الذي عجز عن الجمع بين الخصمين بلغة الحوار الساخن، ولتصحح أخطاءه بأنه ترك للنظام الإيراني حرية التصرف بـ(السلعة العراقية) على هواه ضارباً عرض المصالح الأميركية عرض الحائط، وهذا ما أزعج ترامب خاصة أن إدارة أميركا هي التي وكّلته بصيانتها في مرحلة هزيمته العسكرية.

ويلاحظ المراقب، من خلال متابعة مرحلة الاشتباك بين ترامب والنظام الإيراني، أن ترامب استخدم وسيلة الضغط الاقتصادي على النظام الإيراني، وعمل على إقفال كل البوابات في وجهه. ولكن الغريب والمريب في الأمر هو أنه ترك له بوابات العراق مشرَّعة لينهب كما يشاء، وكيفما شاء، وبالمقدار الذي يشاء. وهذا يعني لدينا أن حصاره الاقتصادي للنظام الإيراني كان مجرد أكذوبة انطلت على ذقون دول الخليج العربي. ولكنها لن تنطلي على غيرهم. والأكذوبة تستند إلى العوامل التالية:

-يستورد النظام الإيراني ما يشاء عن طريق العراق.

-يشكل العراق سوقاً أساسية لإنتاجه في شتى الحقول.

-يُهرِّب النفط الإيراني عبر موانئ العراق.

-بسرق النفط العراقي ويستولي على عائداته مباشرة أو بواسطة ميليشياته الحاكمة.

-يماطل بإنزال العقوبة بالميليشيات العراقية المؤتمرة بإمرة النظام، ويعمل على تثبيت العملية السياسية من خلال كسب ود تلك الميليشيات، أو الحصول على حصة له فيها.

-لأنه لا أموال لديه يغدقها على من يزعم أنه يدعمهم، ممن يسوِّقهم أقطاباً في محور الممانعة والمقاومة، فقد حوَّلهم إلى مقاولين في العراق. لهم شركاتهم الخاصة التي يمتصون بواسطتها آخر نقطة من دم الشعب العراقي. هذا ناهيك عن أنهم ينشطون في تبييض أموال الميليشيات بمساعدتهم على تهريبها إلى الخارج.

قبل كل شيء نحن نرفض كل السياسات الأميركية، ونقف بالضد منها ونقاومها. ولكن أن تنطلي مسرحيات الإدارة الأميركية على عقول من يعتبرون إدارة ترامب صديقة لهم، وهم مغيَّبون عما يجري في العراق، كونه المثال الأبرز، فهذا ما لا يجوز أن نسكت عنه.

باختصار، على من يريد أن يرد غائلة مخاطر النظام الإيراني عن العرب، أن يعي أن صداقة أميركا لن تفيده، ولن تحميه من تلك الخطورة، لأن أقصى ما يريد ترامب أن يصل إليه في هذه المرحلة أن يمارس ضغوطاً على النظام الإيراني من أجل إعادته إلى الحاضنة الأميركية وبالشروط الأميركية. وهو غير جادٍ لإخراجها من العراق. فهو يريد أن يقنص عصفورين بحجر واحد:

-الأول: إبقاء النظام الإيراني في العراق، وهو الضمانة الأهم للبقاء الأميركي فيه، وإعادة تقسيم الحصص بينهما على قاعدة أن أميركا، التي دفعت الثمن بالأرواح والمال، يجب أن تحصل على النسبة الأكبر من الأرباح.

-الثاني: كما اعتبرت دول الخليج العربي أن الوجود الأميركي في العراق يشكل لها عامل الحماية الأهم من كل القوى الأخرى. وبهذا يضمن ترامب حمايتها كما تتوهم، من المشروع الإيراني.

أما أن نراهن على أنه سوف يتصدى للتهديدات الإيرانية، فعبثاً سينتظرون النتائج لأنها ستكون مخيِّبة لآمالهم. وإن تجفيف موارد تمويل النظام الإيراني وأنصاره، عن غير طريق إقفال البوابة العراقية، لهو حديث خرافة.

أنت مع النظام الإيراني، إذن، أنت تذبح العراقيين

حسن خليل غريب

بداية نفتتح مقالنا بنزع الذرائع البغاوية التي يتلطى تحت سقفها المؤيدون للنظام الإيراني، لتبرير تأييدهم له. علماً أن الذرائع كثيرة، كلما نزعت الغطاء عن هشاشة بعضها، وعلى طريقة الذرائعيين الذين أصروا على التمسك بمواقفهم، يختلقون ذريعة أخرى. وقبل الرد عليهم، سنبرز أهمها:

-الذريعة الأولى: يقولون بأن أميركا هي التي احتلّت العراق، ويستغربون إدانة إيران وهي جار وصديق. يتناسى هؤلاء أن المقاومة العراقية ألحقت الهزيمة بالاحتلال الأميركي ووجوده شكلي من دون حاضنة له، بينما النظام الإيراني يشكل الاحتلال الفعلي حيث شكّل حواضن عميلة له تقاتل عنه. كما أعلنت المقاومة أنها ترفض أي احتلال آخر، ولأن النظام الإيراني هو المحتل الفعلي بعد هزيمة الاحتلال الأميركي، وكما أكّدت منذ التاسع من أيلول من العام ٢٠٠٣، أنها ستحرق أصابع الإقليم التي تآمرت على العراق مع المحتل الأميركي.

وكأننا بأصدقاء النظام الإيراني، ممن لا يفرقون بين بعير احتلال أميركي وناقة احتلال إيراني، يدينون هذا ويبرئون ذاك، وكأنهم يمسخون المفاهيم ليرحبوا بالاحتلال الصديق، ويغفرون له ذنوبه. وكأن هناك احتلال عدو، واحتلال صديق. وهم لم يفهموا أن الاحتلال واحد. فما هو الفرق بين أن ينهب بيتك لص غير معروف وبين صديق يقوم بنهبه؟ أليس (ظُلْمُ ذَوِي القُرْبَى أَشَدُّ مَضَاضَةً)؟

-الذريعة الثانية: يهربون من الاعتراف بجريمة النظام الإيراني، ويدبُّون التهمة برقبة النظام العربي الرسمي، لأنه تواطأ مع الإدارة الأميركية باحتلال العراق، وتنازل عن قراره السيادي لمصلحة الاستعمار الأميركي.

لم يُدرك هؤلاء أن تواطؤ النظام العربي الرسمي مع الاستعمار لا يبرِّر تواطؤ وتحالف النظام الإيراني معه. فإذا كان النظام الإيراني صادقاً في نقده للأنظمة العربية الرسمية بما ارتكبته من جرائم بحق العراق، لكان عليه أن يفعل العكس، ولكن هذا ما لم يفعله. بل هو يفتخر بجريمة تعاونه مع (شيطانه) المدلَّل. ولهذا نذكِّرهم بما أعلنه ملالي طهران عن أن (واشنطن لم تكن لتستطيع دخول بغداد من دون مساعدة طهران)؟ ونسألهم أيضاً: هل يعرفون أن ما فعله هذا النظام بشعب العراق ما لم يفعله هولاكو والمغول؟ وكيف يتجاهلون ما يجري الآن في العراق. ألم تصل إلى مسامعهم أخبار سفك دماء أبناء الشعب الثائر، الذي يطالب بلقمة العيش والتحرر من الاحتلال في ساحات العراق؟

-الذريعة الثالثة: يغطي هؤلاء تأييدهم للنظام الإيراني بأن له مصالح مع العراق ولهذا كما يزعم بعض الجهلة منهم، أنه يحق له التدخل في شؤونه.

لقد تناسوا أن مبدأ تبادل المصالح مرفوض إذا كان قائماً على القوة والإكراه. وهل ما يفعله نظام الملالي الآن بالعراق وشعبه أقل إجراماً مما فعلته الولايات المتحدة الأميركية باحتلاله؟

عندما غزت القوات الأميركية العراق، ضربت القانون الدولي بـ(رجل رئيسها). ومن البديهي أن نقوم بتجريمها، ولا يجوز تبرئة من شاركها وتواطأ معها. وإذا كان الرئيس الأميركي، من أجل مصالح أميركا، قد ركل القانون الدولي بقدم واحدة، فإن مرشد النظام الإيراني، قد ركله بقدميه الاثنتين: قدم الشبق الاستعماري، وقدم الجار والصديق؟!

ولهذا، إذا كانت للنظام الإيراني مصالح في العراق، فيجب أن لا تكون على حساب مصالح العراقيين. كما هو مرفوض أن يعتاش الشعب الإيراني على حساب لقمة عيش الشعب العراقي.

-الذريعة الرابعة: يبرر هؤلاء تأييدهم للنظام الإيراني بأنه يقدم مساعدات لبعض قوى المقاومة العربية، خاصة في فلسطين ولبنان.

لكي تكون المساعدة أخلاقية وتملك الشرعية الدينية والإنسانية، يجب أن لا تكون مشروطة بالحصول على ثمن مقابلها. وتجاهل أنصار إيران أن مصدر المساعدة الإيرانية، التي يزعمون تقديمها للمقاومة، تشكِّل جزءاً يسير مما يسرقه النظام من فم العراقيين الفقراء. هو يسرق من هناك ويقدِّمها كرشاوى يريد أن يقبض ثمناً لها. وعن الثمن المقابل الذي يستوفيه النظام الإيراني، وكما صرَّح أحمد علم الهدى، إمام مسجد مدينة مشهد، وممثل ولاية الفقيه في محافظة خراسان الإيرانية متباهياً **أن (إيران ليست فقط إيران. إيران ليست محددة بالحدود الجغرافية.)، بل (حزب الله في لبنان إيراني.. وجنوب لبنان هو إيران... وحزب الله هو إيران؟). وعن فلسطين قال: (الجهاد الإسلامي في فلسطين إيراني. حماس في فلسطين إيرانية).**

لقد انتفت صفة الأخلاقية عما يزعمون أنه مساعدة إيرانية لقوى المقاومة. أم أن الأخلاقية أن تنهب ثروة شعب عربي، لتقوم بتمويل مقاومة عربية؟

تجدر الإشارة إلى أن النظام الوطني في العراق الذي أسقطه الاحتلال الأميركي، كأنموذج من الفعل القومي الأخلاقي، كان يعتبر مساعدة مقاومة الشعب الفلسطيني جزءاً من الواجبات القومية. وهو لم يُقصِّر بمساعدته للمقاومة اللبنانية أيضاً.

في الحقيقة أن النظام الإيراني له مصالح ضيِّقة، ويعمل على تحقيقها بشتى وسائل الخداع والتضليل. وهو يؤكد بسلوكه الديماغوجي على أنه متصالح مع أهدافه الغيبية ومع مشروعه السياسي الديني. ولأن مشروعه يقتضي تأسيس دولة دينية مذهبية عابرة للقومية تحمل بذور التفرقة والتفتيت في المجتمع العربي. ولأنه أخذ يتمدد على حساب المصالح القومية العربية، انطلاقاً من سرقة ثروات العراق، يصبح من المحزن أن أنصار إيران من العرب يتجاهلون تلك الأهداف، ويتجاهلون أيضاً أنها تتناقض كلياً من مصالح الوطن العربي في بناء دولة مدنية تساعد العرب على الصعود إلى مصاف الدول المتقدمة.

ولكن...

هل أنصاره من غير الإيرانيين متصالحون مع أنفسهم وشعاراتهم؟

فهل هم مع قيام دولة دينية؟

وهل هم مع قيام دولة شيعية مذهبية؟

هل هم مع سرقة أموال العراق لمصلحة قيام نظام ديني سياسي غيبي؟

وإذا تجاهلنا بأن يكون قطاع غزة، عاصمة خامسة، هل هم مع ضمِّ أربعة عواصم عربية كمحافظات ملحقة بدولة إيرانية (فارسية)؟

وتطول لائحة الأسئلة، وسيكون الرد من قبل أولئك الأنصار كلا. وسوف يزايدون على الآخرين بمدى حبهم لعروبتهم. ولكنهم في الوقت ذاته يعتبرون أن النظام الإيراني صديق يدعم قضايا العرب والعروبة.

إنه الأسلوب الديماغوجي، و(الكلام الديماغوجي مبسط ومتزندق، يعتمد على جهل سامعيه وسذاجتهم واللعب على عواطفهم)، وهو أبعد ما يكون عن الإقناع بالبرهان.

يا أنصار نظام ولاية الفقيه ممن يزعمون أنهم عرب،

من كان يربطه مع العروبة خيط، حتى ولو كان خيطاً واهياً، كيف يبرّر لنفسه أن يتعاون مع الأجنبي ضد أبناء قوميته، خاصة أن ذلك الأجنبي يعلن عداءه الصريح للقومية العربية؟

ومن كان منهم مع الوحدة العربية، فكيف يبرِّر لنفسه، أن ينصر من هو مشارك في مشروع تفتيت الوطن العربي إلى دويلات طائفية؟

ومن كان منهم يعمل صادقاً من أجل قضية فلسطين، فكيف تنصر من لم يُطلق طلقة واحدة ضد العدو الصهيوني؟ وغير ذلك، فليبرهن هؤلاء لنا ويعطوا اسماً لإيراني واحد قُتل على أرض فلسطين؟

إنهم يعلمون أن المناضلين العرب هم وحدهم من سقطوا شهداء في صفوف المقاومة الفلسطينية، وكان العراقيون هم أبرز من شارك فيها، وقدَّم مئات الشهداء. وهذا الشعب العراقي يُذبح بقرار إيراني وبأيد إيرانية، بينما أنصار إيران صامتون صمت أهل الكهف!!

ومن كان منهم من يعرف كم دفع الشعب العراقي في سبيل القضايا العربية، وخاصة في فلسطين من ماله وروحه، هل نقايض مصلحة هذا الشعب بمن لم يدفع مالاً ولا دماً ولا روحاً؟

من كان يظن أن ما يقدمه النظام الإيراني من لحمه الحي، ومن أجل قضايا العرب والعروبة، ممثلاً ببعض قوى المقاومة العربية، يكون إما واهماً أو متجاهلاً، أو ناقص برهان وأخلاق. لأن ما يقدمه نظام تجار البازار في إيران إنما هو من سرقاته للحم العراقيين الحي. وما أكثر تلك السرقات، التي ابتدأت بسرقة أسلحة الجيش العراقي بعد الاحتلال، وباع أكثرها خردة. وسرق المصانع ليستفيد منها، ويُسهم في مساعدة جيمس بيكر بإعادة العراق إلى عصر ما قبل الصناعي. وليقل لنا أنصار النظام الإيراني أين تذهب ثروات العراق النفطية التي تقدَّر بمئات المليارات؟

مما سبق يؤكد بأن أنصار النظام الإيراني يدافعون عنه على الرغم مما هو ظاهر من أهدافه، ومما هو باطن، وهم ديماغوجيون بدفاعهم من دون أدنى شك. وهنا يصبح سؤالهم مشروعاً:

هل يدرون أن بعض فصائل المقاومة التي يزعمون أن النظام الإيراني يساعدها، قد تحوَّلت إلى شركات للمقاولات التجارية مع حكومات (العملية السياسية)، ويحصلون على الأرباح الطائلة منها. ويشكلون الواسطة لتهريب أموال لصوص الميليشيات خارج العراق، والقيام بتبييضها؟ وسوف تنكشف الحقائق كلها، ولو بعد حين.

نكتفي بهذا القدر، لعلَّ فيه ما يساعد على إفهام بعض ذوي المصالح حقيقة ما يجري. ولعلَّهم يفيئون إلى ضمائرهم، قبل أن تجرفهم تيارات الثورة التي تجري الآن في العراق. وليدركوا أخيراً أن في تبخيرهم ومماألأتهم أنهم يذبحون الشعب العراقي بدلاً من حمايته من التغوُّل الإيراني.

رسالة اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة

وجهت اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة هذا نصها:

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة انطونيو غوتيروس المحترم

تناشدكم اللجنة المنظمة لمظاهرات ثورة تشرين في العراق التدخل العاجل لوقف المذابح التي يتعرض لها المتظاهرون السلميون في بغداد والمدن الأخرى، حيث اصبح استخدام السلاح ضدهم سياسة ثابتة للقوات الحكومية والمليشيات المسلحة الموالية إلى ايران وبتواطؤ مع حكومة بغداد مما يسبب بسقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى يوميا.

سعادة الأمين العام

لقد خرج العراقيون في مظاهراتهم السلمية، المشروعة وهو حق مكفول بكل القوانين الدولية والمحلية منذ الأول من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩ احتجاجا على ما حل بالعراق من كوارث إنسانية سببتها سياسات نظام المحاصصة الطائفية الفاشلة التي أدت إلى أن يكون العراق دولة فاشلة تقبع في قعر قائمة الدول من ناحية التنمية وفي أعلاها في مؤشرات الفساد والفوضى وانتهاكات حقوق الإنسان والقمع والإرهاب ونسب البطالة والفقر في بلد يعتبر من أغنى بقاع الأرض، وفوق ذلك كله سلمت حكومة المنطقة الخضراء مقاليد سيادة العراق إلى ايران من خلال ميليشياتها الإرهابية التي تستخدم العتاد الحي ضد الأبرياء.

سعادة الأمين العام

إن احدث عمليات قمع المظاهرات هو ما جرى في الأيام الأخيرة من مجازر وحشية ارتكبتها القوات الأمنية والميليشيات في كل من الناصرية والنجف الأشرف وكربلاء المقدسة وفي ساحة التحرير في العاصمة بغداد مما اسفر عن سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح.

لقد بلغ عدد الضحايا من المتظاهرين السلميين منذ بدء المظاهرات في الأول من تشرين الأول ٢٠١٩ ولحد الأن اكثر من (٨٠٠) قتيل وما يزيد على (٢٥٠٠٠) جريح إضافة إلى مئات المختطفين والمغيبين قسرياً، وتحاول أجهزة السلطة التقليل من الإعداد والتنصل عن مسؤوليتها في كشف مصير المعتقلين والمختطفين.

سعادة الأمين العام

إن مسار الحل الذي يطالب فيه المتظاهرون في العراق هي مطالب الشعب العراقي، بكافة طوائفه ومكوناته، الذي دعم المظاهرات السلمية بشكل لا محدود بعد أن ضاقوا ذرعاً بسياسات النظام السياسي الفاشلة، هي كما يأتي:

١- إلغاء نظام المحاصصة الطائفية بكل مؤسساته التنفيذية والتشريعية (البرلمان، الحكومة ورئاسة الجمهورية)

٢- تجميد الدستور.

٣- تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة من شخصيات وطنية مستقلة لمدة لا تزيد على سنة واحدة تقوم خلالها بما يلي:

أ. كتابة قانون انتخابات منصف وعادل جديد.

ب. إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي, على أن لا يشارك فيها من اشترك في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن.

ج. كتابة دستور جديد للبلاد يراعى فيه مصالح الشعب العراقي وفقا للقوانين المحلية والدولية وبعيدا عن التمييز الطائفي أو العنصري.

٤- إنهاء الهيمنة الإيرانية والأجنبية والأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة المجرمة.

سعادة الأمين العام

إن اللجنة المنظمة تطالبكم شخصيا، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن خلالكم المجتمع الدولي، باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن بالضغط على حكومة المنطقة الخضراء لإجبارها على حماية المتظاهرين السلميين والكف عن انتهاكات حقوق الإنسان باستخدام أساليب القتل والقمع والإرهاب والترويع ضد المدنيين السلميين والتي لم تعد مقبولة قانونيا وأخلاقياً على الإطلاق.

إن اللجنة تطالب سعادتكم بتسهيل إجراءات مشاركة وفد منها ليقدم إلى سعادتكم ولمجلس الأمن إيجازاً موثقاً بكل ما يتعلق بالانتفاضة العراقية الكبرى وما تعرض له المتظاهرون السلميون من شتى أنواع الانتهاكات.

يسر اللجنة في الختام أن تعرب لسعادتكم عن اسمى اعتبارها وتقديرها.

الفن والإبداع معين لا ينضب لثورة تشرين

د. فالح حسن شمخي

الإبداع، هو مزيج متجانس بين الموهبة والحرفة، الموهبة هي هبة السماء للإنسان أما الحرفة فهي جهد الإنسان ومثابرته في سقل موهبته، البديهية تقول أن لكل إنسان في هذا الكون موهبة وان اختلفت المواهب، فإن الفن هو من يتربع على عرشها، والفن هو الركن الأساسي في البناء الحضاري للأمم والشعوب، الفن الذي أعنيه هو بالإضافة إلى الفنون الجميلة المعروفة من مسرح وموسيقى وفن تشكيلي ونحتي، فان الشعر والأدب بشكل عام هو من أركان الأساسية للفن والابداع، بالإضافة إلى التصميم والذوق العام والبحث عن أشكال جميلة في التعبير عن النفس البشرية من خلاق الذوق في الملابس وتهذيب الذقن والراس والطريقة في تناول الطعام واحترام الأخرين، كلها وغيرها تدخل تحت بند الفن والإبداع، وكما يقول أهلنا في العراق السياقة فن وذوق ، الرياضة فن.

ثورة تشرين الشبابية في العراق الجميل، الرائع حملت لنا الكثير من المظاهر التي تؤكد تفوق الشعب وفي طليعته الشباب في إبداعه وفنه، والذي تجلى في ممارسة الحق في المطالبة في وطن عزيز وكريم، الوطن الذي سلبته القوة الظلامية منذ العام ٢٠٠٣م والتي حرمت على شعبه ممارسة كل ما هو جميل، حرمت الشعب من البناء والاعمار، الإبداع والفن، اعتبرت الفن من الموبقات فأغلقت المسارح ودور العرض السينمائي وهدمت كل النصب التي كانت موزعة في الساحات والأماكن العامة وبحجج واهية، فنصب اللقاء ونصب العلاوي وراس أبو جعفر المنصور مثال صارخ على ممارسات الإسلاميين المستوردين هؤلاء والذين علبتهم أمريكا وأعطتهم بالتعاون مع إيران تاريخ صلاحية جديد، أن من المفارقات التي لابد لنا من الإشارة إليها هنا هو أن نصب عبد المحسن السعدون في بغداد استبدله اللصوص بتمثال من الجبس بعدما سرقوا النحاس، ونصب الشهيد الطيار عبد الله لعيبي رفع لأنه يذكر ايران بهزيمتها، ثلة من الذيول وجوهها كالحة ولحاها عفنة وشراهتها للأكل والشرب والجنس وسرقة المال العام أزكمت الانوف، تسيدت في غفلة من الزمن على بلد الحضارات والأنبياء والصالحين، بلد الإبداع والفن، بلد ودلالي صاحن هيل والهوان يرن، اصبع يطك ياليل ...

خرج المارد الشبابي التشريني في العراق من قمقمه، وهذا القمقم هو ليس قمقم إبراهيم الجعفري، ونفض طائر العنقاء عن نفسه التراب وحلق عالياً في سماء بغداد المجد بغداد موسى الكاظم وأبو حنيفة النعمان والسهر وردي والكيلاني والجنيد البغدادي وفي سماء ذي قار البطولة ذي قار الحبوبي وسماء البصرة الفيحاء شريان العراق النابض بالثروة والحب وموسيقى الخشابه احنا الوفاء طباعنا وينه اليمس كاعنا، وميسان الرجولة والشهامة هيا يا أهل العمارة ما نقبل بشارة اليوم كلنا جنود عن العراق نذود على النصر عبارة، والقادسية، ديوانية العشائر العربية الاصيلة، المشخاب وأبو صخير، ومثنى الحارث الشيباني وشعلان أبو الجون، ونجف حيدر الكرار فاتح باب خيبر، وكربلاء سيد الشهداء وأخيه أبو الفضل العباس وواسط الواسطي، ليحوكون خيوط الحرية من شمس العراق، التي عرفت سماءه تموز وعشتار واينانا وملحمة كلكامش وقوانيين حامورابي وسيف نبوخذنصر، خرج الشباب ليعلنوا عن ولادة عراق جديد خرج الشباب ليربطوا الحاضر بالماضي المشرق العظيم خرج الشباب ليعيدوا مجد الأجداد وفنهم وإبداعهم، خرج الشباب ولن يعودوا {فإما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيظ العدى.

أن تجليات الإبداع والفن العراقي في ثورة تشرين تجلت في رجل يرتدي الزي البغدادي الجراوية والصاية ويحمل علم العراق المخضب بدماء الأكرم منا جميعاً، تجلت بخروج امرأة عجوز بملابسها التقليدية تحمل على رأسها تاج مصنوع من أغصان الزيتون وضعت فيه أعلام عراقية والأزهار، تجلت بخبز التنور لنسوة وشابات العراق وغسالات الملابس التي تم التبرع بها وبإشراف نسوة لغسل ملابس الثوار، تجلت ببنات العراق الجميلات وهن يبدعن في التعبير عن الثورة وخاصة وهن يضعن الكوفية بألوانها المختلفة على الراس والوجه لحجبها عن الإسلاميين وخوفاً من الذين يعتقدون أن وجه المرأة عورة، وتركهن العيون التي تفوق عيون المهى جمالاً كالرماح تغيض العدى، تجلت في إنارة المطعم التركي وانبثاق إذاعة الثورة وتقديم عروض مسرحية وموسيقية وتزيين جدران الساحات والأنفاق بجداريات ولوحات فنية معبر عن الحدث وعن تطلع الشباب الثائر لمستقبل يليق بالعراق، أن من الابتكارات الجديدة هي شاشة العرض السينمائي التي تعرض الأفلام العالمية التنويرية المهمة وبواسطة الفيديو بروجكتر، تجلت بتحوير كلمات أنشودة جيناك يا بغداد إلى ...

إلى جماهير الشعب السوداني

إن إرادة الشعوب الحرة لا يكسرها تجبّر العسكر وأن أمة قدمت شبابها مهراً للحرية لن تنكسر.

نتابع وبقلق بالغ انتهاكات الأجهزة الرسمية في الدولة وممارسة البطش والقهر للمتظاهرين السلميين واستخدام العنف المفرط ضد الشباب العزل في محاولة بائسة ومهزومة لأعاده سلوك نظام الإخوان المخلوع.

إن احترام حق التظاهر السلمي نصت عليه الوثيقة الدستورية وكل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وما حدث اليوم يعتبر ردة لمشروع دولة العدالة والكرامة فتجلّت صورة القمع والبطش في حشد رهيب للأجهزة الأمنية وإعادة أوجه قديمة معروفة بالبطش والتنكيل بالمتظاهرين وتفاجأنا بأن هؤلاء ما زالوا في الخدمة وجاهزين لتنفيذ ذات الدور.

إننا سنعمل مع شركائنا عبر مكونات قوي الحرية والتغيير بإنتاج فعل يوازي المرحلة يعمل علي محاسبة المتورطين في أحداث اليوم ووضع نهج قويم يكفل للجميع ممارسة الحق القانوني في التظاهر والتعبير.

القطاع القانوني لحزب البعث السوداني

في ذكرى استشهاد القائد الوطني الشهيد معروف سعد

الرفيق حسن بيان: ويبقى الكبار كباراً في حياتهم ومماتهم

باغتيال القائد الوطني الشهيد معروف سعد اتضح أن لبنان دخل مرحلة جديدة، وكتب اغتيال الوطن على كل اللوائح، وتفجير الحرب الأهلية في نيسان من العام نفسه، كانت بدايته في صيدا، فاغتيال نصير الفقراء والمظلومين، وحامل هم الصيادين والفقراء والكسبة لم يكن حدثاً عادياً هز الجنوب وكل لبنان، واستهدف كل أصحاب المشروع الوطني اللبناني المنفتح على آفاقه القومية والملتحم مع النضال الوطني الفلسطيني، لما مثله الشهيد من قيم ومعاني، وما عرف عنه من مواقف، وما كان يحمله من صفات، وهو الذي كان حاضراً في كل شوارع صيدا وأزقتها حاملاً هم الفقراء، ومبلسماً جراحات المتعبين في الشوارع سعياً وراء لقمة العيش الكريم.

كان فقراء صيدا بنظره جزءاً من فقراء لبنان، توحدهم المعاناة، كان همه رفع الحيف والغبن عنهم، إلى جانب موقفه من احتضان أبناء فلسطين وثوارها، وهو ما حافظ عليه من خلفوه في قيادة التنظيم الشعبي الناصري خاصة في الوقت الحالي من خلال الأخ النائب الدكتور أسامة سعد، لتظل صيدا حاضنة لفلسطين وقلعة من قلاع العروبة.

أذكر في تلك الأيام، ولم يكن لي كثير اهتمام في السياسة، وكنت في مطلع العشرينيات من العمر اني توجهت إلى صيدا وشاركت في تشييع القائد الوطني الكبير، وألقيت كما الآلاف نظرة الوداع على جثمانه الطاهر، رغم أجواء التوتر السائد بين الغاضبين والمتربصين، لأنني أدركت بحس عفوي معنى ودلالات هذا الحدث الجلل.

بعد ٤٥عاماً على استشهاده ما زال الشهيد القائد معروف سعد يحتل قلوب أبناء صيدا، كما قلوب كل الوطنيين والقوميين بيرقاً خفاقاً وعلماً من أعلام الزمن الجميل.

يجمع الكل أن الحرب الأهلية في لبنان بدأت في نيسان عام ١٩٧٥لكن الأصح أنه أريد لها أن تبدأ باغتياله.

أحمد علوش

وفي الذكرى ٤٥لاستشهاد القائد الوطني معروف سعد وجه الرفيق حسن بيان رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البرقية التالية إلى الأخ الدكتور أسامة سعد الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري هذا نصها:

الأخ العزيز الدكتور أسامة سعد المحترم، الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري.

ويبقى الكبار كباراً في حياتهم ومماتهم، والقائد الوطني الشهيد معروف سعد، نصير الفقراء والصيادين والأمين على قضايا الكادحين كان في حياته عنواناً للنضال الشعبي وتحول بعد استشهاده إلى واحد من أبرز رموز الحركة الوطنية.

في ذكرى استشهاده نتذكره ونستحضره في مسيرة العمل الوطني وطيفه دائم الحضور في كل مفردات النضال الجماهيري وفي تواصل المسيرة الوطنية ببعدها القومي ومضمونها الاجتماعي والتي يحمل شعلتها اليوم خير الخلف لخير السلف بشخص الأخ العزيز المناضل الدكتور أسامة الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري وأخوته في التنظيم الذي حافظ على نقاء موقفه المبدأي وكان مؤسساً للحركة الوطنية اللبنانية يوم شكلت إطاراً سياسياً للنضال الوطني ولحماية الثورة الفلسطينية، ويستمر ونحن نسير وإياه درب الجلجلة انتصاراً لقضايا الكادحين ولمواجهة منظومة الفساد السلطوي بكل أطرافها والذي أدى أداءها السياسي ونهجها الاقتصادي إلى إيصال الوضع إلى حافة الانهيار الشامل.

تحية لروح الشهيد الوطني الكبير في الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاده وتحية لكم ولكل الأخوة في قيادة التنظيم وكوادره وكل مناضليه وسنبقى يداً بيدٍ وفاء لدماء شهداء النضال الوطني وصاحب الذكرى في طليعتهم ولإكمال المسيرة بخطوات ثابتة لتحقيق الأهداف الوطنية وإقامة دولة الرعاية والحماية الاجتماعية.

أخوكم حسن بيان

رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في ٢٠٢٠/٢/٢٧

من انتفاضة تشرين في العراق